

Distr.
GENERAL

A/50/752
S/1995/1035
13 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH



مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

بنود جدول الأعمال ١٠، ١٨، ٢٤، ٢٦، ٢٧،
٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٢، ٤٤،
٤٥، ٤٧، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧،
٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦،
٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٦،
٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٦، ٨٨، ٨٩،
٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠،
١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧،
١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٧، و ١٦٥

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا
في التسعينات

الحالة في بوروندي

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

الحالة في البوسنة والهرسك

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية



التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

مسألة جزيرة مايوت القمرية

منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي

قانون البحار

قضية فلسطين

الحالة في الشرق الأوسط

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيء
ودائم، والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية
وديمقراطية وتنمية

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن
وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية
بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على الجماهيرية
العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به
حكومة الولايات المتحدة الحالية في نيسان/أبريل ١٩٨٦

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

مسألة قبرص

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

الامتثال لالتزامات الحد من الأسلحة ونزع السلاح

التعليم والإعلام من أجل نزع السلاح

التحقق بجميع جوانبه بما في ذلك دور الأمم المتحدة في ميدان التحقق

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

تخفيض الميزانيات العسكرية

التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الأمن الدولي

دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي
ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة

تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في
الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا

عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة
للأسلحة النووية ضمانات لاستعمال الأسلحة النووية
أو التهديد باستعمالها

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي

نزع السلاح العام الكامل

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الثانية عشرة

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة

اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة
يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم

توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة
النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
(معاهدة ثلاثيلوكو)

النص النهائي للمعاهدة بشأن إنشاء
منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا

اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة
البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة

صون الأمن الدولي

التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام
من جميع نواحي هذه العمليات

المسائل المتصلة بالإعلام

المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق
الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية
المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول
الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

خطة للتنمية

تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي
الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر
للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية

تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

حق الشعوب في تقرير المصير

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة
بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين
والمعوقين والأسرة

منع الجريمة والعدالة الجنائية

النهوض بالمرأة

المراقبة الدولية للمخدرات

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين
والمسائل الإنسانية

تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم

مسائل حقوق الإنسان

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة:
العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه وثائق المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الإنحياز الذي عقد في كارتاخينا، كولومبيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (انظر المرفقات*)

وأرجو شاكرا تعميم هذه الرسالة والوثائق المرفقة بها بوصفها وثيقة ضمن وثائق الجمعية العامة، في إطار بنود جدول الأعمال ١٠، ١٨، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ١١٧ و ١٦٥ ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوليو لوندونيو باريديس
الممثل الدائم

المرفق الأول

كلمة فخامة السيد أرنستو سامبر بيزانو رئيس جمهورية كولومبيا في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز*

مرحبا بكم في قرطاجنة، التراث التاريخي للبشرية. مرحبا بكم في الكاريبي، وفي كولومبيا، الأرض التي تتحقق فيها الأحلام. وبمعنى أدق الأرض التي تكون فيها الأحلام بشير المستقبل.

وإننا نأمل أن تتحقق بالفعل بعد هذا الاجتماع في السنوات القادمة الأحلام التي سعت الحركة من أجلها جاهدة وباستمرار وهي: السلم، والعدالة، والتوازن في العلاقات الدولية.

مرحبا بكم في أمريكتنا اللاتينية الدائمة الشباب والدينامية والحماس، حيث يمكننا أن نتنفس هواء التفاؤل الذي يدعونا إلى أن نصبو إلى الكمال.

مرحبا بكم في كولومبيا، البلد الذي جعلنا مسعاه الدؤوب إلى السلم نعرف لدى العالم أننا أنصار للتسامح بوصفه السبيل الحقيقي الوحيد للتعايش السلمي فيما بين شعوبنا.

الشعب أولا

إننا في كولومبيا نضع الاقتصاد في خدمة الشعب. ونحن نؤيد العبارات التي أدلى بها الرئيس سوهارتو في مؤتمر قمة جاكارتا حيث قال "يجب أن تتركز التنمية الوطنية على الشعب، ويجب أن تكون من الشعب، وبالشعب، وللشعب".

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن الشعب يجب أن يكون نواة حركتنا. ويجب، لكي تتسم حركة عدم الانحياز بمزيد من القوة والمشروعية والديمقراطية، أن تلتحم على نحو أوثق مع الشعب. ويجب أن يكون مواطنو بلداننا أنصارا لعدم الانحياز في نهاية هذا القرن وبداية الألف عام القادمة.

ويجب أن يكون هدفنا، كحركة، هو رفاهة بني الإنسان.

ويجب أن يستهدف عملنا السياسي الآن القضاء على الفقر، كما أنهينا في الماضي الفصل العنصري وأضعفنا الاستعمار.

ولقد ردت بلداننا على عملية إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد بتدابير لتحرير التجارة قربتنا، بدرجات أكبر أو أصغر، من واقع السوق العالمية.

إلا أننا نجد أنه لا الحمائية التي سادت منذ ثلاثين عاما خلت، ولا الليبرالية الجديدة التي سادت في العشر سنوات الأخيرة قد وضعت مزيدا من الخبز على طاولة شعوبنا أو جعلت علاقاتنا الدولية أكثر سلما.

* وثائق مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز/الوثيقة

ويجب علينا، في نضالنا ضد الفقر، أن نبدأ بالكفاح في الداخل ضد ما نستنكره في أحيان كثيرة على الصعيد الدولي.

نموذج إنمائي بديل

إننا بحاجة إلى نموذج إنمائي بديل يلبي احتياجاتنا ويتناسب مع إمكانياتنا. نموذج جديد لجنوب جديد.

نموذج بديل يسمح لنا بأن نصبح تنافسيين دون أن نقصر عن الاستثمار في الشعب، وبأن ندمج على نحو سليم بين الكلمتين السحريتين في القرن القادم وهما: التنافسية والإنصاف.

نموذج بديل يسمح لنا بأن نوجد مواطننا جديدا على استعداد لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، مواطننا جديدا يكون أكثر اشتراكا في السياسة، وأكثر انتاجا في الاقتصاد، وأكثر اهتماما بالمسائل الاجتماعية، وأكثر التزاما بحماية البيئة، وأكثر عالمية في معتقداته السلمية.

نموذج بديل يضع مفهوما جديدا للحكومة، ويكافح الفساد، ويقوم بوظائفه على نحو جيد بغض النظر عن حجمه.

أسطورة التجارة الحرة

نعلم أن التنمية الاقتصادية والكفاح ضد الفقر يقتضيان أيضا أن تصبح ممارسة التجارة الحرة واقعا ملموسا.

فعلى الرغم من أوجه التقدم التي أحرزها عالم يخلو من الحواجز على التجارة الدولية، وعلى الرغم من إنشاء منظمة للتجارة الحرة، ينتشر الآن في العالم كشيخ اتجاه خطير نحو الحماية الجديدة.

ويحدث فيما يتعلق بالتجارة الحرة شيء مماثل لما نشعر به جميعا بشأن السماء: فكلنا نعلم أننا ذاهبون لا محالة إلى هناك، ولكن ليس من بيننا من يود أن يذهب الآن.

هذا هو الدرس المستوعب من عشرات السنين من شبه القيود التعريفية، والإدارية، والجمركية، والصحية، التي تقف الآن في سبيل وصول منتجاتنا الحرة إلى أكثر الأسواق مربحية في أغنى البلدان.

ويجب أن يوحد الكفاح ضد الحماية الجديدة بلدان الجنوب، لأن هذا هو الكفاح الحقيقي من أجل معيشة شعوبنا.

الحاجة إلى التضامن

لقد أصبح واضحاً أكثر من أي وقت مضى أنه لا يمكننا على الصعيد الانفرادي أن نواجه تحديات التوازن الدولي الجديد.

ولا يمكن أن يكون اندماجنا في العالم مغامرة انفرادية انتحارية.

فتعزيز ديمقراطياتنا يرتبط بالضرورة بقدرة كل منا وإرادته على فهم الآخر والتعاون معه.

كما أن التحديات التي تواجهنا الآن أكثر تعقداً من تلك التي واجهتنا أيام الحرب الباردة.

ولقد انتقلنا من عالم ينظر إليه على أنه مقسم إيديولوجياً إلى أبيض وأسود إلى عالم متعدد الألوان يقتضي منا القدرة على التفكير في حلول إبداعية.

كما أن القواعد الأساسية التي وضعت في باندونغ في عام ١٩٥٥ أصبحت اليوم أكثر أهمية عنها في أي وقت مضى.

والتحدي الذي يواجهنا الآن هو أن نضع، على أساس هذه المبادئ الدائمة، تفسيراً جديداً لالتزامنا، نجسده في خطة عمل جديدة للحركة: خطة للتحديث.

خطة للتحديث

لا يعني التحديث التخلي عن المبادئ التي ألهمت الحركة.

ويعني التحديث الانتقال من مرحلة حُسن النوايا إلى مرحلة العمل المحدد.

ويعني التحديث تنمية القدرة على الرهان على المستقبل في الوقت المناسب.

ويعني التحديث، كما أوضح الرئيس مبارك في القاهرة، قبول المرونة كجزء من طبيعة الحركة.

والتحديث يعني توفر حركة تَجَرُّ مثل القاطرة بدلاً من حركة تجرها الظروف كعربة سكة حديد،

حركة تستبق المنازعات ولديها ردود على أسئلة الغد.

وما هي ردودنا على الأزمة البيئية، وعلى خطر انتشار المخدرات في العالم، وعلى انتشار الأسلحة، وعلى أوجه شطط الليبرالية الجديدة؟ في هذا يكمن مفتاح مستقبل حركة عدم الانحياز.

الأزمة البيئية

الأزمة البيئية تهمنا جميعا. فالتغير في المناخ، والتصحر، ونهب الموارد الطبيعية، وتدمير التنوع الحيوي، كلها أمور تلحق بنا ضررا جسيما.

فنحن عندما ندع مصدرا للمياه يجف، أو نقطع شجرة، أو نقتل حيوانا، ندمر إمكانات الحياة لأولادنا ولأحفادنا.

ويجب أن تصبح التنمية المستدامة، على الصعيد المتعدد الأطراف، وحماية التنوع الحيوي ولايتين للحركة.

مشكلة المخدرات

يتعين أيضا على بلدان عدم الانحياز أن تعنى بالجريمة عبر الوطنية التي يزداد خطرها على الإنسانية يوما بعد يوم.

والاتجار بالمخدرات مشكلة متعددة الجنسية تقتضي حلا يكون بالمثل متعدد الجنسية.

وإذا ما استمرت مستويات الاستهلاك العالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أوروبا وفي آسيا، سيكون من العسير النجاح في برامج خفض الإمدادات من المخدرات.

وإذا ما سُمح بتنظيف الأموال ونشر العوامل الكيماوية، سيكون النجاح الذي يتحقق فيما يتعلق بإنتاج المخدرات مؤقتا فقط وسيتجلى فحسب في أسعار المخدرات وفي أماكن إنتاجها.

والتزامنا بإنهاء الاتجار بالمخدرات حتمية أخلاقية. وتتمثل هذه الحتمية في الحيلولة دون تسمم الشباب العامل؛ ووقف مصدر الفساد الناجم عن العوائد الهائلة الآتية من الاتجار بالمخدرات؛ والتخلص من نفوذ المافيا على نظم العدالة الخاصة بنا.

موضوع نزع السلاح

يمكننا أن نقول شيئا مماثلا عن نزع السلاح. فمنذ ٤٠ سنة خلت شن مؤسسو حركة بلدان عدم الانحياز عملا سياسيا كبيرا ضد سباق التسلح الذي كانت تذكىه آنذاك الحرب الباردة.

والموارد التي تركز لإنتاج الأسلحة في عالم يفترض أنه يتقدم نحو السلم منذ انتهاء المواجهة بين القطبين، هي موارد تقوم إليها حاجة ماسة لتخفيف الجوع والعطش، ولتحصين الأطفال، ولحماية المياه والأحراج، حتى تتاح للجنوب إمكانية الوصول إلى العلم والتكنولوجيا.

إصلاح الأمم المتحدة

يتطلب العديد من المواضيع التي تشغل بلدان الجنوب، في واقع الحال، أن نعتد على أداة متعددة الأطراف مناسبة للتعامل مع هذه المواضيع. ومن الأساسي أن يتم إصلاح الأمم المتحدة حتى يكون بوسعها أن تواجه التحدي التاريخي الذي ينتظرنا.

وما تتوقعه البلدان النامية من هذا الإصلاح هو أن تمثل الأمم المتحدة عالم اليوم، الذي يوجد به ١٨٥ بلدا تتعرض لمشاكل خطيرة ومظالم جمّة. ونعتزم أن نضفي الطابع الديمقراطي على آليات الأمم المتحدة وإجراءاتها.

حق الجنوب في الحصول على المعلومات الموضوعية

يجب أن نفكر في المسائل التي تنتمي إلى لب الحاضر والتي تؤثر تأثيرا سلبيا على سكان بلداننا. ومن هذه المسائل، على سبيل المثال، الحق في الحصول على المعلومات.

وتتمثل أكثر المنازعات خطورة وأكثر المشاكل إيلافا في تلك التي تظهر حية على شاشات التليفزيون عبر العالم. إلا أن هذا لا ينطبق، من ناحية أخرى، على حالات الملايين من الناس الذين لا يظهرون لأسباب شتى في وسائل الاتصال الخاصة بالقرية العالمية.

فالعالم يزود بالمعلومات من منظور شمالي ويتصرف على هذا الأساس.

التعددية من أجل هوية جديدة

تكمن ثروتنا العظيمة، في بلدان عدم الانحياز، في تنوعنا وتعددنا. وينبغي ألا تكون اختلافاتنا الثرية ذريعة للنزاع، وإنما ينبغي بالأحرى أن تكون دافعا لتوافق الآراء. فهي تمثل فرصا للتعاون والتضامن، لا مدعاة للخلاف.

وتنوعنا هو أفضل مادة لبناء هوية جديدة للعالم النامي تقوم على أساس ثقافة قوامها التسامح والتعاون.

وستعمل كولومبيا، في السنوات الثلاث القادمة، دون توقف ودون راحة لتحويل المثل العليا للحركة إلى واقع ملموس.

وتحقيقا لهذه الغاية، سنستفيد من الأسلحة التي يمكن أن نستخدمها وحدها دون غيرها وهي: أسلحة التضامن ومدافع التعاون.

وعلى الرغم من أن الوقت الذي نعيشه ليس أفضل الأوقات فإنه هو الوقت المتاح لنا.

ويمكننا في هذا الوقت أن نختار إما إمكانية أن نكتب تاريخنا بأنفسنا أو أن ندع آخرين يكتبونه لنا.

وستحدد أعمالنا ما إذا كانت السنوات القادمة ستصبح هي الوقت المناسب لشعوب الجنوب، وهي شعوب من حقها ألا تقترن بالفقر، وألا تقترن بالمعاناة، وألا تقترن بالتلوث، وألا تقترن بالمخدرات، وألا تقترن بالاضطهاد، وألا تقترن بالدكتاتوريات.

وباسم آلاف المواطنين في العالم الذين يستحقون، كما أوضح غارسيا ماركيز الحائز على جائزة نوبل، أن تتاح لهم فرصة أولية للحياة على الأرض، أرحب بكم مرة أخرى في أرض السحر والأمل التي اكتشفها كريستوفر كولمبس منذ خمسمائة عام.

أشكركم جزيل الشكر.

المرفق الثاني

نداء كولومبيا*

نحن رؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، وقد اجتمعنا في مدينة قرطاجنة دي إندياس، كولومبيا، الباسلة، نوجه نداء حارا من أجل سلم شعوبنا وتنميتها.

ونلاحظ التغيرات الهامة الحاصلة على الساحة الدولية في السنوات القلائل الماضية. فلقد حلّ العديد من المنازعات التي نشبت في العقود الماضية، وحدثت في الوقت نفسه زيادة ملحوظة في التجارة، وتطور دينامي في أجهزة التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

لقد أحرز تقدم هام في الميدان العلمي. وفي الوقت الذي حدثت فيه زيادة في متوسط العمر المتوقع، اتسع نطاق تغطية برامج تعليم القراءة والكتابة، وحدث انخفاض ملموس في معدل الوفيات بين الأطفال في البلدان النامية.

وبرز موقف جديد يؤيد التغير من المواجهة إلى التعاون، وظهر اهتمام واضح بالعمل من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب.

إلا أننا نلاحظ مع القلق التلاشي التدريجي للتوقعات التي نشأت في نهاية الحرب الباردة. ولقد اتسع نطاق المشاكل التي واجهناها لفترة طويلة والتي توقعنا أن يتم التغلب عليها تدريجيا بعد أن خفت حدة المواجهة بين القطبين، وأصبحت هذه المشاكل أكثر ظهورا وحدة عن ذي قبل.

وعلى الرغم من القول بأن الحالة الاقتصادية عامة قد انتعشت بصورة ملحوظة فإن هذا التحسن لم يعد في حالات عديدة بالنفع إلا على قلة تراكم لديها قدر مضط من الثروة والسلطة في حين بلغت البطالة في مختلف المناطق نسبة منذرة بالخطر وتفشي الفقر دون توقف مما يسفر عن اختلالات اجتماعية خطيرة.

ولقد ازدادات ويلات الجوع ازديادا كبيرا، ولا تزال الأمية العقبة الكؤود التي تعترض تحسين الظروف المعيشية لشعوبنا، بل إن قطاعات واسعة من مجتمعاتنا تفتقد الرعاية الصحية الأساسية بما في ذلك مياه الشرب - لتلبية احتياجاتها الأساسية للبقاء.

ولقد حاولنا تحقيق انفتاح اقتصاداتنا حتى على الرغم مما ينطوي عليه ذلك من خطر إثارة الفوضى والقلق في الداخل. إلا أن بعض البلدان المتقدمة النمو لا تزال تفرض قيودا تجارية ومالية وتكنولوجية، على اقتصاداتنا، متذرعة بذرائع شتى، مما يعوق بشدة ما ننفذه من عمليات للإصلاح ويعرضها للخطر.

* وثائق مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز/الوثيقة

رقم ٦.

95-40190

وبالنسبة لبلدان نامية عديدة، وبخاصة أقل البلدان نمواً، أصبحت مشكلة الديون إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض انطلاق اقتصادها، ومعوقاً خطيراً للتنمية الاجتماعية.

ولقد اكتسب التمييز العنصري وكرهية الأجانب دافعا جديداً بعد أن كنا نعتقد أننا قد قضينا عليها، فمواطنو العديد من البلدان النامية يعانون من التهميش وتوجه تهديدات خطيرة إلى الأقليات الإثنية أو الدينية في بلدان كثيرة، في حين يخفق عدم الاكتراث في حالات عديدة الاحتجاج على هذه الأوضاع.

ولقد أرغم أربعة وعشرون مليوناً من الأشخاص، من بينهم المستنون والنساء والأطفال، على ترك ديارهم والتحول إلى لاجئين أو مشردين نتيجة التعصب العنصري والديني والسياسي. وهم ينتظرون بفارغ الصبر حلاً لمحنتهم القاسية.

ولقد ظهرت أساليب جديدة لزعزعة استقرار حكومات البلدان النامية، ويزداد بصورة مطردة استعمال التشهير وتشويه المعلومات، وهو أمر لا يمكن مواجهته على نحو فعال بما نملك من وسائل هزيلة.

وقد استفاد كبار موردي الأسلحة من الوضع الدولي الجديد لزيادة مبيعاتهم إلى البلدان النامية بينما لا تتخذ الدول التي تصنع هذه الأسلحة أية تدابير فعالة لتقييد الاتجار غير المشروع في الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية والمرتزقة والمجرمين العاديين الذين تتوفر لهم فرص الحصول عليها بسهولة بفضل تغاضي من يتسامحون في مثل هذه الأعمال المربحة وتشجيعهم لها، وقد انتهى بهم الأمر إلى الاستغادة من هذا التراخي.

وبصرف النظر عن الإطار الجديد للعلاقات الدولية فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار التهديد النووي وأخطار التجارب النووية التي تعرض بلداننا لعواقب وخيمة. كذلك لا تزال آلاف الأسلحة النووية تمثل تهديداً خطيراً للعالم.

وتهدد شعوبنا المخاطر الناشئة عن عمليات المناولة والنقل والشحن والدفن غير المسؤولة للمواد والنفايات الخطرة والمشعة التي تكونت في البلدان الصناعية. وتتفاقم هذه المشكلة نتيجة لسعي بلدان المنشأ التي تدرك ما تنطوي عليه هذه المواد من أخطار على أراضيها إلى نقلها إلى المحيطات أو إلى أراضي الدول النامية.

ولقد عادت عملية إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد وكذلك الترابط بالفائدة على البلدان الصناعية أساساً، أما البلدان النامية فلا يزال العديد منها يعاني من التهميش، مما يوسع من الفجوة القائمة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. كما فرضت عملية إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد المشاكل والأخطار على العديد من بلدان

عدم الانحياز مما اضطرها إلى مواجهة ظواهر مثل تدهور البيئة والاتجار غير المشروع بالمخدرات التي يكمن مصدرها في التساهل السائد في بعض البلدان المتقدمة النمو.

إن هذه الاعتبارات تحدونا إلى أن نؤكد ما يلي:

إن حركة عدم الانحياز ومبادئها الأساسية لا تزال محتفظة بصلاحياتها وهي تشكل - في الظروف الراهنة - محفلا يوفر إطارا أساسيا لتنسيق مصالحنا ومواقفنا في المجال الدولي.

وفي مواجهة الواقع الجديد في هذه المرحلة التاريخية، تسعى الحركة إلى تعزيز أهدافها من خلال الحوار القائم على تبادل المصلحة والمصلحة والاستقلال الحقيقي وتقاسم المسؤولية.

ومن ثم سوف تواصل حركة عدم الانحياز السعي نحو السلام والاستقلال والمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتي يحاول البعض تجاهلها اليوم، كما أننا سوف نواصل مسعانا الدؤوب لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا ولدعم الديمقراطية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية.

واقترنا منا بأن موقفنا الإيجابي والمتفق عليه سيحقق مقاصدنا المشتركة فإننا نعتمد بهذا الالتزامات التالية التي اتفقتنا على أن نسميها:

"نداء كولومبيا"

- ١ - نواصل تشجيع إعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وفقا لمبادئ ميثاقها بالإضافة إلى إعادة تشكيل النظام المالي الدولي بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، على أن يقوم هذا كله على مبدأ المساواة بين الدول في السيادة.
- ٢ - نضاعف جهودنا الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي والقضاء على الأسلحة النووية.
- ٣ - نرى أن من الأساسي الوفاء على نحو كامل بالتعهدات المتفق عليها مع البلدان النامية في مؤتمر قمة الطفولة المعقود في نيويورك، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريودي جانيرو، والجمعية العالمية لمجموعة التعليم للجميع المعقودة في جون تين، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

المعقود في فيينا والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين، فضلا عن الالتزامات التي أقرتها جولة أوروغواي.

٤ - نتف معا ضد كافة أشكال المشروطية، وكذلك التدابير القسرية الانفرادية التي تبذل محاولات لغرضها علينا أو التي تفرض علينا فعلا، بالإضافة إلى كل ما يفرض من أنماط غريبة على تقاليد وتاريخ بلدان عدم الانحياز وخصائصها الثقافية.

٥ - نسعى إلى القضاء على مخلفات الاستعمار والاحتلال الأجنبي وتتصدى معا لاتجاهات التدخل والهيمنة الجديدة.

٦ - لن نتهاون في المطالبة بتسوية نهائية لمشكلة ديون البلدان النامية، بما يشمل بصفة خاصة الديون المتعددة الأطراف وإلغاء ديون أقل البلدان نموا وأكثر البلدان تضررا، والبلدان النامية منخفضة الدخل.

٧ - نعزز التطبيق الكامل للمبادئ التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة وكذلك مبادئ وأصول القانون الدولي وبخاصة مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية.

وبالإضافة إلى ذلك فإننا نحن رؤساء الدول أو الحكومات:

١ - نمتنع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أية دولة مع اللجوء إلى المفاوضات وما يتيح القانون الدولي من سبل لتسوية الخلافات سلميا.

٢ - نواصل تخفيض النفقات العسكرية بهدف تكريس تلك الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا.

٣ - نلتزم بمحو الأمية والقضاء على الفقر.

ونطلب إلى الرئيس أرنستو سامبر رئيس جمهورية كولومبيا بصفته الرئيس الجديد لحركة عدم الانحياز اتخاذ الإجراءات التالية:

- ١ - نقل مواقف وشواغل البلدان أعضاء الحركة والواردة في إعلاننا إلى رؤساء دول أو حكومات مجموعة السبعة خلال اجتماعات تلك المجموعة.
 - ٢ - اتخاذ الخطوات الكفيلة بتشجيع التعاون فيما بين أعضاء الحركة في إطار التعاون بين الجنوب والجنوب، بوصفه أحد الأهداف الأساسية لجهودنا فضلاً عن مساعدته دولنا على تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي الجماعي.
 - ٣ - وضع التوصيات المناسبة لاستعراض أداء ونهج وأنشطة الحركة في إطار المبادئ التي نسترشد بها.
 - ٤ - المضي قدماً في دراسة وتنفيذ أنشطة الحركة من أجل التحسين الفعلي لظروف شعوبنا الاجتماعية.
- وختاماً، نحن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز نعبر لفخامة الرئيس أرنستو سامبر وكولومبيا حكومة وشعباً عن مساندتنا المطلقة وبلا شروط لكفاحهما الشجاع والباسل الذي يخوضانه بعزم ضد كارثة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وذلك في إطار التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية لكولومبيا. كما نعرب بالمثل عن تأييدنا الراسخ لمبادرة كولومبيا وبلدان نامية أخرى بالدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي في إطار الأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات غير المشروعة.
-

المؤتمر الحادى عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الإحياز

كارتاخينا دى اندياس، جمهورية كولومبيا، من ١٨ - ٢٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٥

الوثيقة النهائية

NAC 11/Doc. 1/rev.3

المرفق الثالث

الوثيقة الختامية*

ديباجة

أولا - عقد المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز في كرتاخينا دي إندياس، جمهورية كولومبيا، في الفترة ١٨-٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥.

ثانيا - وسبق المؤتمر اجتماع تحضيري للسفراء وكبار الموظفين يومي ١٤ و ١٥ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥، واجتماع تحضيري على مستوى الوزراء يومي ١٦ و ١٧ أكتوبر/تشرين الأول.

ثالثا - وحضر المؤتمر أعضاء الحركة التاليون: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، بروني دار السلام، بروندي، كامبوديا، كامرون، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، كولومبيا، الكونغو، ساحل العاج، كوبا، قبرص، جيبوتي، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الإكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، أريتريا، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالديف، مالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، فلسطين، باناما، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلاند، الجمهورية العربية السورية، تايلاند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، دولة الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زائير، زامبيا، زمبابوي.

رابعا - وحضر المؤتمر كل من الدول وأعضاء حركات التحرير الوطنية والمنظمات الدولية التالية كمراقبين: أرمينيا، أذربيجان، البرازيل، الصين (جمهورية الصين الشعبية)، كوستاريكا، كرواتيا، السلفادور، قيرغيزستان، المكسيك، أوروغواي.

كما اشتركت كمراقبين المنظمات وحركات التحرير الوطنية التالية: منظمة الأمم المتحدة، منظمة الوحدة الأفريقية، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة التضامن مع الشعوب الأفرو آسيوية، حركة بورتوريكو الاستقلالية الجديدة.

* وثائق مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز/
الوثيقة رقم ١/التنقيح ٣.

خامسا - وحضر المؤتمر كل من الدول والمنظمات التالية كضيوف: استراليا، النمسا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، الجمهورية التشيكية، جمهورية الدومينيكان، فنلندا، المانيا، اليونان، الكرسي الرسولي، المجر، إيطاليا، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، روسيا الاتحادية، الجمهورية السلوفاك، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، أوكرانيا. كما اشتركت كل من المنظمات التالية كضيوف: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن المحيط الهندي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، البرنامج العالمي للأغذية، الأمانة العامة للكمونولث، منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (فاو)، لجنة الأمم المتحدة لممارسة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة بدراسة عملية تطبيق إعلان منح الاستقلال للشعوب والدول المستعمرة، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، المعهد الدولي لدراسات عدم الانحياز، مركز الجنوب.

سادسا - واشتركت في المؤتمر ضيوفا على حكومة كولومبيا البلدان والمنظمات التالية: اليابان، منظمة الدول الأمريكية، منظمة العمل الدولية، السلام الأخضر، الاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية، لجنة المحامين لوقف الانتشار النووي.

سابعا - كما حضرت المؤتمر المنظمة التالية: مجمع وكالات الأنباء لحركة بلدان عدم الانحياز.

ثامنا - في الجلسة الافتتاحية، حاز المؤتمر شرف السماع إلى الكلمة الرائعة التي ألقاها فخامة الرئيس إرنستو سامبر بيثادو، رئيس جمهورية كولومبيا. حيث حدد الرئيس الجديد للحركة في خطابه الهام أهدافها المستقبلية في إطار عام من توجهات حركة بلدان عدم الانحياز، وأبرز في المقام الأول أن كولومبيا والحركة تضعان للاقتصاد في خدمة الناس، وعلى هذا الأساس، فإن الجهود السياسية يجب أن تضع نصب عينها القضاء على الفقر كأحد المهام الأولية والعاجلة. كما أشار إلى ضرورة إقامة نمط بديل للتنمية يتفق والحاجات والاحتمالات التي يتطلبها تطبيق ممارسة التجارة الحرة. وكرر فخامة رئيس كولومبيا والقائد الجديد لحركة عدم الانحياز أن جهود حركة بلدان عدم الانحياز يجب أن تأتي الآن في إطار من التعاون قبل المواجهة وأكد ضرورة السعي من أجل إقرار السلم في العالم، وأكد أن التحديث لا يعني التخلي عن مبادئ الحركة. وكرر أيضا في كلمته الملهمة أن أزمة البيئة ومشكلة المخدرات من الأمور التي تخص الجميع وأن القضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات مهمة أخلاقية علينا إنجازها. وأشار إلى الموقف ضد سباق التسلح الذي كانت تشجعه في حينه الحرب الباردة، كما أشار إلى الاقتناع بإصلاح الأمم المتحدة كمسألة لا غنى عنها. ودعا فخامة الرئيس سامبر إلى ضرورة التفكير بشأن حصول الجنوب على المعلومات الموضوعية وإلى التعددية كهوية جديدة قائمة على حضارة التسامح والتعاون. وبناء على اقتراح مقدم من رئيس الغابون، فخامة الرئيس الحاج عمر بونغو وأيده رئيس قبرص فخامة الرئيس غلافكوس كليريدس، قرر المؤتمر دون تصويت إدراج نص خطاب الرئيس سامبر كوثيقة رسمية للمؤتمر.

تاسعا - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ترحيبهم بتركمانستان عضوا جديدا بالحركة وبأوكرانيا ضيفا عليها.

مقدمة

١- إجتماع رؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز في كرتاخينا دي أندياس لمعالجة المشاكل الملحة التي تمس شعوبهم، والإتفاق على مجموعة الإجراءات اللازمة لتعزيز السلم والأمن والتنمية، بما يؤدي إلى إقامة نظام للعلاقات الدولية يستند إلى مبادئ العدل والمساواة والديموقراطية.

الفصل الأول - القضايا العالمية

استعراض الحالة الدولية

٢ - اجتمع رؤساء الدول أو الحكومات في وقت فريد وهام فبينما بدأت نتائج انتهاء الحرب الباردة تظهر بأبعادها الكاملة في عدد من الحالات، فضلا عن اتجاه الاقتصاد العالمي إلى التحول إلى اقتصاد عالمي بدنامية جديدة، فإن آمال البشرية في إقامة نظام عالمي جديد عادل ومنصف يقوم على أساس الاحترام والعدل والمساواة بين الأمم لا تبدو قريبة التحقيق.

٣ - لقد نمت الثروة والتجارة بسرعة في كثير من البلدان، وارتفع متوسط العمر المتوقع، واتسعت إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي، وأخذ معدل وفيات الأطفال في الانخفاض بشكل ملموس في بلدان عديدة، إلا أن الفقر والجوع قد بلغا حداً مأساوياً في العديد من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى مما يطرح واحدة من أكبر التناقضات في عصرنا. فأكثر من خمسمائة مليون شخص يعانون من الجوع وقد يموتون نتيجة له. كما زاد حجم البطالة بسرعة. وتحول الكوكب وسكانه إلى ضحايا للتدهور البيئي الخطير ولأنماط الاستهلاك غير المستدامة في بعض البلدان الصناعية.

٤ - وحتى حين ابتعد شبح المحرقة النووية، وقررت بعض الحكومات في الفترة الأخيرة خفض ميزانياتها العسكرية حتى تتمكن من تكريس تلك الموارد لتلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها، لا تزال الدول الكبرى تهدد مستقبل البشرية من خلال تخزين وتطوير الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل دون مبرر، كما لا يزال تفشي الاتجار بالأسلحة يهدد الأمن والاستقرار في مناطق واسعة من العالم.

٥ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح أن عدداً من النزاعات التي تؤثر على استقرار بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي قد تمت تسويتها من خلال اتفاقات ذات أهمية تاريخية كبيرة ولها نتائج مهمة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وأن الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية قد ازدادت قوة، واتسمت بقدر أكبر من المشاركة، إلا أنهم قد أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء تفاقم النزاعات والخلافات القائمة وظهور نزاعات جديدة، فضلا عن عودة منازعات عرقية ودينية واقتصادية واجتماعية قديمة إلى الظهور بعد أن كان من المعتقد أنها قد

قُضِي عليها. وفي الوقت نفسه لاحظوا أن انهيار إحدى القوتين الأعظم قد أدى إلى اختفاء توازن القوى، وإلى حالة من عدم الاستقرار الكامن في العالم كله. كما أكدوا أن عالم اليوم لا يزال أبعد من أن يكون مكانا سالما وعادلا ومأمونا. فالخلافات الحادة، والنزاعات العنيفة والعدوان والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، وسياسات الهيمنة والسيطرة والتعصب الديني، وكرهية الأجانب والأشكال الجديدة من العنصرية والتعصب القومي ضيق الأفق تمثل، من بين جملة أمور عقبات كبرى وخطيرة أمام تعايش الدول والشعوب في وئام، بل إنها قد أدت إلى تفكك دول ومجتمعات. كما لاحظوا باستياء الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني، بما في ذلك مواصلة القيام بأعمال إبادة الأجناس وارتكاب جرائم ضد الإنسانية في مناطق مختلفة من العالم.

- ٦ -

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تمنح التطورات السياسية والاقتصادية قوة دافعة لتدعيم السلم وتعزيز الديمقراطية والتقدم الاقتصادي. وتمضي المنطقة قدما نحو التعاون. كما سُوِيَتْ بنجاح نزاعات طال أمدها في أمريكا الوسطى وتتقدم بثبات عملية دعم السلم. وفي هايتي ولأول مرة بعد أكثر من قرن ونصف قرن من نيلها الاستقلال، وصل إلى الحكم قائد منتخب بطريقة ديمقراطية. وفي أفريقيا، وقعت أحداث لم يكن في الوسع تصورها منذ سنوات قليلة. فجنوب أفريقيا التي تخلصت من نظام الفصل العنصري البغيض أقامت حكومة ديمقراطية وغير عنصرية بقيادة الرئيس نلسون مانديلا، وبدأت موزامبيق فصلا جديدا في تاريخها بإجراء أول انتخابات عامة متعددة الأطراف في أكتوبر من العام الماضي مهددة بذلك الطريق نحو دعم السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية، وبدء عملية التنمية الاقتصادية في البلاد. وفي أنغولا أدى ما تحقق من تقدم في تنفيذ بروتوكول لوساكا ونشر وحدات يونافيم ٣ وفقا للقرار رقم ٩٧٦ (١٩٩٥) إلى تهيئة مناخ ملائم لإقرار السلام الدائم والاستقرار في البلاد. وبعد حرب طويلة ودامية من أجل التحرير، أصبحت أريتريا الآن دولة مستقلة يسير شعبها رغم ما يواجهه من صعوبات بخطى ثابتة على طريق مواجهة تحديات المستقبل. وفي أوروبا تنعش مبادرة السلام الأخيرة في البوسنة والهرسك الآمال في تحقيق تسوية دائمة وعادلة ومنصفة للنزاع الذي وصم بفظائعه نهاية هذا القرن. وشهدت آسيا اتجاهات إيجابية نحو التعاون من أجل السلم والتنمية. ففي جنوب شرق آسيا تمثل عضوية فييت نام الجديدة في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا (آسيان) خطوة هامة في عملية التكامل الإقليمي. كما تتقدم كمبوديا بعد انتخابات ١٩٩٣ على طريق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية وفي شمال شرق آسيا أبرمت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اتفاقات هامة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الشرق الأوسط، عقد الرئيس ياسر عرفات

اتفاقات تاريخية مع إسرائيل باسم فلسطين. وفي الوقت ذاته، تلتزم سوريا بالتوصل إلى حل سلمي لمشكلة احتلال إسرائيل لأراضيها على أساس قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وصيغة "الأرض مقابل السلام". وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية والمشجعة العديدة ليس هناك ما يضمن تلبية الاحتياجات الأمنية والإنمائية لبلدان عدم الانحياز.

٧ - وعلى الرغم من التوصل إلى عدد من الالتزامات بشأن التنمية في الماضي، وفي الفترة الأخيرة، في عدد من المؤتمرات الدولية المعنية بالتنمية لم ينفذ بعد كثير من هذه الالتزامات.

٨ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء البيئة الاقتصادية الخارجية غير المواتية التي تؤثر تأثيراً سلبياً على اقتصادات البلدان النامية. فما زالت صادرات هذه البلدان تصادف قيوداً حمائية شديدة. وما فتئت جهودها الإنمائية مثقلة بأعباء الديون الخارجية. والتدفقات المالية الحالية إليها محدودة ومتقلبة، مما أسفر عن نقل صافٍ للموارد إلى البلدان المتقدمة النمو، والافتقار إلى الفرصة الكافية للحصول على التكنولوجيا. وأضيف إلى ذلك الانخفاض الدوري في أسعار السلع الأساسية، والتدهور الشامل في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية. ومن هذا المنطلق ينبغي توجيه مزيد من الاهتمام إلى أفريقيا التي تشغل ربع مساحة الكرة الأرضية وتزخر بموارد طبيعية هائلة، وسوف تضم في نهاية هذا القرن خمس سكان العالم. وذلك بالنظر إلى الحالة الاقتصادية الحرجة في هذه القارة التي نزلت بها أضرار شديدة في كثير من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٩ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن عزمهم على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتغيير هذا الوضع بما يلبي مصالح وتطلعات البلدان النامية.

١٠ - ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه رغم انتهاء الحرب الباردة وتسوية المنازعات الداخلية في بعض الدول فإن الاتجار غير المشروع في الأسلحة زاد زيادة كبيرة في بعض البلدان. وأسهم ذلك في ظهور مناطق جديدة للنزاع المسلح وبلوغ مستويات لم يسبق بلوغها من أعمال العنف التي ترتكبها الجريمة المنظمة، والإرهاب، والأعمال الهدامة في المناطق الريفية فضلاً عن المناطق الحضرية. ورأوا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير قوية ومتضافرة لإنهاء التداول في

الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها، ومواصلة بذل الجهود لحل المنازعات القائمة في المناطق المعنية.

١١ - وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء المشكلة الإنسانية الناشئة عن وجود الألغام وغيرها من الأجهزة التي لم تنفجر والتي تصيب سكان البلدان المتضررة، وإزاء زيادة عدد ضحايا الألغام، وخاصة بين السكان المدنيين.

١٢ - وإذ أبرز رؤساء الدول أو الحكومات أهمية تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن وولايات الأمم المتحدة بشأن عمليات حفظ السلام، فقد لاحظوا بقلق الاتجاه المتزايد، الذي يبدو من جانب بعض الدول، إلى تحقيق مصالحها الوطنية عن طريق قرارات يتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ورأوا أن الجهود المبذولة لحفظ السلم والأمن الدوليين عن طريق عمليات حفظ السلم ينبغي أن تلتزم بدقة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وألا تؤدي إلى نظام جديد للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

١٣ - وتسعى بعض الدول لأن تفرض - من جانب واحد - سياساتها ومعاييرها الثقافية والاجتماعية على البلدان النامية، وأن تمارس سلطتها ونفوذها في المنظمات والهيئات الدولية. والواقع أنه تبين من تجارب بعض الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز أن دولا قوية في المجتمع الدولي ما زالت تصر على اعتبار نماذجها ومفاهيمها هي معايير السلوك العالمي. وبالتالي فإن بلدان عدم الانحياز تتعرض بصورة متزايدة لعمليات تدخل من جانب واحد أو من جانب أطراف متعددة في شؤونها الداخلية بشتى الدعاوى. وفي هذا الصدد، أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم لاستمرار المحاولات المبذولة لتقويض مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان حركة عدم الانحياز، والمقاومة المتزايدة من جانب عدد من البلدان المتقدمة لتأكيد تلك المبادئ مجددا في الصكوك والمفاوضات الدولية وتأكيد صلاحيتها وقابليتها للتطبيق.

١٤ - ورأى رؤساء الدول أو الحكومات أن انهيار النظام ثنائي القطب، وإن كان قد بعث الآمال في إقامة سلم شامل وعادل ودائم، وهي الآمال التي لم تتحقق بعد، فإنه يمكن أن تنشأ عنه قطبية أحادية تشير الفلق

وتضر وتؤدي الي انعدام المساواة والعدل وبالتالي الي حالة عالمية أكثر تعقيدا ومدعاة للتوجس.
وأكدوا الحاجة الي العمل معا علي انشاء نظام جديد للعلاقات الدولية، نظام متحرر من العوز والخوف
وجميع أشكال التعصب، ويقوم على السلم والعدل والمساواة والديمقراطية والاحترام الكامل لمبادئ
ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأكدوا مجددا، في هذا الصدد، اقتناعهم بأنه ينبغي للحركة أن
تواصل القيام بدور نشيط وفعال من أجل تحقيق هذا الهدف.

١٥- ولذا، فإن هذه الظروف تلزم الحركة أكثر من أى وقت مضى بأن تعمل على تعزيز التعاون وبروح من
المشاركة الكاملة فى المجال الدولى، من أجل تعزيز السلم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

١٦- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا استمرار سلامة وأهمية مبادئ الحركة وأهدافها، والتي تشمل
الحفاظ علي الاستقلال والسلامة الإقليمية والسيادة للدول، وتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل
رقابة دولية فعالة، وحق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للسيطرة الإستعمارية أو أشكال السيطرة
الأجنبية الأخرى أو الإحتلال الأجنبى، فضلا عن المساواة بين الدول، والاحترام الكامل للقانون الدولي،
والتسوية السلمية للمنازعات، وإحلال الديمقراطية في العلاقات الدولية، والتنمية الاقتصادية
والاجتماعية، وإقامة نظام اقتصادي دولي منصف، وتنمية الموارد البشرية، وحماية وتعزيز جميع
حقوق الانسان والحريات الأساسية بما في ذلك الحق في التنمية والتعايش بين الأنظمة والثقافات
والمجتمعات المختلفة. وفي هذا الصدد أكدوا ضرورة السعى الى تحقيق أهدافهم من خلال التكيف
الدينامي مع الواقع الجديد، وكذلك من خلال تحديد الإستراتيجيات والمبادرات والمشاريع الملحة.

١٧- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن تعزيز دور الحركة على الصعيد الدولي يستلزم منها مواصلة العمل
على تنمية وتعزيز قدرتها وطاقاتها على المبادرة والتمثيل والتفاوض وكذلك قوتها الأخلاقية والسياسية
والمعنوية بوصفها محفلا يمثل مصالح وتطلعات العالم النامى ، وفي هذا الصدد، أكدوا مجددا أن
الإحترام الكامل للمبادئ التى تأسست بموجبها الحركة والتي إعتمدت فى باتدوئج فضلا عن المبادئ
التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، يمثل إلزاما سياسيا وأدبيا راسخا من جانبها. ورأوا أن دور
الحركة في تحقيق هذه الأهداف يتوقف علي التضامن بين أعضائها، وعلي وحدتها وتماسكها، إنطلاقا
من ثقافة السلم والتنمية، مما يتطلب جهودا مشتركة للتغلب علي مجالات الاختلاف، وتسوية الخلافات
بطريقة سلمية.

التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

- ١٨- لن كانت نهاية الحرب الباردة منذ خمس سنوات قد وجهت المزيد من اهتمام المجتمع الدولي الي قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فان هذه القضايا لم تكتسب بعد الأولوية الجديرة بها أو درجة الالتزام الضرورية لمعالجة المشاكل الخطيرة التي تواجهها بلدان مثل بلدان الحركة. والواقع أنه قد حدث في السنوات الأخيرة انخفاض في الموارد المتاحة للتعاون الدولي في مجال التنمية. وواكبت ظهور نموذج التنمية القائمة علي آليات السوق أيضا محاولة لالقاء كامل العبء في التعاون الانمائي الدولي علي عاتق القطاع الخاص. وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا دور الدولة في التنمية، وفي التعاون الدولي من أجل التنمية.
- ١٩- وبالإضافة الي ذلك، لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات ظهور اتجاه في البلدان المتقدمة النمو لتجاهل التزاماتها السابقة، وتهميش مسائل التنمية في المفاوضات الدولية، وفرض مشروطيات جديدة، وتقليص وتشويه مفاهيم كانت مستقرة طويلا، بما يضر ببلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية. ولذلك فقد أكدوا حاجة الحركة إلى تأكيد وجودها النشط في المفاوضات الاقتصادية والتجارية الدولية مسلحة بمواقف قوية ومتسقة ومشتركة.
- ٢٠- ومازالت الحالة الدولية بالغة التمتع. فمناخ البلبلة مازال قائما، ومازال هناك اتجاه الي تركيز الانتباه في المقام الأول علي مصالح وشواغل عدد محدود من البلدان المتقدمة النمو، بينما لم تنفذ حتي الآن التزامات تم اتخاذها مؤخرا في بعض المجالات الرئيسية للتعاون الدولي. ومازال تهميش مصالح البلدان النامية جاريا. وينزع الاستثمار الأجنبي الخاص الي التركيز في عدد قليل من البلدان النامية، ومن القطاعات. كما أن جزءا كبيرا من تدفقات هذا الاستثمار يتم لأغراض المضاربة ويتسم بالتقلب. ومابرحت البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية متخلفة، مما يحد من آفاق النمو. ولا بد من ايلاء الأولوية لتصحيح هذه الحالة، فالمطالب الأساسية للتنمية يجب أن تنعكس في الأولويات الجديدة للتعاون الدولي.

٢١- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نموا تزداد إتساعا وأن المشاكل الناجمة عن الفقر وأشكال الظلم الإجتماعى قد تفاقت بصورة خطيرة. وأعربوا عن إهتمامهم الخاص بالحالة الإقتصادية فى أقل البلدان نموا، ومعظمها موجود فى أفريقيا. ولاحظوا أن التخلف الإقتصادى والفقر وأشكال الظلم الإجتماعى تشكل مصدرا للإحباط وسببا للنزاعات الجديدة وأنه لا يمكن تدعيم الإستقرار والأمن والديموقراطية والسلم بدون تصحيح أشكال التفاوت المتزايدة بين الدول. ومن ثم فقد رأوا أن الحاجة ماسة إلى تنشيط إقتصادات أقل البلدان نموا حتى تحقق النمو المطرد والتنمية المستدامة.

٢٢- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات، بصفة خاصة، أن التكلفة الاجتماعية العالية للتكيف الهيكلى والانفتاح الإقتصادى فى بلدان الحركة يجب ألا تتحملها البلدان النامية وبخاصة أشد فئات السكان فقرا. فالبلدان المتقدمة النمو هي التي غنمت أكبر المنافع من هذا التغير فى الاقتصاد العالمى، فى حين أن التركيز المخيف للثروة فى أيد قليلة نتيجة لاقتصاد السوق الجامح ينذر بعدم الاستقرار الاجتماعى. ولذا رأوا أنه ليس من المقبول أن تواصل الدول الغنية والقوية فرض مشروطيات قاسية على التجارة الحرة التي كانت تلك البلدان نفسها هي الداعية إليها، حتي تتمكن من اكتساب مميزات من بلدان الحركة، بل والأدهى من ذلك أن تفرض معايير أو مواقف تهدف الي تلبية احتياجاتها السياسية الداخلية. وأعلنوا أن مطالبة بلدان الحركة بانفتاح اقتصادها فى نفس الوقت الذي تفرض فيه تلك البلدان قيودا وعوائق جمركية علي منتجاتها يعتبر سلوكا مدانا من الناحية الأخلاقية.

٢٣- وأشار رؤساء الدول أو الحكومات الي أن عولمة الاقتصاد، التي تساعد عليها ثورة وسائل الاتصال وتجهيز البيانات، قد خلق تحديات وفرصا جديدة، وتولدت عنه تحركات هائلة فى الموارد. غير أن عملية العولمة هذه ترجمت الي زيادة تهميش الغالبية العظمى من البلدان النامية.

٢٤- وبينما بدت الفوائد المترتبة على تعمق الترابط بين الإقتصادات واضحة فى البلدان المتقدمة النمو، فإنها كانت هزيلة بالنسبة للبلدان النامية فى مجموعها ولذلك دعا رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولى إلى إتخاذ التدابير اللازمة لإقامة نظام أكثر توازنا وأكثر اعتمادا علي المشاركة فى العلاقات الإقتصادية الدولية، بحيث يعود هذا الترابط بالنفع على جميع الدول.

٢٥- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات إلى تعزيز التعاون الوثيق مع البلدان المتقدمة النمو، وكذلك مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية بهدف إستحداث نهج جديد التنسيق والتكامل إزاء العلاقات الاقتصادية الدولية، ويقوم على الإنصاف والعدل وتبادل المصالح والمنافع. كما رأوا أنه ينبغي للحركة أن تعزز بنشاط كافة وجوه التعاون بين الجنوب والجنوب. وقرروا أن على بلدان عدم الانحياز تنفيذ برامج ومشاريع بشأن التعاون بين الجنوب والجنوب بغية تحقيق التكامل بين اقتصاداتها ومواصلة مسيرتها نحو الإعتماد على الذات.

٢٦- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن عملية دمج البلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي أدت إلى إمتصاص موارد ضخمة كانت مخصصة من قبل البلدان النامية، وفي هذا السياق لم تتحقق التوقعات بالنسبة للثمار التي كان مفترضا أن تجنيها بلدان عدم الانحياز من هذا الدمج، وأعربوا عن قلقهم إزاء ما تحدده البلدان المتقدمة النمو من أولويات لصالح هذه الإقتصادات الإنتقالية. وأكدوا أنه ينبغي للحركة أن تعالج هذه المشكلة في جميع المحافل الملائمة بما في ذلك تأكيد ضرورة قيام المجتمع الدولي بالتنفيذ الكامل لجميع الإلتزامات الحالية بشأن التنمية والتي إتفق عليها في مختلف المؤتمرات والإجتماعات الدولية المعنية بالتنمية، وبخاصة من خلال توفير موارد جديدة وإضافية.

٢٧- ومن الواضح أن تحقيق النمو الاقتصادي المطرد وحل المشاكل الاجتماعية لا يمكن أن يكونا نتيجة تلقائية لأداء السوق الحرة فقط. فالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية عمليتان مترابطتان يجب أن تدعم كل منهما الأخرى. والمبادرة الحرة وروح الإبداع أساس مهم للتقدم، ولكن هناك حاجة الى تدخلات مناسبة للحد من الأثر السلبي لبعض قوى السوق في بعض الحالات وتوفير الظروف اللازمة للإستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ونظرا لأن النماذج الإنمائية لا يمكن فرضها، فقد حثوا على إتباع مناهج بديلة لمعالجة قضية التنمية بما يتفق مع الإحتياجات والأولويات الوطنية لكل بلد من بلدان عدم الانحياز.

تراث باتندونغ

٢٨- بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للحركة، أشاد رؤساء الدول أو الحكومات بالمؤتمر التاريخ المعقود في باتندونغ والذي ولدت فيه مبادئ عدم الانحياز والتعايش السلمي بين دول ذات أنظمة

اقتصادية وسياسية مختلفة. وأعربوا مجدداً عن إعتقادهم بأن الإعلان الذى صدر فى تلك المناسبة الخالدة يعتبر نقطة تحول فى ظهور تيار فكري مستقل، تعبيرا عن التوق المشروع الى الحرية وتقدم الشعوب وأمانى البلدان النامية.

٢٩- وكرروا القول بأن دور الحركة فى إقامة نظام دولى عادل يعتمد إلى حد كبير على قوتها الذاتية ووحدتها وتماسك صفوفها، ولذا فمن المتعين أن تعمل جميع الدول المعنية من أجل تعزيز تضامن الحركة ووحدتها، مما يتطلب بذل جهود مخصصة لإزالة مجالات الاختلاف بين الدول الأعضاء وحل المنازعات القائمة بينها بالوسائل السلمية. إستخدام أسلحة الدمار الشامل : وأقروا بمساهمتها المستتيرة فى تعزيز تنمية التعاون بين الجنوب والجنوب.

٣١- وأبرزوا أن مواقف الحركة خلال السنوات الأربع والثلاثين الماضية كانت بداية لكثير من الاجازات التي شهدتها الساحة الدولية فى الفترة الأخيرة، بما فى ذلك استقلال كثير من الإقليم التي كانت تترشح تحت نير الاستعمار، والتعبير عن احتياجات شعوب البلدان غير المنحازة التي لم تكن حتى تلقى أذنا صاغية عندما كان كل بلد منها منفردا أو منعزلا. ورأوا أن عدم الانحياز كان وسيظل يمثل التعبير الجماعي للدول ذات الهوية المشتركة والاحتياجات الواحدة. وسوف يعتمد دور الحركة إلى حد كبير فى إقامة نظام دولى عادل على قوتها الذاتية ووحدتها وتماسك صفوفها. ومن المتعين على جميع الدول الأعضاء أن تعمل من أجل تعزيز تضامن الحركة ووحدتها مما يتطلب بذل جهود مخصصة لإزالة مجالات الاختلاف بين الدول الأعضاء وحل المنازعات القائمة بينها بالوسائل السلمية.

دور حركة عدم الانحياز

٣٢- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم للاتجاه الحالي لتجديد أنشطة حركة عدم الانحياز منذ قمة جاكارتا التي عقدت ١٩٧٢، والمؤتمر الوزاري الحادي عشر الذي عقد في القاهرة في ١٩٩٤ ، والإجتماع الوزاري لمكتب تنسيق الحركة المعقود في باندونغ في أبريل/نيسان ١٩٩٤، وأكدوا أن هذا الاتجاه ينبغي أن يستمر وشجعوا عليه في المستقبل. واتفقوا على الأخص في هذا الصدد على إنشاء آلية لتعزيز دور حركة عدم الانحياز بما يتفق مع التغيرات في الحالة الدولية ، حتي تتمكن الحركة بوصفها المعبر عن مصالح بلدان عدم الانحياز وسائر مصالح البلدان النامية، من الاستجابة بفعالية وبسرعة للتحديات الراهنة، على أساس المواقف التي يتفق عليها أعضاؤها.

٣٣- وأكدوا أنه ينبغي للحركة أن تعزز وحدتها وتماسكها، وأن تنسق مواقف البلدان الأعضاء تجاه المسائل الدولية الرئيسية، بغية زيادة قوتها التفاوضية في مواجهة البلدان المتقدمة النمو. ورأوا، في هذا الصدد، أنه ينبغي للحركة أن تحدد رؤيتها للنظام الدولي الجديد الذي يجب أن يقوم على العدل والمساواة والديمقراطية في العلاقات الدولية، وأن تأخذ باستراتيجية مشتركة لتحقيق ذلك. وأكدوا أيضا ضرورة تحسين آليات تنسيق المواقف بين الأعضاء، مثل أفرقة العمل القائمة حاليا في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وتعزيز عملية تحقيق وحدة المواقف والمصالح بين بلدان عدم الانحياز، والتحدث بصوت واحد في المفاوضات الدولية.

٣٤- وأبرز رؤساء الدول أو الحكومات الحاجة الى تنشيط الحركة، وقرروا، لهذا الغرض، الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لتأسيس حركة عدم الانحياز بمناسبة اجتماع وزراء خارجية حركة عدم الانحياز الذي يعقد في سبتمبر / أيلول ١٩٩٦ . وكلفوا مكتب التنسيق في نيويورك بمهمة اجراء المشاورات بغية استكمال التحضير لهذا الاحتفال بما في ذلك تحديد مكان انعقاده وإعداد الموضوعات التي ستناقش فيه .

٣٥- ورأوا أنه لاغنى عن زيادة قوة الحركة من ذاتها من أجل تعزيز دورها . كما قرروا إدخال نظام دورى مدته ثلاثة أعوام لرئاسة اللجنة الوزارية للأنظمة، والتي اعتبروا أنها ستقوم بإمداد حافظ جديد لتحسين الأنظمة المتبعة حاليا وكفاءة الحركة.. وذكروا فى هذا الصدد، بالتبكير باعتماد معايير قبول الاعضاء والمراقبين والضيوف. كما أكدوا الحاجة الى تنشيط الحركة.

٣٦- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية التوصية التي قدمها المؤتمر الوزاري الحادي عشر المعقود في القاهرة في ١٩٩٤ بضرورة تنفيذ نظام دعم الحركة الذي وضعه اجتماع أكرالوزاري العاشر في ١٩٩١ وأقرته قمة جاكارتا في ١٩٩٢.

٣٧- وبعد أن استعرض رؤساء الدول أو الحكومات الحالة الدولية وأكدوا أهمية مباديء الحركة ومقاصدها، قرروا السعي الى إيجاد وسائل وطرائق إضافية للقيام بعمل مشترك من أجل توسيع نفوذ الحركة وزيادة دورها في الشؤون العالمية. ومن الأسباب الرئيسية الداعية الى ذلك العمل على تشجيع احترام

مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي باعتبارها أساسا لعلاقات التعايش السلمي بين الدول. وأعربوا عن التقدير للدور الهام والنشط الذي يقوم به مكتب التنسيق في نيويورك والأفرقة العاملة ومجموعات الصياغة التابعة له. وأعربوا عن اعتقادهم أيضا بضرورة تكثيف هذا الدور لتلبية الاحتياجات المتغيرة في السياق الدولي بما في ذلك القضايا البازغة الجديدة التي تهم الحركة لأقصى حد. ولذا، كلف رؤساء الدول أو الحكومات مكتب التنسيق بمهمة تكثيف أعماله من أجل تقوية التنسيق والتعاون المتبادل بين بلدان عدم الانحياز، بما في ذلك اتخاذ إجراءات موحدة في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهتمام المشترك. ورأوا أيضا أنه ينبغي لمكتب التنسيق أن يعقد، عند الاقتضاء، اجتماعاته على المستوى الوزاري لبحث مسائل محددة ذات الأهمية البالغة للحركة، كما كان يفعل في الماضي.

٣٨- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية التنسيق والتعاون بين حركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ في الدفاع عن مصالح البلدان النامية في المحافل الدولية. ورحبوا، في هذا السياق، باعتماد الحركة ومجموعة ال ٧٧ اختصاصات لجنة التنسيق المشتركة لحركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧، وخاصة وضع تلك الاختصاصات موضع التنفيذ. ولاحظوا أيضا - مع التقدير - التقدم الذي أحرزته لجنة التنسيق المشتركة في الدفاع عن مصالح البلدان النامية والذي تمثل في اشتراك رئيس حركة عدم الانحياز ورئيس مجموعة ال ٧٧ - باعتبارهما رئيسين لمكتب التنسيق المشترك - في تقديم رسالة رئيس حركة عدم الانحياز الي رئيس اجتماع قمة مجموعة دول السبع المنعقد في هاليفاكس، وفي المفاوضات التي دارت بشأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بتعزيز منظومة الأمم المتحدة والذي اعتمد بدون تصويت. ومما يبشر بالخير أن لدى البلدان النامية في الوقت الحالي آلية تستطيع أن تحقق بها تضامنها في مختلف القضايا ولذا، قرروا الاستفادة بهذه النجاحات وكلفوا لجنة التنسيق المشتركة بتعزيز دورها وفقا لولايتها الواردة في بيان اختصاصاتها.

٣٩- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات - مع الارتياح - ماتم من تنسيق بين رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في نيويورك وأعضاء مجموعة عدم الانحياز في مجلس الأمن في معالجة المسائل ذات الأهمية الخاصة لأعضاء الحركة علي نحو مادت اليه اجتماعات القمة السابقة لحركة عدم الانحياز. ولذا، دعوا الي ضرورة استمرار تنسيق التعاون واستكشاف الوسائل التي يمكن أن تيسر هذا التنسيق،

بما في ذلك امكانية اجراء مشاورات على اساس منتظم بين أعضاء مجموعة عدم الانحياز في مجلس الأمن وأعضاء الحركة عن طريق مكتب التنسيق.

دور الأمم المتحدة

٤٠ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم بالتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومقاصده وكذلك اعتقادهم بأن الأمم المتحدة تمثل أكثر المحافل صلاحية لحفظ السلم والأمن الدوليين، والتسوية السلمية للنزاعات، وتحقيق الحريات، وتأمين حقوق الشعوب الخاضعة للاستعمار أو غيره من أشكال السيطرة الخارجية أو الاحتلال الأجنبي في إقامة علاقات إقتصادية عادلة ومتكافئة، وفي التحرر الإجتماعي، وفي التمتع بكامل حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك تقوية العلاقات الودية والتعايش السلمي بين الشعوب. ولا خلاف على دور المنظمة الذي لا يبدل له، وقيمتها كإطار فريد ومتعدد الأطراف لمعالجة القضايا العالمية، وكذلك لاختلاف على الإسهامات العديدة التي تقدمها المنظمة وأجهزتها المتخصصة من أجل التقدم الإقتصادي والإجتماعي والثقافي لجميع البلدان والشعوب.

٤١ - والحركة التي تشكل ثلثي عضوية الأمم المتحدة قد عقدت العزم على مواصلة إنجازاتها، وتطلب من أعضائها إستغلال إمكانات المنظمة بصورة أكثر جدوى وفعالية، ومن ثم تعزيز أمانيتها الواحدة في السلم والأمن المشترك والرخاء للجميع. والأمم المتحدة، هي المحفل الذي يجب أن تؤكد فيه الحركة ذاتها كمتحدث جماعي ومؤثر بإسم العالم النامي.

٤٢ - وأكدوا مجدداً إعتقادهم بأن الأمم المتحدة هي أهم القوات لتوصيل مساهمة بلدان حركة عدم الانحياز في تشكيل نظام دولي جديد للعلاقات الدولية يقوم على العدل والإنصاف وغيرها من مبادئ عدم الانحياز. ولذا أكدوا مجدداً عزم الحركة على القيام بدور أساسي في مهمة إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها وتأكيد مسيرتها الديمقراطية. وأكدوا، في هذا الصدد، مجدداً دور الفريق العامل رفيع المستوى التابع لحركة عدم الانحياز في السعي لاعادة هيكلة الأمم المتحدة من أجل إرساء الديمقراطية فيها وتعزيز فعاليتها، وفقاً لمبادئ ومقاصد الميثاق، وضمان مشاركة الحركة في هذه العملية الهامة.

٤٣ - بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانشاء منظمة الأمم المتحدة، أكد رؤساء الدول أو الحكومات أن دور المنظمة يجب أن ينصب على تحقيق تحول ايجابي في المجتمع الدولي، وتعزيز التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، وصون السلم والأمن الدوليين، وتحقيق تفاهم أفضل بين الشعوب، وترسيخ العملية الجارية لإنهاء الإستعمار، وتطبيق مبدأ المساواة فى الحقوق على جميع الشعوب. وأبرزوا التحولات العديدة والمتداخلة التي شهدتها العالم خلال النصف الثاني من القرن الحالي. وبعد أن كانت المنظمة تضم إحدى وخمسين دولة مؤسسة وصل عدد الأعضاء الي مائة وخمس وثمانين، نال الكثير منها الاستقلال خلال العقود الخمسة الماضية.

٤٤- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا الحاجة إلى ارساء الديمقراطية في الأمم المتحدة التي ينبغي أن تكون الذكري السنوية الخمسون لإنشائها نقطة تحول هامة. وبينما اتفقوا علي ضرورة أن توائم المنظمة أوضاعها مع الحالة الواقعية الجديدة فقد أجمعوا علي أن الأعمال التي تمت في هذا الإطار لايجوز أن تتخذ أساسا لزيادة تفاهم الاختلالات السياسية القائمة، ولا أن تكون وسيلة للتهرب من الاحترام الصادق للمبادئ العامة التي أعلنت منذ نصف قرن مضى، وعلى الأخص مبادئ الحياد والسيادة والإستقلال الوطنى ووحدة وسلامة الأراضى وعدم جواز التدخل فى الشؤون الداخلية للدول تلك المبادئ التي تأكدت سلامتها بصورة كاملة. وأعربوا، في هذا الصدد أيضا، عن اعتقادهم بأن الدور الذي تضطلع به بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية في شئون المنظمة لايجوز أن يقل ولايجوز أن تطرح مصالحها جانبا لصالح السياسات الخارجية للدول الكبرى.

٤٥- ورأى رؤساء الدول أو الحكومات أن المهمة ذات الأولوية الأولى والتحدي الأكبر للأمم المتحدة في العصر الجديد تتمثل في تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية. وفى هذا الصدد، أكدوا الحاجة الى ضرورة عودة الأمم المتحدة الى الاضطلاع بدورها الأساسى فى اعادة تشكيل العلاقات الإقتصادية الدولية على أساس من العدل والمساواة.

اعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها وتأكيد مسيرتها الديمقراطية

٤٦- أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا أهمية إصلاح الأمم المتحدة واعادة تشكيلها. وأبرزوا في هذا الصدد دور الجمعية العامة باعتبارها أعلى أجهزة التداول واتخاذ القرار في منظومة الأمم المتحدة. وأنشوا، في هذا السياق، علي دور الفريق العامل رفيع المستوى التابع لحركة عدم الانحياز والمعني باعادة تشكيل الأمم المتحدة في اتخاذ موقف راسخ ومتضافر وموحد من جانب الحركة، بالاضافة الي

تقديم مساهمة بناءة في عملية التفاوض التي أسفرت عن اتخاذ الأمم المتحدة قرارات في هذا الصدد بدون تصويت. ورحبوا بالتدابير الهامة التي اعتمدت لتنشيط الجمعية العامة، بما في ذلك القرار المتعلق بمواصلة استخدام الآليات الحالية، وإنشاء أجهزة جديدة حسب الاقتضاء. ورأوا أن هذه التدابير يجب أن تنفذ تنفيذا كاملا وأن يستمر تطويرها وتحسينها. وأكدوا أيضا ضرورة الالتزام الدقيق بالترتيبات المنصوص عليها في الميثاق بشأن وظائف كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، وضرورة إقامة علاقات أكثر فاعلية بين الجهازين، على أساس ضرورة مساعدة المجلس أمام الجمعية العامة.

٤٧- وأنط رؤساء الدول أو الحكومات بمكتب تنسيق الحركة في نيويورك مهمة دراسة التقارير والمقترحات التي قدمتها مؤخرا عدة هيئات منها هيئات غير حكومية ومؤسسات أخرى، والتي تتصل بعملية إعادة تشكيل الأمم المتحدة مما يخلف أثرا بعيدا في بلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية من أجل تحقيق أهداف من بينها تحديد مواقف الحركة من القضايا محل البحث. وأحاطوا علما - في هذا الصدد - بإنشاء الفريق العامل رفيع المستوى التابع للجمعية العامة والمعنى بتعزيز منظومة الأمم المتحدة. وأكدوا - في هذا الشأن - الحاجة إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها سعيا إلى زيادة فعاليتها ورفع كفاءتها، وأكدوا أن عمل وجهود هذا الفريق العامل ينبغي ألا يضعف الأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة، وألا يتعارض مع عمل سائر الأفرقة العاملة القائمة. وإتفقوا - في هذا السياق - على أن تسهم الحركة بنشاط في عملية التفاوض إستنادا إلى مواقف موحدة.

٤٨- وأكدوا أن عملية إرساء الديمقراطية في الأمم المتحدة وأجهزتها يجب أن تمضي قدما في ظل تساوى الدول في السيادة. وناشدوا الدول الكبرى أن تتقبل هذه العملية التي لا معدى عنها لما فيه خير البشرية جمعاء.

٤٩- رحب رؤساء الدول أو الحكومات بالجهود المستمرة التي تستهدف إصلاح وتحسين بعض الهياكل والإجراءات بالأمم المتحدة، بإعتبارها أحد المكونات الضرورية لتعزيز تعددية الأطراف بغية ضمان مشاركة متساوية، وتحقيق تمثيل أكثر توازنا وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وأكدوا - في هذا الصدد - الحاجة إلى إرساء الديمقراطية في الأمم المتحدة كيما تعكس - على نحو أفضل - طابعها العالمي، وتأكيد مبدأ تساوى الدول في السيادة. وأكدوا - على الأخص - الحاجة إلى الأخذ بالديموقراطية الكاملة والشفافية في عمل مجلس الأمن، بالنظر إلى ممارساته وأدائه في الفترة

الأخيرة. وأعربوا عن تصميمهم على المشاركة بصورة بناءة فى عملية التشبيط والإصلاح، إنطلاقاً من قناعتهم الراسخة بأن الأمم المتحدة تشكل محفلاً لا غنى عنه ينبغى دعمه وتعزيزه. غير أن ما تتطلبه هذه العملية من إرساء الديمقراطية فى المؤسسات السياسية والإقتصادية لا يزال يواجه المعوقات من جانب من يسعون الى الحفاظ على مراكز القوة المتميزة التى يتمتعون بها. وينبغى أن يكون الهدف الأساسى لهذه الجهود هو جعل المنظمة أكثر إستجابة للواقع المتغير والتحديات الناشئة التى تواجه السلم والتنمية فى ظل أوضاع سريعة التطور.

٥٠- وبالنظر الى تنامى إتجاه بعض البلدان إلى ممارسة نفوذ بغير وجه حق على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، علاوة على الدور المتميز والمهيمن الذى يكفله حق الاعتراض للدول الدائمة العضوية فى المجلس، والذى يتنافى مع هدف إرساء الديمقراطية فى الأمم المتحدة، أكد رؤساء الدول أو الحكومات - مجدداً - الموقف الذى إتخذه إبان مؤتمرات القمة الخامس والسادس والعاشر بشأن الإمتيازات الخاصة المخولة للدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن، بأن تمارس حق الاعتراض، وأعلنوا إلتزامهم بالسعى إلى تقليصه توطئة لإلغائه بالمرّة. ولئن إستقبلوا بالترحيب الإجراءات التى إتخذها المجلس فيما يتعلق بشفافيته وطرأق عمله، فإنهم قد رأوا أنها ما برحت غير كافية، وحثوا الجمعية العامة على أن توصى المجلس بإتخاذ المزيد من التدابير الكفيلة بإرساء كامل الديمقراطية فى أعماله.

٥١- وأحاطوا علماً بتقرير الفريق العامل مفتوح العضوية المعنى بمسألة التمثيل المتكافئ وتوسيع عضوية المجلس وغير ذلك من المسائل المتعلقة بمجلس الأمن، والذى يتضمن الموافقة على توسيع مجلس الأمن وإعادة النظر فى أساليب عمله وما يتصل بذلك من مسائل بغية تعزيز قدرته وفعاليته وتأكيد طابعه التمثيلى. وبالنظر إلى إستمرار وجود خلافات جوهرية، فإن الحاجة تدعو إلى دراسة هذه المسائل على نحو ضاف. وأقروا بأن بلدان عدم الإحياز قد شاركت فى مداوات الفريق العامل المفتوح العضوية، وأعربت عن عزمها على أن تواصل الحركة متابعة أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية، بهمة وعلى نحو متسق.

٥١.(مكرر) - وأكدوا - مجدداً - أن الجوانب المتصلة سواء بإصلاح المجلس أو توسيعه ينبغى النظر فيها على أنها جزء من عملية واحدة، مع مراعاة مبدأ التكافؤ فى السيادة بين الدول والتوزيع

الجغرافي العادل، وكذلك الحاجة الي الشفافية والمسئولية وإرساء الديمقراطية في أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن، بما في ذلك عمليات اتخاذ القرار . وأحاطوا مع الإرتياح، بالإقتراح الذي قدمته الحركة إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعنى بإصلاح مجلس الأمن، والذي شمل مسائل العضوية والشفافية وطرائق عمل المجلس. وأكدوا أن الإقتراح الخاص بتوسيع المجلس يجب أن يكون ذا طبيعة شاملة تأكيداً لمصداقيته، وبذلك يعكس الطابع الكوني للمنظمة العالمية. ورأوا أن من الضروري زيادة نسبة أعضاء المجلس المنتمين إلى الحركة زيادة كبيرة وتحقيقاً لهذا الغرض، حثوا بلدان عدم الإحياز على العمل لزيادة تمثيل البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجلس الأمن، وأن أية محاولة لاستبعاد بلدان عدم الانحياز من عملية توسيع عضوية مجلس الأمن لن تقبل من جانب الحركة. ولذا فقد إتفقوا على ضرورة أن يتخذ أعضاء الحركة موقفاً متماسكاً ومتسقاً.

٥٢- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية تعزيز فعالية، وظائف مجلس الأمن عن طريق إتخاذ تدابير محددة ترمي الى تحسين صلات العمل بين المجلس والجمعية العامة وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء في مجلس الأمن. كما أبرزوا الحاجة إلى أعمال احكام المادة ٥٠ من الميثاق، وبخاصة من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على التشاورات المنصوص عليها في هذه المادة، علاوة على إتخاذ سائر التدابير الفعالة الكفيلة بتمكين الدول غير الأعضاء في المجلس من إسترعاء إنتباه أعضائه إلى مشاكلها وما تكابده من متاعب ومشاق، إلتماساً لإيجاد حلول لها.

٥٣- وسلموا بأهمية الإجتماعات غير الرسمية المغلقة التي يعقدها أعضاء المجلس، ومن ثم فقد أكدوا إقتناعهم بأن هذه التشاورات غير الرسمية لا يجوز أن تحل محل الأحكام المنصوص عليها في الميثاق، أو أن تكون بديلاً لأحكام النظام الداخلي للمجلس، أو أن تحد من الشفافية اللازمة لعمله.

٥٤- وتحقيقاً لهدف إعادة تشكيل الأمم المتحدة بحيث يتم إرساء الديمقراطية والشفافية وكفاءة مجلس الأمن وأيجاد توازن أفضل في الوظائف بين الأجهزة الأساسية للأمم المتحدة، بحث رؤساء الدول أو الحكومات آليات مختلفة من بينها إمكانية عقد مؤتمر عام لإعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة على النحو المقرر في المادة ١٠٩ في وقت مناسب.

٥٥- وأحاطوا علماً بأن الدورة الخمسين للجمعية العامة تقوم بدراسة لدور مجلس الوصاية كجزء من العملية الشاملة الرامية إلى تنشيط الأمم المتحدة وزيادة فاعليتها، وخاصة تنشيط إجهزتها الرئيسية.

٥٦- وأحاطوا علماً بالوثيقة المعنونة " ملحق خطة للسلم " التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة، وبعودة انعقاد الفريق العامل التابع للجمعية العامة لبحث وثيقة " خطة للسلم " وأعربوا، في هذا الصدد، عن استعدادهم للنظر في " الملحق " وماورد به من اقتراحات. وكلفوا في هذا الصدد الفريق العامل رفيع المستوى التابع لحركة عدم الانحياز والمعني بإعادة تشكيل الأمم المتحدة بمواصلة عمله للتوصل إلى موقف مشترك للحركة في عملية التفاوض، وضمان أن يتحقق هدف تعزيز قدرة المنظمة في شتي المجالات في اطار أحكام الميثاق ووفقا لها.

٥٧- وأكدوا - مجدداً - أن الديمقراطية داخل أسرة الأمم تتطلب إجراء مشاورات ومشاركة كاملة من جانب جميع الدول، كبيرة وصغيرة، في عمل المنظمة. وأكدوا أيضا أهمية الدبلوماسية الوقائية، وإن بناء السلم بعد المنازعات يجب أن يتم على أساس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

٥٨- ورأوا أنه يجب أن تقوم الجمعية العامة بدراسة معمقة للمشاكل المتعلقة بإعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة، وذلك خاصة على ضوء التقرير المقدم من الأمين العام في هذا الموضوع الى الدورة العادية التاسعة والأربعين للجمعية العامة، والوارد في الوثيقة ١٤٩/٣٣٦ A، مع مراعاة المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع.

٥٩- وأيدوا اقتراح الأمين العام بضرورة أن ينشئ مجلس الأمن آلية تدرس، في سياق تنفيذ المادة ٥٠ من الميثاق، جميع الجوانب المتصلة بالعقوبات وتأثيرها الواقعي. واتفقوا على أن لتطبيق العقوبات وفقا لأحكام الميثاق آثاراً عميقة لا بالنسبة للبلدان المستهدفة وحدها بل أيضا بالنسبة للدول المجاورة لها ولشركاتها في التجارة. وينبغي التصدي، دون ابطاء، للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول عقب فرض العقوبات على أية دولة أخرى، وتعويضها تعويضا مناسباً وذكروا أن العقوبات يجب أن ترفع بمجرد أن تحقق أغراضها، وأن ترفض أية محاولة لمد أجل تطبيقها سعيا إلى تحقيق غايات سياسية. ورأوا أيضاً أن هنالك جوانب جوهرية عديدة تحتاج إلى توضيح قبل فرض العقوبات. وأكدوا

أن ذلك يتطلب إجراء دراسة جادة لوسائل الحد من الآثار غير مقصودة وطويلة المدى على البلدان المستهدفة، وإنقاذ الأضرار أو الآثار التي يمكن أن تصيب الدول المجاورة أو الأطراف الأخرى. ويجب أن تناول الدراسة ضرورة تحديد أهداف واضحة ووضع جدول زمني ومراعاة الاعتبارات الإنسانية، مثل الأضرار التي يتحملها السكان المدنيون.

٦٠- وإتفقوا على أهمية أن تخصص الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، قدرا أكبر من المجهود والموارد من أجل التسوية السلمية للمنازعات، مما يمكن أن يساعد في تجنب المعاناة البشرية التي تنشأ عن تعمق الأزمات الدولية وتحويل الموارد من المجتمع الدولي إلى الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية العاجلة والتي لايتوافر لها التمويل الكافي اليوم.

٦١- أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً أن المسؤولية الأولى عن السلم والأمن الدوليين تقع علي عاتق الأمم المتحدة.

٦٢- واعترف رؤساء الدول أو الحكومات بأهمية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم وأكدوا من جديد اقتناعهم بضرورة التزام كل هذه العمليات بالمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. كما أكدوا ضرورة استرشاد عمليات حفظ السلم بما اعتمد في هذا الصدد من مبادئ خلال المؤتمر الوزاري الحادي عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤.

٦٣- وأعربوا عن قلقهم لعدم التوازن بين تكاليف العدد الكبير من عمليات حفظ السلم والموارد التي تتيحها الأمم المتحدة لأغراض التنمية فضلاً عن تعقيد الوظائف والمهام التي تكلف بها. وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تحفظاتهم إزاء الاتجاه إلى تحويل عمليات حفظ السلم إلى عمليات ذات طابع عسكري لم يصرح بها وفقاً لأحكام الميثاق. وفي هذا السياق أكدوا مجدداً الحاجة إلى التمييز بين عمليات حفظ السلم والمساعدة الإنسانية.

٦٤- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة العمل على وجه السرعة على وضع جدول موحد لتعويضات الأمم المتحدة للمتوفين والمصابين من العاملين في حفظ السلم.

٦٥- وأكدوا أن مساهمة البلدان النامية تشكل عاملاً هاماً في نجاح عمليات حفظ السلم. ولذلك يلزم معالجة المشاكل الخاصة بالتأخير في سداد تكاليف القوات واستخدام المعدات التي تملكها الوحدات إلى البلدان المشاركة وبخاصة البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الأخرى.

٦٦- ولاحظوا أن حفظ السلم يعد تدبيراً خاصاً يستخدم في الحيلولة دون تصاعد حالات النزاع بينما يستمر السعي إلى حل النزاع سلمياً. وفي هذا الصدد فقد أكدوا أنه لا يجب اعتبار عملية حفظ السلم طريقة مفضلة لاحتواء النزاعات، ومن ثم يجب بذل أقصى الجهود للتبكير بحل النزاعات.

٦٧- وأشاد رؤساء الدول أو الحكومات بالمساهمة القيمة التي يقدمها أعضاء حركة عدم الانحياز الي مختلف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. كما نوهوا بالتضحيات التي قدمتها الوحدات العسكرية التابعة لبلدان عدم الانحياز والمشاركة في مختلف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم سعياً الي إقرار السلم.

الحالة المالية للأمم المتحدة

٦٨- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم للحالة المالية الراهنة للأمم المتحدة، وأكدوا أن السبب الأساسي لهذه الصعوبات هو عدم قيام بعض الدول المتقدمة النمو بدفع اشتراكاتها

المقررة في الميزانية العادية وعمليات حفظ السلم بالكامل وفي الوقت المحدد. ودعوا هذه الدول الي الوفاء بالتزاماتها المستحقة عليها بدون أي شروط كبرهان علي رغبتها السياسية في الوفاء بالتزاماتها التي يقضي بها الميثاق والتي تسري علي الجميع.

٦٩- وأكدوا مجدداً أن مبدأ القدرة علي الدفع يجب أن يظل هو المعيار الأساسي الذي يحكم أية مراجعة لمنهجية توزيع مصروفات المنظمة. وأكدوا ايضاً أن أية مراجعة للمنهجية يجب أن تقوم علي توافق الآراء والتشاور وليس علي أساس اتخاذ تدابير من طرف واحد.

٧٠- وأشار رؤساء الدول أو الحكومات أيضاً الي التزامات الدول الأعضاء بمقتضى المادة ١٧ من الميثاق بأن تتحمل نفقات المنظمة علي النحو الذي تحدده الجمعية العامة. وأكدوا أيضاً، في هذا الصدد، أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تنفذ التزاماتها تجاه المنظمة، وأن يكون لها موقفاً ريادياً في سداد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي موعدها في مناسبة الذكرى السنوية الخمسين لانشاء الأمم المتحدة.

٧١- وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علماً في هذا الصدد بما تحقق من تقدم في عمل الفريق العامل مفتوح العضوية رفيع المستوى المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة، وأعربوا عن الأمل في أن تفضي نتيجة مداولاته الي تمكين الجمعية العامة من اتخاذ التدابير المناسبة لجعل المنظمة في وضع مالي سليم يسمح لها بالتصدي لما يواجهها من تحديات.

٧٢- وكذلك أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا رأيهم القائل بأن المبادئ المتضمنة في جدول الأخصبة الخاصة الذي حدده القرار ٣١٠١ (د - ٢٨) بشأن توزيع نفقات عمليات حفظ السلم ينبغي أن يطبق على نحو دائم. ووافقوا في هذا الصدد على ضرورة أن يكون الجدول المتعلق بتمويل تلك العمليات مصورا بوضوح للمسئوليات الخاصة للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك الحالة الاقتصادية التي تواجهها مختلف البلدان أو مجموعات البلدان.

المنظمات الإقليمية

٧٣- في حين أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن مسئولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة إلا أنهم أشاروا إلى أنه ينبغي في هذا الصدد ألا تحل الترتيبات أو التنظيمات الإقليمية بحال ما دور الأمم المتحدة أو التحايل على التطبيق الكامل للمبادئ الإرشادية للأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

٧٤- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات - مجدداً - أن عملية التشاور والتعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والترتيبات والتنظيمات الإقليمية على أساس أحكام الفصل السابع من الميثاق واستنادا إلى ولاية كل منها ونطاق عضويتها وتركيبها هي عملية مفيدة يمكن أن تسهم في صون السلم والأمن الدوليين.

٧٥- وذكروا أن الاتفاقات الإقليمية يمكن أن تسهم في نمو وتنمية الاقتصاد العالمي عن طريق تعزيز التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا إلى غير ذلك من سبل. وأكدوا ضرورة الالتزام الصارم بالنهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في إطار نظام للتجارة مفتوح ومتعدد الأطراف ومنصف ولا تمييز فيه.

٧٦- وأبرزوا أهمية الدور الذي تضطلع به الترتيبات والتنظيمات الإقليمية، التي تتألف من بلدان حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية، في تعزيز السلم والأمن والتعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الإقليمي.

حق تقرير المصير وتصفية الاستعمار

٧٧- أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً رسوخ الحق الأساسي لجميع الشعوب في تقرير المصير، وهو الحق الذي لا بد أن تمارسه الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، وذلك لضمان القضاء على الاستعمار ومثل هذه الحالات وأيضاً كي يكفل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما أنهم أدانوا بشدة كبت التطلعات المشروعة للشعوب المستعمرة التي تقرير المصير في مختلف أنحاء العالم.

٧٨- وقد لاحظوا بارتياح أن الشعوب التي كانت خاضعة للاستعمار أو الاحتلال الخارجي أصبحت دولاً مستقلة ذات سيادة. كما أكدوا من جديد حق الشعوب غير القابل للتصرف في الأراضي التي لا تتمتع بالحكم الذاتي في تقرير مصيرها وفي الاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥ بتاريخ ١٤ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٥ أياً كانت مساحة تلك الأراضي أو موقعها الجغرافي أو عدد سكانها أو مواردها الطبيعية المحدودة. وقد أكدوا - مجدداً - التزامهم بالتعجيل بالقضاء الكامل على الاستعمار وساتدوا التنفيذ الفعلي لبرنامج عمل عقد الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار. وفي هذا الصدد يتعين تطبيق مبدأ تقرير المصير فيما يتعلق بباقي الأراضي وذلك في إطار برنامج العمل المذكور وطبقاً لرغبات الشعوب بما يتماشى مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وميثاقها.

٧٩- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات التي تنفيذ قرارات ومقررات اليونسكو بشأن إعادة الممتلكات الثقافية للشعوب التي كانت تخضع سابقاً لحكم الاستعمار وحثوا على سداد ما يستحق من تعويض واجب .

٨٠- وفي سياق تنفيذ القرار ١٥١٤ (١٥)، أكد رؤساء الدول أو الحكومات - مجدداً - أن أية محاولة تستهدف المساس جزئياً أو كلياً بالوحدة الوطنية وسلامة أراضي بلد ما هي عمل يتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

المرتزقة

٨١- وإن أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن انزعاجهم من الأفعال الإجرامية التي يرتكبها المرتزقة الدوليون، فقد أكدوا أن تجنيد المرتزقة أو تمويلهم أو تدريبهم أو نقلهم أو استخدامهم أو تأييدهم يمثل انتهاكاً للأغراض والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. مثل هذه الأفعال تشكل خطراً على الأمن القومي في الدول وخاصة الدول الصغيرة وكذلك أمن واستقرار الدول المتعددة الأعراق كما

تعوق ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير. ولذلك حث رؤساء الدول أو الحكومات علي الالتزام بالأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٩ / ١٥٠ وخاصة ماتضمنه من دعوة الدول الي النظر في إمكانية توقيع اتفاقية دولية لمناهضة تجنيد المرتزقة أو استخدامهم أو تمويلهم أو تدريبهم والتصديق علي تلك الاتفاقية.

نزع السلاح والأمن الدولي

٨٢- اكتسبت المسائل المتعلقة بنزع السلاح والحد من التسلح ومراقبة الأسلحة والأمن الدولي بعدا جديدا تماما نتيجة لانتهااء المواجهة بين الشرق والغرب. فلم يعد هناك محل لتصورات الردع ولم يعد هناك في فترة مابعد الحرب الباردة أدنى مبرر - إن كان هناك وجود لذلك المبرر في أي وقت - للاحتفاظ بترسعات نووية فضلا عن إضافة أسلحة جديدة إستمرارا لسباق التسلح. وقد آن الاوان لتدمير أسلحة الدمار الشامل تلك بصورة نهائية. ولن يتحقق النجاح لنظام عدم الانتشار النووي بدون وجود رؤية واضحة لنزع الأسلحة النووية. ودعوا الي نبذ العقائد الاستراتيجية التي تقوم علي أساس استخدام الأسلحة النووية ودعوا كذلك الي اعتماد خطة عمل لازالة جميع الأسلحة النووية في اطار زمني محدد. وأكدوا مجددا اعتقادهم بأن نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة يظل الهدف النهائي الذي يجب تحقيقه، ومن أجل ذلك لابد من تبني نظرة شاملة غير تمييزية ومتوازنة إزاء الأمن الدولي.

٨٣- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا إعتقادهم بأن البيئة العالمية الجديدة تتيح الآن فرصا أفضل للمعالجة الفعالة لجميع المشاكل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي وإيجاد عالم أكثر أمنا وخال من أسلحة الدمار الشامل. وواصلوا المطالبة بتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة باعتباره هدفا نهائيا يتحقق في إطار زمني محدد، عن طريق إزالة جميع الترسعات النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وكذلك عن طريق خفض التدريجي والمتوازن للأسلحة التقليدية.

٨٤- ودعوا مؤتمر نزع السلاح الي أن ينشئ، علي أساس من الأولوية، لجنة مخصصة لبدء المفاوضات في بدايات ١٩٩٦ بشأن برنامج لنزع السلاح النووي علي مراحل وإزالة الأسلحة النووية في النهاية في إطار زمني محدد علي النحو الذي دعت اليه الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الخاصة الأولى

للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح، وتحقيقاً لهذا قرروا تقديم مشروع قرار الي الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٨٥- وأعربوا عن قلقهم إزاء التقدم المحدود والبطيء في المفاوضات الرامية الى خفض الترسانات النووية ، وإزالتها في نهاية المطاف ، وفقا لأهداف نزع السلاح العام الكامل. وحثوا جميع الدول الأخرى المالكة للأسلحة النووية علي المشاركة في الجهود الجارية التي تبذلها الدولتان المالكتان لأكبر ترسانتين للأسلحة النووية، والإسراع بعملية إزالة هذه الفئة من الأسلحة بصورة تامة .

٨٦- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات علي جدية وأهمية القضاء علي اسلحة الدمار الشامل، ورأوا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمثل خطوة أولى ضرورية لتحقيق هذا الهدف. وحثوا الدول علي إبرام اتفاقات تهدف الي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حيثما لا توجد بعد هذه المناطق وذلك وفقاً لاحكام الوثيقة الختامية للدورة الخاصة الأولى بشأن نزع السلاح. وينبغي لهذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية أن تشمل جميع الأراضي المشكلة لأجزاء من كل دولة في هذه المناطق بما يتفق مع السلامة الإقليمية لكل من هذه الدول. ورحبوا، مع الارتياح، بعملية التدعيم الجارية للنظام الذي أقامته معاهدة تلاتيلو لكو في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. كما رحبوا باعتماد منظمة الوحدة الافريقية في ٢٣ يونيه/ حزيران ١٩٩٥ معاهدة بالانديا بشأن إنشاء منطقة افريقية منزوعة السلاح النووي. وحثوا الدول المالكة للأسلحة النووية علي دعم هذه المعاهدة بوسائل عدة منها الإنضمام الي البروتوكولات التي تهمها وكذلك الي المعاهدات الإقليمية الأخرى بغية كفالة نجاحها. كذلك حثوا علي توحيد المناطق التي أنشأتها بالفعل معاهدات تلاتيلو لكو وراوتونفا وانتاركتيكا علاوة على المنطقة التي ستنشأ في افريقيا. ورحبوا بما أعلنته منغوليا من طرف واحد بشأن إخلاء أراضيها من الأسلحة النووية، واعتبروه مساهمة في الاستقرار الاقليمي وبناء الثقة جديدة بالثناء.

٨٧- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا تأييدهم لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتحقيقاً لهذا الغرض، أكد رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي أتخذت بتوافق الآراء. ودعوا جميع الأطراف المعنية الي اتخاذ خطوات عاجلة وعملية لإنشاء تلك المنطقة. وحتى يتم إنشاء هذه المنطقة. دعوا اسرائيل الي التخلي عن حيازة أسلحة نووية، وأن تنضم

الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية بدون تأخير، وأن تضع جميع مرافقها النووية فوراً تحت النطاق الكامل لضمائنات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء حيازة اسرائيل للقدرة النووية مما يفرض تهديداً خطيراً ومستمراً لأمن الدول المجاورة وغيرها، كما أدانوا اسرائيل لاستمرارها في تطوير وتخزين الترسنات النووية. كما رحبوا بمبادرة فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأعربوا عن يقينهم بضرورة إتخاذ خطوات في مختلف المحافل الدولية من أجل إنشاء هذه المنطقة. وكذلك دعوا الي الحظر الكلي والتام لنقل أي معدات أو معلومات أو مواد أو تسهيلات أو موارد أو أجهزة ذات صلة بالمجال النووي ، أو تقديم مساعدات في المجالات العلمية أو التكنولوجية ذات الصلة بالمجال النووي الي اسرائيل.

٨٨- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق مايفرض من قيود متنامية علي عملية الحصول علي المواد والمعدات والتكنولوجيا اللازمة لاستخدام البلدان النامية للطاقة النووية وذلك من خلال فرض نظم رقابة مخصصة علي الصادرات، مما يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. وأعطوا الاولوية القصوي للبحث عن آليات تتيح نقل التكنولوجيا والتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بغية تنفيذ وتعزيز سياسات التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء في الحركة .

٨٩- ورأى رؤساء الدول أو الحكومات أنه اذا ما واصلت الدول تخزين الأسلحة النووية، وتوفرت إمكانية صناعة واستخدام هذه الأسلحة فان التوترات العالمية وتهديد السلم العالمي سيظلان علي حالهما. وفي هذا الصدد أشادوا بقرار جنوب افريقيا بتفكيك أسلحتها النووية ووقف كل برنامجها للأسلحة النووية والتزامها بالضمانات الدولية.

٩٠- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن معارضتهم القاطعة لجميع أنواع التجارب النووية التي تجرى بغض النظر عن عواقبها البيئية الخطيرة وتأثيرها الضار على السلم والامن والاستقرار الدولي. ونددوا بقوة باستئناف واستمرار التجارب النووية، ودعوا كل الدول الحائزة للأسلحة النووية الي التصرف بروح تتسق مع المفاوضات والأهداف الخاصة بمعاهدة حظر التجارب النووية ووقف اجراء أي تجارب نووية. وأعربوا عن تأييدهم للوقف الكامل لجميع التجارب النووية دون استثناء. ورحبوا بالجهود المبذولة لإختتام المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب بحلول عام ١٩٩٦. وأكدوا أن

أى نشاط يتعلق بمواصلة أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالترسعات النووية، أو بإنتاج الأسلحة النووية، ستكون متعارضة مع روح معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، وأكدوا أنه حتى تصبح لهذه المعاهدة جدواها فى سياق معاهدة لنزع السلاح، فإنه يجب النظر إليها على أنها خطوة هامة فى طريق الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية فى ظل إطار زمنى محدد.

٩١- وأحاطت بلدان عدم الانحياز الأطراف فى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية علماً بأنه فى وقت يتحقق فيه مد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى فإن عملية الاستعراض التى نصت على اجرائها هذه المعاهدة كل خمس سنوات لم تستكمل للمرة الثانية على التوالي مما يكشف عن مصاعب كبيرة تعترض طريق تحقيق عالمية هذه المعاهدة. وهذا يضيف الى الشكوك المثارة بشأن إمكانية الاتفاق المتبادل على الأولويات فيما يتصل بقضايا نزع السلاح النووي.

٩٢- وانطلاقاً من ملاحظة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٩٨٤ (١٩٩٥) الذى اعتمد بالإجماع فى ١١ ابريل / نيسان ١٩٩٥ وكذلك إعلان الدول المائكة للأسلحة النووية بشأن ضمانات الأمن السلبية والإيجابية معاً ، حث رؤساء الدول أو الحكومات الدول المائكة للأسلحة النووية على اتخاذ خطوات أخرى لطمأنة الدول غير المائكة للأسلحة النووية الأطراف فى المعاهدة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وينبغي لهذه الخطوات أن تكون فى شكل صك ملزم من الناحية القانونية على الصعيد الدولي.

٩٣- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أسفهم لأن الدول النووية لم تف حتى الان بالالتزامات المنصوص عليها فى المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار ، وأكدوا مجدداً أن هناك حاجة ماسة الى الإزالة الكاملة لجميع الأسلحة النووية الموجودة حالياً ، باعتبار ذلك خطوة لاغنى عنها صوب نزع السلاح العام الكامل فى ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وطالبوا الدول النووية بالإستمرار بحزم فى الجهود المنتظمة والمستمرة فى هذا المجال. وحثوا تلك الدول بوضع نهاية فى الحال للتطوير النوعى وتنمية وإنتاج الأسلحة النووية.

٩٤- وإعتبر رؤساء الدول أو الحكومات الأطراف فى معاهدة عدم الانتشار أنه من الضرورى أن تبدى الدول النووية الإرادة السياسية اللازمة لفهم أسباب قلق الدول غير النووية، وتحقيق أساساً مشتركاً مقبولا

لنزع سلاح عام يضمن الإستخدام السلمى والنافع للطاقة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية تؤيد حركة عدم الإحتياز إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وكذلك المبادرات التى تستهدف إنشاء مناطق خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، مع الحاجة إلى إيلاء أهمية خاصة لضمان ممارسة الدول الأطراف فى معاهدة عدم الإبتشار لحقها غير القابل للتصرف فى ميدان البحث والتطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية دون تمييز، وضرورة تنفيذ التعهدات بشأن تبادل المعلومات بأكبر قدر ممكن فى مجال معدات ومواد وتكنولوجيا استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية.

٩٥- وإتساقا مع القرارات التى أعتدها مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الإبتشار فى عام ١٩٩٥،

طالب رؤساء الدول أو الحكومات الأطراف فى المعاهدة جميع الدول، خاصة الدول النووية، أن تنفذ بالكامل ما أخذته على عاتقها من التزامات، وهى:

(أ) تحقيق عالمية المعاهدة،

(ب) إستكمال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل نهاية عام ١٩٩٦،

(ج) إبرام صكوك ملزمة قانونا لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من إستعمال تلك الاسلحة أو التهديد باستعمالها،

(د) الكف عن إنتاج أو تخزين المواد الانشطارية وغيرها من وسائل التفجير النووية المستخدمة فى الأغراض العسكرية،

(هـ) إزالة الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل،

(و) إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية،

(ز) نقل التكنولوجيا النووية دون عوائق وبدون تمييز للأغراض السلمية لجميع الدول الأطراف فى المعاهدة دون إستثناء.

٩٦- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أنه وفقا لقرار مؤتمرها العام رقم ٣٨٨، فإن الوكالة الدولية للطاقة

الذرية مدعوة لاضطلاع بأنشطتها الرئيسية، ألا وهى، تطبيق الضمانات، وتحقيق التعاون الفنى بنفس الدرجة من الأهمية. وفى هذا السياق، أكدوا أيضا ضرورة مراعاة التغيرات الأساسية والهيكلية التى طرأت على المجتمع النووى العالمى خاصة فيما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية فى مختلف مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وعلى ذلك فقد أعربوا عن إقتناعهم بأن المادة

السادسة من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن تعدل، في موعد غايته الذكرى السنوية الأربعين على إنشاء الوكالة، وذلك من أجل توسيع عضوية الوكالة وتشكيل مجلس إدارتها بهدف زيادة كفاءتها ونطاق تمثيلها. ورحبوا في هذا الإطار بالإقتراح الرسمي الذي تقدمت به المملكة المغربية (الموجود بالوثيقة 1/REV.2814/GOV) بهدف التوصل الى اتفاق عام بشأنه في المؤتمر العام التاسع والأربعين للوكالة.

٩٧- وحثوا على التفاوض بشأن التوصل إلى إتفاقية تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظروف. وأحاطوا علما بالقرار ٤٩/٧٥ المعنون "طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو إستعمالها، الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها العادية التاسعة والأربعين.

٩٨- أحاط رؤساء الدول والحكومات الموقعة على الإتفاقية بالعمل الذي قامت به اللجنة التحضيرية التابعة للحركة من أجل حظر الأسلحة الكيميائية، وأعربوا عن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم في مفاوضاتها بشأن مختلف القضايا. وهذه تشمل تأخر كبار الحائزين على مخزون من الأسلحة الكيميائية في المبادرة الى التصديق على الإتفاقية والمادة الثانية من الإتفاقية بشأن التعاون الإقتصادي والفنى في قطاع المواد الكيميائية. وسوف يكون لذلك انعكاسات سلبية على مستقبل إتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تتضمن، ضمن جملة أمور أخرى، التنفيذ الفعال للإتفاقية، والالتزام العام بها، ووضعها موضع التنفيذ في الوقت المناسب. وعلى ذلك أكدوا مجددا الحاجة إلى مشاركة نشطة وموقف أكثر اتساقا لبلدان عدم الانحياز الموقعة على إتفاقية الأسلحة الكيميائية في اجتماعات اللجنة التحضيرية وكذلك في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبالمثل طالبوا البلدان المتقدمة النمو بأن تعزز التعاون الدولي عن طريق نقل التكنولوجيا والتجهيزات والمواد اللازمة للأغراض السلمية في المجالات الكيميائية وإلغاء جميع القيود التمييزية القائمة حاليا والعوائق التي تتعارض مع أهداف الإتفاقية ومقاصدها.

٩٩- وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بالمداولات الدائرة بشأن إنشاء آلية للتحقق من أحكام إتفاقية الأسلحة البيولوجية، وأكدوا أن للتطورات التي حدثت مؤخرا في مجال التكنولوجيا الحيوية أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية الإقتصادية لبلدان عدم الانحياز، ولاسيما في قطاعي الزراعة والصحة. ودعوا في هذا الصدد إلى إتخاذ تدابير محددة لكفالة التنفيذ التام والفعال لأحكام إتفاقية الإستخدام السلمي

وإزالة جميع القيود المفروضة على نقل المواد والأجهزة والتكنولوجيا من أجل الأغراض السلمية إلى جميع الدول الأطراف بدون إستثناء، وجددوا القول بأنه لا يجوز تفسير شيء مما جاء فى الإتفاقية تفسيراً يسمح بفرض أية قيود على الإستخدامات السلمية للتكنولوجيا الحيوية. وأعربوا عن إعتقادهم بأن الالتزامات المتعلقة بذلك تعد جزءاً جوهرياً من أى نظام طوعى للتحقق.

١٠٠ - شدد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الملحة إلى الحد من الإنتاج الزائد للأسلحة التقليدية وتطويرها وتخزينها، آخذين فى الإعتبار احتياجات الدول المشروعة للدفاع عن النفس، والخصائص الخاصة لكل إقليم. وفى هذا السياق أكدوا أن الحل السلمى للنزاعات الإقليمية وفيما بين الدول هو أمر ضرورى لخلق ظروف تمكن الدول من تحويل مواردها من التسلح إلى النمو الإقتصادى والتنمية.

١٠١ - ومع الإقرار بأن هناك اختلال ملحوظ فى إنتاج وحياسة وتجارة الأسلحة التقليدية بين البلدان الصناعية وبلدان عدم الانحياز، دعا رؤساء الدول أو الحكومات الدول التى تمتلك أكبر ترسانات الأسلحة إلى إحداث خفض جوهري فى إنتاج وحياسة الأسلحة التقليدية بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين والإقليميين.

١٠٢ - كما حثوا الدول فى مختلف مناطق العالم على التفاوض للتوصل الى إتفاقية تحقق توازناً أكبر فى التسلح التقليدى والحد من إنتاج وحياسة الأسلحة التقليدية، وعند الأقتضاء إحداث خفض متوازن ومستمر، بهدف تعزيز الأمن والسلم الدوليين والإقليميين. وعارضوا التدابير الفردية والتمييزية التى تفرضها بعض البلدان الصناعية لمنع نقل مواد دفاعية لبلدان عدم الانحياز والبلدان الأخرى وعدم تمكين تلك البلدان من امتلاك هذه المواد الضرورية لاحتياجاتها الدفاعية.

١٠٣ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات على ضمان سن مجموعة من التشريعات الوطنية كافية للتعامل بكفاءة مع مشكلة النقل غير المشروع للأسلحة، ودعوا الدول إلى التعاون على المستوى الدولى فى تبادل المعلومات بكل الطرق والوسائل الممكنة للتصدي للنقل غير المشروع للأسلحة.

١٠٤ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات كذلك أنه من المستحسن تشجيع إقرار التدابير اللازمة وتنفيذها بكفاءة من أجل بناء الثقة والشفافية على المستويين العالمى والدولى. وتشجيعاً لمثل تلك التدابير

بصورة فعالة، اعتبروا أنه من المهم تنشيط عمل المراكز الإقليمية التابعة للأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح والتنمية والتي يمكن أن تضطلع بدور فريد، وذلك من خلال برامج حقيقية وفعالة.

١٠٥- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ إزاء الاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد، في مخالفة للقانون الدولي الإنساني حيث يتسبب هذا الاستخدام في أصابة وقتل المدنيين على نطاق واسع. ونوهوا بالقرار الذي اتخذته بلدان عديدة لإقرار الحظر على إنتاج أنواع معينة من الألغام المضادة للأفراد، وكذلك بالنتائج التي تحققت أخيراً في مؤتمر مراجعة اتفاقية ١٩٨٠ المتعلقة بحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. وجددوا تأييدهم لإنشاء صندوق الأمم المتحدة بشأن إزالة الألغام، وطالبوا بتوفير الموارد للصندوق بصورة عاجلة، وخاصة من جانب البلدان المصدرة لهذه الأجهزة. وأعربوا عن أملهم في أن يتخذ المؤتمر عند استئناف جلساته في جنيف تدابير إضافية بشأن حظر استخدام أنواع معينة من الألغام المضادة للأفراد، وكذلك فرض المزيد من القيود على استخدام الأسلحة التي تشملها الاتفاقية، وفي ذات الوقت اتخاذ تدابير محددة لضمان الوصول الكامل وغير المعاق إلى معدات وتكنولوجيا إزالة الألغام.

١٠٦- لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن القيود قد فرضت على حصول البلدان النامية على التكنولوجيا، من خلال فرض أنظمة رقابة غير شفافة على تصدير هذه التكنولوجيا إلى بلدان بذاتها، بحجة أن ذلك سيؤدي إلى انتشار هذه التكنولوجيا. وهذه القيود تؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. ومن أجل معالجة مآثره مسالة الإنتشار من قلق، ينبغي لأنظمة الرقابة على التصدير أن تكون شفافة وقادرة على التمييز بين التطبيقات المدنية وغير المدنية للتكنولوجيا. وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة تستلزم التوصل عن طريق التفاوض إلى اتفاقيات عالمية وشاملة وغير تمييزية بشأن نقل التكنولوجيات الحساسة. وأكدوا كذلك أن الدول التي تمتلك تلك التكنولوجيات يجب أن تمثل بصورة كاملة للالتزامات المترتبة على الصكوك الدولية المتعلقة بهذا الموضوع مثل معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الحد من الأسلحة ونزع السلاح. وأكدوا من جديد أن جميع الدول لها الحق في أن تكون ممثلة في أي ترتيب يتناول التعهدات المذكورة وأن تشارك فيها مشاركة كاملة.

١٠٧- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بما قام به مكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز فى نيويورك من إنشاء فريق عمل بشأن نزع السلاح، يناط به تنسيق موقف مشترك حول جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح حتى تتمكن الحركة من إتخاذ موقف موحد فى سعيها للتوصل إلى نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة.

١٠٨- وأيد رؤساء الدول أو الحكومات عقد الدورة الخاصة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح فى عام ١٩٩٧، والتي ستكون مناسبة لاستعراض أهم الجوانب فى عملية نزع السلاح من وجهة نظر أكثر اتساقا مع الحالة الدولية الراهنة، وتعبئة المجتمع الدولي والرأى العام المؤيد لإزالة أسلحة الدمار الشامل والرقابة على الأسلحة التقليدية وخفضها.

١٠٩- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم لأن سباق التسلح يستنزف نسبة كبيرة من الموارد البشرية والمالية والمادية والتكنولوجية فى عالم اليوم، ويفرض عبئا ثقيلا على إقتصاديات جميع البلدان، ولاسيما البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية، ويؤثر على التجارة الدولية وعلى التدفقات المالية والتكنولوجية. كما أعربوا عن قلقهم للتناقض الصارخ بين ماينفقه العالم على الأغراض العسكرية وبين التخلف فى التنمية ومايصحبه من بؤس وفقر يكابده أكثر من ثلثي البشرية. وحث رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي على تخصيص جزء من الموارد التي يمكن توفيرها عن طريق تنفيذ اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة، لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بغية تقليص الفجوة التي ما فتئت تتسع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

١١٠- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات إلى توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح فى أقرب الآجال، ورحبوا بالبيان الذى أدلى به مؤخرا الرئيس المغربى لمؤتمر نزع السلاح فى هذا الشأن.

المحيط الهندى

١١١- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم للعمل الذى أضطلعت به اللجنة المخصصة للمحيط الهندى، ودعوا الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن والمستعمرين البحريين الرئيسيين للمحيط الهندى إلى المشاركة فى عمل اللجنة من أجل المساهمة فى تعزيز السلم والأمن والإستقرار والتعاون فى المنطقة، على ضوء القرارين ٨٨/٤٨ و ٨٢/٤٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة.

الإرهاب

١١٢ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ إزاء أعمال الإرهاب والعمليات الهدامة التي تتستر تحت مختلف الدعاوي وتشكل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وتسعى إلى زعزعة النظام الدستوري والوحدة السياسية في الدول ذات السيادة.

١١٣ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح باعتماد الجمعية العامة للإعلان المتعلق بتدابير القضاء على الإرهاب الدولي، (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٠/٤٩) وحثوا على تنفيذ ذلك الإعلان، وكرروا إدانتهم لكافة أفعال الإرهاب وأساليبه وممارساته التي تترتب عليها آثار ضارة بالاقتصاد والتنمية الاجتماعية في الدول. وأعلنوا أن الإرهاب يضر أيضا بإستقرار الدول وبالاساس الذى تقوم عليه المجتمعات ولاسيما المجتمعات التعددية كما دعوا بالتعجيل إلى إقرار إتفاقية دولية شاملة ضد الإرهاب.

١١٤ - وكذلك حث رؤساء الدول أو الحكومات جميع الدول على المساهمة فى تعزيز التعاون الدولى لمكافحة الإرهاب حيثما ظهرت، ومن أى جهة جاء، وأيا كان من يرتكبه على الأصعدة الوطنية والأقليمية والدولية، ومراعاة الصكوك الدولية والثنائية ذات الصلة، على ضوء الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة الذى عقد فى القاهرة سنة ١٩٩٥.

١١٥ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن الأعمال الإجرامية التى تهدف إلى إثارة حالة من الذعر بين الجمهور العام، سواء كمجموعات أو أفراد، وأيا كان الغرض منها أو الظروف التى ترتكب فيها، لايمكن تبريرها مهما كانت الاعتبارات أو العوامل التى تستخدم لتبريرها.

١١٦ - وأكد رؤساء الدول والحكومات مجددا ان جميع الدول ملتزمة بمقتضى مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية، وقواعد السلوك وغيرها من أحكام القانون الدولى، بأن تمتنع عن تنظيم أو مساعدة الأعمال الإرهابية فى أراضي الدول الأخرى، أو التواطؤ فى أعمال تتم داخل أراضيها وتهدف إلى ارتكاب أفعال كهذه، بما فى ذلك السماح بإستعمال أراضيها الوطنية أو الأراضى الخاضعة لولايتها القانونية فى التخطيط لهذه الأغراض أو التدريب عليها. وأكد رؤساء الدول أو الحكومات بقوة استنكارهم القاطع لأى تأييد سياسى أو دبلوماسى أو معنوى أو مادى للإرهاب.

١١٧ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا الموقف المبدئي للحركة المستند إلى القانون الدولي بشأن مشروعية كفاح الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو للاحتلال الأجنبي من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير، وهو الكفاح الذي لا تنطبق عليه صفة الإرهاب.

١١٨ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات مرة أخرى إلى وضع تعريف للإرهاب ، للتمييز بينه وبين الكفاح المشروع للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني.

١١٩ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة مكافحة الارهاب بكل أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن جنسية أو ديانة أو الأصل العرقي لضحايا الإرهاب أو مرتكبيه.

- ١٢٠ - اتفق رؤساء الدول أو الحكومات على أن مستقبل شعوبهم يجب أن يقوم في ظل السلام. ولهذا الغرض، إنتموا بتعزيز العلاقات التي تركز بين الدول على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وإتفقوا على أن المجتمع الدولي الذي يحكمه القانون هو وحده القادر على كفالة السلم والأمن لجميع أعضائه .
- ١٢١ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا تأييدهم لقرار الجمعية العامة ٢٣/٤٤، ودعم حركة عدم الانحياز لعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، بما في ذلك التوصية المتعلقة بعقد المؤتمر الدولي الثالث للسلم في نهاية العقد، بمناسبة الذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلم الذي عقد في لاهاي.
- ١٢٢ - وأنه لا بد من تحقيق مزيد من التقدم في سبيل الإحترام الكامل للقانون الدولي ومحكمة العدل الدولية، وتعزيز التسوية السلمية للمنازعات ونظام العدالة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الدولية.
- ١٢٣ - وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على أن محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيس للمنظمة. وينبغي لمجلس الأمن أن يزد من اتجاهه إلى المحكمة العالمية كمصدر للفتاوى، ومن أجل ابداء الرأي في الحالات الخلافية، واللجوء إلى المحكمة العالمية لتفسير القانون الدولي.
- ١٢٤ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن القانون الدولي يجب أن يظل فوق اعتبارات السياسة، ولذا فمن الضروري المحافظة على استقلال الأجهزة القضائية التي يجرى انشاؤها . ويجب أن تكون هذه الأجهزة مستقلة عن الأجهزة السياسية للأمم المتحدة ومنفصلة عنها، لأنها لا يمكن أن تضطلع بدور محكمة موازية أو عليا .
- ١٢٥ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة التمسك بأحكام الصكوك القانونية التي تعتمدها الدول الأعضاء .

١٢٦- ومع انتهاء الحرب الباردة، برز العديد من الدواعي الجديدة للقلق، والتي تتطلب تجديد التزام المجتمع الدولي بالتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والدفاع عنها، وكذلك الاستخدام الأكمل للآليات والوسائل المقررة في ميثاق الأمم المتحدة للتسوية السلمية للمنازعات .

١٢٧- وذكروا بالمبادرة التي قدمت في الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تكون الفترة بين ١٩٩٠ و١٩٩٩ عقدا للقانون الدولي، وهي المبادرة التي أقرتها القمة التاسعة لحركة عدم الانحياز التي عقدت في بلغراد في سنة ١٩٩٣ .

قانون البحار

١٢٨- رحب رؤساء الدول أو الحكومات بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ، وبإنشاء السلطة الدولية لقاعة البحار في جاميكا. وحثو البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على ان تصدق على الاتفاقية وعلى إتفاقاتها التنفيذية. وأكدوا مجددا أن الاتفاقية والاتفاقات الملحقة بها تعتبر إنجازا كبيرا للمجتمع الدولي، تحقق من خلال الجهود متعددة الأطراف من أجل إقامة نظام قانوني للبحار والمحيطات، من شأنه أن ييسر الاتصالات الدولية ويعزز الاستعمالات السلمية للبحار والمحيطات، والاستخدام المتكافئ والفعال لمواردهما، والحفاظ على مواردهما الحية، وكذلك حماية البيئة البحرية وصيانتها.

التسوية السلمية للمنازعات

١٢٩- أكد رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة تجديد التزام المجتمع الدولي بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وكذلك التمسك بالوسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة بشأن التسوية السلمية للمنازعات، وإن دور الحركة في المساعدة على إقامة نظام دولي عادل يعتمد إلى حد كبير على قوتها التابعة من ذاتها وعلى وحدتها وتماسك صفوفها. ومن ثم فإنه يتعين على جميع الدول الأعضاء ان تعمل على تعزيز تضامن الحركة ووحدتها.

١٣٠- وتحقيقا لهذا الغرض، أعلن رؤساء الدول أو الحكومات عزمهم على تجديد ولاية مكتب التنسيق لمواصلة دراسة مسألة انشاء آلية لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية، بما في

ذلك المقترحات التي قدمت إلى أجمع القمة، وإن يقدم المكتب تقريراً في هذا الصدد إلى لجنة المنهجية في الوقت المناسب.

الفصل الثاني : تحليل الحالة الدولية

الشرق الأوسط :

فلسطين

١٣١- أكد رؤساء الدول أو الحكومات - مجدداً - مساندتهم المطلقة للكفاح الشعب الفلسطيني المشروع من أجل كفالة حقوقه غير الكاملة للتصرف في تقرير المصير وجددوا مطالبتهم بإسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس.

١٣٢- وأشاروا إلى ضرورة استمرار الأمم المتحدة في الاضطلاع بمسئولياتها في هذا الشأن كما يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وتقوم دولة مستقلة ذات سيادة على ترابه الوطني، ويتيسر حل مشكلة اللاجئين وفقاً لصكوك حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن ثم فقد شددوا على ضرورة أن تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها العادية الخمسين، من جديد، مواقفها السابقة بشأن الجوانب الأساسية لتسوية سلمية نهائية، بما في ذلك وضع مدينة القدس، وقضية المستوطنات غير المشروعة، ومشكلة اللاجئين. وأعربوا عن أسفهم لقرار إسرائيل مصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية في القدس، وكذلك محاولاتها تغيير الطابع الديني والتاريخي للمدينة المقدسة. وفي هذا الخصوص، أكدوا - مجدداً - جميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالقدس، واعتبروا الإجراءات الإسرائيلية المخالفة لهذه القرارات لاغية وباطلة وليس لها أثر قانوني. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء العقوبات التي تعترض سبيل تنفيذ الصكوك ذات الصلة. ودعوا إلى تنفيذ بنودها بحوافيزها، ولاسيما أحكام قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٨٨، ٤٦٥، و٤٧٨. ، أبرزوا الحاجة إلى استمرار الآلية التي أنشأتها الجمعية العامة لمعالجة قضية فلسطين في عملها بصورة فعالة. وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن مساندتهم للنداء الذي وجهته لجنة القدس إبان إجتماعها في إوزان - المغرب في ١٦ - ١٧ يناير : كانون الثاني ١٩٩٥، إلى مجلس الأمن، وبخاصة إلى الدولتين الراعيتين لعملية السلام، وذلك من أجل إتخاذ التدابير اللازمة لإنزام إسرائيل بالعدول عن إقامة أية مستوطنات والامتناع عن تهوية القدس الشريف وعن إجراء أي تغيير جغرافي أو ديموغرافي فيها، والامتنثال لأحكام الاتفاقات والاتفاقات التي تقضى بالحفاظ على

المؤسسات الفلسطينية والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، وإعمالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١٣٣ - ورأى رؤساء الدول أو الحكومات أن إعلان المبادئ الموقع في واشنطن يوم ١٣ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣، والاتفاق الخاص بالمرحلة الانتقالية في ٢٠ سبتمبر / أيلول ١٩٩٥، وإقامة الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة ومنطقة أريحا، تشكل - في مجموعها خطوة جديدة على طريق الجهود المبذولة بين فلسطين واسرائيل.

١٣٤ - ورأوا أنه من الضروري الإسراع في التوسع في الترتيبات المتعلقة بالحكم الذاتي الفلسطيني بما يتيح تطبيق إعلان المبادئ بأسرع ما يمكن على جميع الأراضي المحتلة، وذلك بهدف إرساء حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية.

١٣٥ - رحبوا - في هذا السياق - بالتوصل الى الاتفاق الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة الذي أبرم في طابا (مصر) ووقعه في واشنطن الرئيس عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي، باعتبار أن هذا الاتفاق يمثل خطوة هامة وحوارية نحو تحقيق التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني. وأعربوا عن أملهم في اتخاذ المزيد من الخطوات الجريئة نحو الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧، حتى يعم السلام الشامل والرخاء العام في المنطقة.

١٣٦ - وقد إتفقوا مع الأمين العام للأمم المتحدة بأنه يتعين - من أجل إستمرار تأييد إعلان المبادئ والاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة - النهوض بالتنمية الاقتصادية والإجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا السياق ناشدوا المشاركين في المؤتمر دعم عملية السلام في الشرق الأوسط التي أجريت في واشنطن في أكتوبر/ تشرين ثاني ١٩٩٥ أن يقدموا المساعدة التي تعهدوا بمنحها وهو الأمر الحيوي لإقامة السلام.

١٣٧ - وأكدوا أيضا ضرورة مشاركة فلسطين مشاركة هامة في احتفال الذكرى الخمسين للأمم المتحدة في نيويورك مع مراعاة الشروط والتسهيلات التي تطبق على الدول التي تتمتع بصفة المراقب في الأمم المتحدة في هذا الإجتماع.

- ١٣٨ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد تأييدهم لعملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩١، الـ ١ استهدف التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥، ومبدأ الأرض مقابل السلام، بما يكفل الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة.
- ١٣٩ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما - بإرتياح - بالجهود المشكورة التي قامت بها كل من الحكومة السورية واللبنانية من أجل إتاحة الفرص لتحقيق تقدم إنطلاقا من التزامها الكامل بإرساء السلام في الشرق الأوسط، وطالبوا اسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة، وذلك تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وطبقا لمبادئ القانون الدولي، ومبدأ عدم جواز إكتساب الأراضي بالقوة.
- ١٤٠ - وأخذوا علما بإعلان واشنطن الذي وقعته الأردن واسرائيل في ٢٥ يوليو/تموز ١٩٩٤، الذي وضع نهاية لحالة الحرب بين البلدين، وفتح الطريق أمام عودة الأراضي الأردنية المحتلة، واستعادة الحق في مصادر المياه، وبالتالي أسهم في تطبيع العلاقات. ورحبوا كذلك بإبرام معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤، والتي تشكل، من وجهة نظرهم خطوة وطيدة نحو تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.
- ١٤١ - وأعتبروا جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مثل قرارها غير الشرعي الذي اتخذه في ١٤ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨١ بغرض تغيير الوضع القانوني للجولان السوري المحتل، لاغية وباطلة وليس لها أثر قانوني، وأنها تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وإتفاقية جنيف المعقودة في ١٢ أغسطس / آب ١٩٤٩. ودعوا اسرائيل الى الالتزام بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ لعام ١٩٨١، والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل، الى حدود ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، وذلك تنفيذا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.
- ١٤٢ - وأكدوا مجددا مبدأ عدم جواز إكتساب أو السيطرة على الأراضي أو المناطق البحرية بالقوة باعتبار أن ذلك يتعارض مع مبادئ القانون الدولي، ولا يرتب أية حقوق.

لبنان

١٤٣ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات على الإحترام الكامل لاستقلال لبنان وسيادته ووحدة وسلامة أراضيه، وأدانوا الإحتلال الاسرائيلي للجزء الجنوبي من أراضى لبنان وكذلك وادى البقاع الغربى وأيدوا الجهود المبذولة، فيما يبذل، من أجل تحرير تلك الأراضى. وأعادوا التأكيد على ضرورة التنفيذ المعجل وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ لعام ١٩٧٨ كشرط لإرساء السلام والأمن فى المنطقة، والإفراج عن جميع اللبنايين المحتجزين فى المعسكرات الإسرائيلية.

أوروبا

البوسنة والهرسك

١٤٤ - ادان رؤساء الدول أو الحكومات الاعمال العدوانية وإبادة الأجناس والتطهير العرقى ضد جمهورية البوسنة والهرسك وسكانها. ورحبوا بمبادرة مجموعة الاتصال المعنية بالسلام واتفاق المبادئ الأساسية الذى أبرم فى جنيف فى ٨ سبتمبر/أيلول ١٩٩٥، وكذلك بالترتيب المبرم فى نيويورك فى ٢٦ سبتمبر/أيلول ١٩٩٥. وأكدوا - فى هذا السياق - ضرورة الحفاظ على سيادة واستقلال البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دوليا: وأكدوا كذلك أن عملية السلام يجب أن تكفل استعادة جميع المناطق المأهولة التى تم الاستيلاء عليها بالقوة فى اطار سياسة التطهير العرقى. كما رحبوا بالتزام أعضاء مجموعة الاتصال الدولية بشأن البوسنة بأن تظل سراييفو مدينة موحدة غير مجزأة. وفى هذا السياق طالب رؤساء الدول أو الحكومات برفع الحصار فورا عن مدينة سراييفو. وأكدوا كذلك على ضرورة الحفاظ على التعددية الثقافية والدينية للبوسنة والهرسك ، ودعم الاتحاد بين البوسنيين والكروات ، وأكدوا مجددا ضرورة الحصول على ضمان دولى لحماية حقوق الانسان وإجراء انتخابات ديمقراطية والسماح بحرية التنقل وحق اللاجئين فى العودة الى ديارهم. وأكدوا من جديد ضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان متابعة عمل المحكمة الدولية الخاصة بجرائم الحرب فى لاهائ.

١٤٥ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالتنفيذ الكامل لقراراتها ومقرراتها بشأن البوسنة والهرسك، كما أكدوا على ضرورة الإبقاء على دور الأمم المتحدة فى البوسنة ودعمه، وعلى أنه يجب على الأمم المتحدة أن تضطلع بالإشراف الكامل على جميع

الأنشطة في البوسنة بغرض ارساء السلام في البوسنة. وأعلنوا أن حكومة جمهورية البوسنة والهرسك لا ينبغي أن تحرم من حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس وإذا ما انتهزت عملية السلام الجارية يتعين رفع حظر الأسلحة المفروض عليها.

١٤٦ - رحب رؤساء الدول أو الحكومات بالاجتماع الوزاري المشترك لمجموعة البلدان الخمس ومجموعة الاتصال التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي في باريس في ٧ سبتمبر/ ايلول ١٩٩٥ وهو الاجتماع الذي اعدّه جلالة الملك حسن الثاني عاهل مملكة المغرب، كما رحبوا بالاجتماع الذي انعقد في نيويورك بين مجموعتي الاتصال المذكورتين يوم ٢٨ سبتمبر/ ايلول ١٩٩٥. وفي هذا السياق اعدوا تأكيد مساندتهم التامة للتعاون الذي جرى بين المجموعتين من اجل تعزيز الجهود التي تستهدف أن تكليل عملية السلام في البوسنة والهرسك بالنجاح. كما أعربوا عن املهم في أن الاجتماع الوزاري المشترك الذي سوف يعقد قريبا سيشكل خطوة حاسمة على طريق دفع دينامية السلام قدما وجهودهما المشتركة من اجل تحقيق سلام عادل ومنصف ودائم.

١٤٧ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تقديرهم ومساندتهم للمبادرة التي اتخذها فخامة رئيس جمهورية أندونيسيا ورئيس حركة عدم الانحياز الرئيس سوهارتو في اطار جهوده الرامية الى تعزيز عملية السلام واستكشاف جميع الفرص الممكنة للتوصل الى حل شامل وعادل ودائم لمنازعات الدول في يوغسلافيا السابقة. وأكدوا ضرورة مواصلة حركة عدم الانحياز في الاسهام في عملية السلام.

قبرص

١٤٨ - أعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد جميع المواقف والاعلانات السابقة لحركة عدم الانحياز بشأن المسألة القبرصية ، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء عدم تحقيق أى تقدم في البحث عن حل عادل وعملى للمشكلة . وأكدوا مجددا تأييدهم لسيادة واستقلال جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية، وتضامنهم مع شعب وحكومة قبرص. وطالبوا مرة أخرى ، بانسحاب جميع قوات الاحتلال والمستوطنين ، وعودة اللاجئين الى ديارهم آمنين، واعادة حقوق الانسان لجميع القبارصة ، وحصر المفقودين . وانطلاقا من أن الوضع القائم في قبرص جاء واستمر نتيجة لاستخدام القوة ، فانه وضع غير مقبول . وأكدوا الحاجة الى الالتزام بجميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقبرص وتنفيذها . وتحقيقا لهذا الهدف ، أكدوا ضرورة قيام مجلس الأمن بعمل حازم مع اتخاذ التدابير اللازمة ، بما في

ذلك عقد مؤتمر دولي ، واتخاذ خطوات نحو انتهاء عسكرة قبرص، وفقا لما إقترحه الرئيس القبرصي. وأعربوا عن قلقهم ازاء استمرار افتقار الجانب التركي الى الارادة السياسية. كما تأكد ذلك فى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (وثيقة s/194/629 المؤرخة ٣٠ مايو/أيار ١٩٩٤) . وأعربوا مجددا عن تأييدهم لجهود الأمين العام الرامية الى ايجاد حل عادل يمكن تنفيذه، كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن ٩٣٩ لعام ١٩٩٤ بشأن إقامة اتحاد فيدرالى ثنائى المنطقة والطائفة، أحادى السيادة والمواطنة والشخصية الدولية تسوده المساواة السياسية، كما جاء فى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفى هذا السياق قرروا دعوة مجموعة اتصال بلدان عدم الانحياز الى متابعة ودعم جهود الأمم المتحدة الرامية الى ايجاد حل للمشكلة القبرصية.

الأمن فى البحر الأبيض المتوسط

١٤٩- استعرض رؤساء الدول أو الحكومات التطورات التى جددت فى منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ إجتماع جاكارتا، وأشاروا إلى إجتماعات وزراء بلدان عدم الانحياز المتوسطية التى عقدت فى فاليتا فى عام ١٩٨٤ وفى بربونى فى عام ١٩٨٧ وفى الجزائر فى عام ١٩٨٩. وأكدوا مجددا عزمهم على مواصلة مبادراتهم الرامية إلى تعزيز التعاون الشامل والمتكافىء فى المنطقة. وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم للمبادرات التى إتخذتها بلدان البحر الأبيض المتوسط فى سعيها لإتخاذ تدابير فعالة لتعزيز بناء الثقة والأمن والإستقرار فى منطقتها عن طريق إزالة جميع أسباب التوتر وما يترتب عليها من تهديد للسلم والأمن.

١٥٠- وأشار رؤساء الدول أو الحكومات إلى أن بلدان البحر الأبيض المتوسط الأعضاء فى الحركة قد كشفوا خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية عن إتجاه لتعزيز وتقوية التعاون فى منطقة البحر الأبيض المتوسط وتقديم مقترحات طرحت على الأمم المتحدة وعلى المنظمات الإقليمية الأخرى. وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات، فى هذا الصدد، مجددا عن تأييدهم الكامل للجهود الرامية إلى تنشيط مجموعة ٥+٥ التى تعتبر مساهمة ملموسة وهامة نحو الأخذ بنهج شامل من أجل التعاون والأمن فى منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما أعربوا عن تأييدهم لإقتراح عقد مؤتمر للأمن والتعاون فى المنطقة. وأشاروا فى هذا الصدد الى الإقتراح الذى قدمته الجزائر فى مايو/أيار ١٩٧٢ بعقد هذا المؤتمر ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بمبادرة فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بإنشاء منتدى البحر الأبيض المتوسط. وأحاطوا علما بالإجتماعات التى

عقدت في مصر ومالطة لتعزيز التعاون المتوسطي. ورحبوا بالدعوة التي وجهها البرلمان الأوروبي في يونيو/حزيران ١٩٩٣ ودعوة فخامة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس جمهورية تونس لعقد مؤتمر أوروبي-متوسطي. كما رحبوا بالإقتراح الذي قدمه جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب في الاجتماع الوزاري الذي عقد في روما في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣ بشأن إستضافة الاجتماع الوزاري المعنى بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ورحبوا بمبادرة مالطة بإنشاء مجلس للبحر المتوسط، وأحاطوا علما بما إقترحته في مارس/آذار ١٩٩٥ بشأن عقد إتفاق لتحقيق الإستقرار في المنطقة. ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بعقد المؤتمر الثاني للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط المقرر عقده في مالطة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥.

١٥١- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بعقد المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي سيعقد في برشلونة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥، وأحاطوا علما - في هذا الصدد - بنتائج الاجتماع الوزاري لمنتدى البحر الأبيض المتوسط الذي عقد في تباركه بتونس في يوليو/تموز ١٩٩٥، وإجتماع البلدان العربية وبلدان البحر الأبيض المتوسط الذي عقد بناء على دعوة الجزائر في البيز في سبتمبر/أيلول ١٩٩٥ للتحضير للمؤتمر الأوروبي المتوسطي، وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أنه سيكون من المفيد أن تشترك في هذا المؤتمر جميع دول البحر الأبيض المتوسط بإعتبار ذلك جزءا من عملية تعزيز التعاون في المنطقة.

١٥٢- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن احترام حق تقرير المصير والتخلص من الإحتلال الأجنبي والقواعد الأجنبية، وعدم التدخل بأي شكل في الشؤون الداخلية للدول وإحترام سيادتها، شروط لا غنى عنها لإقرار السلم والأمن في المنطقة.

١٥٣- وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بالجهود التي تبذلها بلدان عدم الانحياز المتوسطية لتعزيز التعاون فيما بينها لمواجهة الأنشطة الارهابية التي تشكل خطرا داهما على السلم والأمن والإستقرار في المنطقة، وبذلك يمكن أن يتحسن الوضع الحالي من جوانبه السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

أفريقيا :

رواندا

١٥٤ - وأنشأ رؤساء الدول أو الحكومات بالجهود المستمرة التي تبذلها حكومة رواندا لإعادة البلد الى الأوضاع الطبيعية. وأعربوا عن قلقهم الشديد من جراء عدم الإستقرار في المنطقة بسبب إمتلاك مرتكبي جرائم إبادة الجنس لأسلحة غير مشروعة، وأدانوا بشدة البلدان التي تساند هؤلاء المرتكبين سواء سياسيا أو عسكريا.

١٥٥ - ونادوا بفصل مرتكبي جرائم إبادة الاجناس عن اللاجئين الأبرياء المحتجزين كرهائن في معظم المعسكرات وحثوا على نزع سلاح هؤلاء الجناه على أن تتم هذه العملية تحت رعاية المفوضية السامية للاجئين ومنظمة الوحدة الأفريقية، وذلك في سبيل تسهيل عودة اللاجئين الطوعية الى اوطانهم وفقا للقرارات الصادرة عن قمة نيروبي ومقررات مؤتمر بوجمبورا وكذلك وفقا لاحكام الإتفاقات الثلاثية المختلفة الموقع عليها بين المفوضية السامية للاجئين وبلدان المنطقة.

١٥٦ - وحثوا حركة عدم الانحياز على إدانة مرتكبي جرائم إبادة الاجناس وشددوا على وجوب محاكمتهم وعلى وجوب تنفيذ القرارات الصادرة في هذا الشأن عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتحقيقا لهذا الغاية طالبوا بتيسير بدأ المحكمة الدولية أداء وظيفتها.

١٥٧ - ودعوا المجتمع الدولي الى مساعدة رواندا في عملية إعادة بناء نفسها كما دعوا المانحين الى تنفيذ ما ارتبطوا به من إلتزامات في المائدة المستديرة للمانحين التي عقدت بجنيف .

١٥٨ - ورحبوا بالنداء الذي وجهه الجهاز المركزي لآلية فض المنازعات وإدارتها وحلها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، إبان إجتماعه في تونس في ٢٠ ابريل/نيسان ١٩٩٥ ولاسيما نداؤه بعقد مؤتمر دولي لإنعاش وتعمير المنطقة.

بورندي

١٥٩ - حث رؤساء الدول أو الحكومات جميع الأطراف على تشجيع المصالحة في ظل الحكومة الإنتلافية التي شكلت بمقتضى الإتفاقية الحكومية المبرمة في ١٠ سبتمبر/أيلول ١٩٩٤ مع مواصلة المسيرة على درب السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأوصوا بقوة جميع الأطراف الموقعة على إتفاقية الحكومة، أي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والأحزاب السياسية بالإلتزام بها بأمانة وفعالية مع

افتراض أنهم قد اعتمدها كأساس لتقاسم السلطة والإدارة المشتركة، والمسؤولية المشتركة داخل جهاز الدولة في بوروندي. وأصرروا على ضرورة نزع سلاح كل المجموعات الإرهابية التي تحمل السلاح بصورة غير قانونية في منطقة البحيرات الكبرى حيث يخربون الأراضي ويهددون السلم والأمن بصورة خطيرة. كما حققوا التزام كل من دولة المنشأ ودولة اللجوء بإجراء مفاوضات لكفالة العودة السريعة والطوعية للآجئين العزل إلى بلدانهم وإزالة المناطق المخصصة على الحدود المشتركة للمنفين الراضين العودة إلى بلادهم، وذلك وفق أحكام الإتفاقيات الدولية المعنية باللاجئين. وأبرزوا أهمية تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر المعنى بمساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في منطقة البحيرات الكبرى المعقود من ١٤ إلى ١٧ فبراير/شباط ١٩٩٥ في بوجمبورا (بوروندي)، وناشدوا - مجددا وبصفة عاجلة - المجتمع الدولي المبادرة إلى تقديم العون في أوانه إلى حكومة بوروندي وشعبها. وأدانوا بقوة محطة إذاعة "الديموقراطية" المزيفة لما تقدمه من برامج إثارية تحرض فيها مواطني بوروندي على شن حرب إبادة الاجناس مقتفية بذلك آثار محطة إذاعة وتلفزيون ميل كولن في رواندا. وأعربوا عن تأييدهم القوى للدعاء العاجل الذي اشترك في توجيهه رسميا كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في بوروندي إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوقف إذاعات هذه المحطة وتصفيتها.

١٦٠ - وأشادوا بجهود حكومة بوروندي من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. كما أبرزوا أهمية مبادرات قادة المنطقة دون الإقليمية ومنظمة الوحدة الإفريقية بالإضافة إلى جهود بعثات المساعي الحميدة التي قام بها مجلس الأمن مؤخرا فضلا عن المساعدة الإنسانية الموجهة لحكومة بوروندي من أجل التغلب على الصعوبات التي تواجهها. وسجلوا على نحو ملائم إعرافهم بالدور الإيجابي الذي تضطلع به منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة كوسيطين في بوروندي، وحثوا هاتين المنظمتين الدوليتين على الاستمرار في إرسال البعثات الخاصة بهما والتي تكمل كل منها الأخرى من أجل استعادة السلام والأمن والوفاق بين القادة السياسيين، وشعب بوروندي في مجموعه. كما لاحظوا بإهتمام قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق قضائية دولية في بوروندي. وحثوا اللجنة على الوفاء بمهمتها النبيلة بموضوعية وحيادية، والتعرف على المسؤولين عن إغتيال الرئيس منكوير نجاي وذبح عشرات الألوف من المواطنين الأبرياء منذ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣. وناشدوا مجددا المجتمع الدولي مضاعفة دعمه لحكومة بوروندي في جهودها الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية واستقرار الأوضاع في البلاد.

١٦١- أبرز رؤساء الدول أو الحكومات ما طرأ على الصومال من تطور أيجابي وخاصة إتفاق الصلح الذى أبرم فى الحادى والعشرين من فبراير/شباط ١٩٩٥ والاتفاق الذى تم التوصل إليه بين مختلف الطوائف عقب انسحاب وحدات قوة عملية الأمم المتحدة الثانية فى الصومال (يونيسوم-٢)، المكلفة برقابة مرافق الموانئ البحرية والمطارات. ومع ذلك فقد أعربوا عما يساورهم من قلق بسبب عدم التوصل بعد الى حل بشأن مشكلة الصومال واستمرار افتقار البلاد الى حكومة مركزية . وأكدوا من جديد أن حل مشكلة الصومال فى يد الشعب الصومالى ذاته، وحثوا قادتها على إيجاد سلام دائم وتحقيق الإستقرار فى البلاد مع التحلى بالإرادة السياسية اللازمة لإحلال سلام وإستقرار دائمين فى بلدهم. كما نوهوا بجهود منظمة الوحدة الأفريقية، وبخاصة البلدان المجاورة من أجل إيجاد حل للمشكلة الصومالية.

١٦٢- وكلفوا مجموعة العمل الخاصة بالصومال التى تتبع حركة عدم الانحياز بأن تبقى الحالة فى الصومال قيد نظرها. كما أكدوا على الدور الهام الذى تضطلع به منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى فى إطار الجهود الرامية إلى مساعدة شعب الصومال فى إحلال السلام والإستقرار والمصالحة الوطنية. ودعوا المجتمع الدولى إلى تقديم المساعدات الإنسانية لشعب الصومال ومعاونته فى عملية الإنعاش والتعمير. وأعربوا عن ثقتهم فى أن الصوماليين سوف يعملون على أن تنهى الظروف المواتية فى الصومال للنهوض بالأنشطة الإنسانية.

الجمهورية الليبية

١٦٣- حث رؤساء الدول أو الحكومات مجلس الأمن على رفع الحظر الجوى وسائر التدابير التى فرضت على الجماهيرية الليبية، وذلك إستجابة للقرارات والمقررات الصادرة عن المنظمات الإقليمية حول الخلاف الذى نشأ بين الجماهيرية من جهة وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. وأعربوا عن تضامنهم مع الجماهيرية وناشدوا البلدان الأخرى التى يعينها الأمر أن تستجيب الى المبادرات التى تدعو الى إجراء حوار ومفاوضات من شأنها أن تؤدى الى حل تقبله أطراف النزاع . وأعربوا عن قلقهم البالغ ازاء الخسائر البشرية والمادية التى يتكبدها الشعب العربى الليبى وشعوب البلدان المجاورة بسبب العقوبات المفروضة إعمالا لقرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٧٤٨ (١٩٩٢) ٨٨٣ (١٩٩٣). وأكدوا أن تصعيد الأزمة والتهديد بفرض مزيد من العقوبات

واستعمال القوة كأسلوب لتسيير العلاقات فيما بين الدول يعد انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حركة عدم الانحياز ومبادئ القانون الدولي وأصوله. ودعوا البلدان الغربية الثلاثة المعنية إلى الاستجابة للمبادرات الإيجابية التي تدعو إلى الحوار والمفاوضات وإجراء محاكمة عادلة ونزيهة للمشتبه فيهما في بلد محايد تتفق عليه جميع الأطراف. وما لم تستجب الدول الغربية المعنية لطلب المنظمات الإقليمية تسوية الأزمة بالوسائل السلمية، وللمرونة التي أبدتها الجماهيرية العربية الليبية، فانه لن يكون في وسع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الاستمرار في الامتنثال لقرارات العقوبات، ولاسيما أن هذه القرارات قد أنزلت أضراراً بشرية وإقتصادية جسيمة ليس فقط بالشعب الليبي بل أيضا بكثير من شعوب الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

الصحراء الغربية

١٦٤ - أحاط رؤساء الدول أو الحكومات بآخر التطورات المتصلة بحل مسألة الصحراء الغربية، وأكدوا من جديد مساندة الحركة لجهود الأمم المتحدة من أجل تنظيم استفتاء والإشراف عليه بغير تحيز وبحرية وعدل وفقا لخطة التسوية وطبقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

سيراليون

١٦٥ - وأحاطوا - مع القلق - بالمشاكل الجسيمة التي تواجه سيراليون بسبب استمرار النزاع المسلح، ولاسيما معاناة المدنيين، والمشردين داخليا، ومن أجبروا على الفرار طلبا للجوء من سيراليون الذي بدأ يعاني بالفعل من المجاعة الناتجة عن النزاع الذي طال أمده. وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن السلم، بما في ذلك السلم على المستوى الإقليمي، هو العنصر الأساسي في التسوية النهائية للمشكلة في سيراليون. ودعوا المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة، وزيادة مساعداته الإقتصادية والمادية والتقنية لسيراليون، وخاصة للسكان المدنيين الذين أضرت بهم الحرب.

ليبيريا

١٦٦ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالتطورات الإيجابية التي طرأت على الحالة في ليبيريا نتيجة توقيع اتفاقات أبوجي وتولى السلطة مجلس الدولة بحكومة ليبيريا الوطنية المؤقتة المشكلة من قادة أطراف النزاع. وأعربوا عن إقتناعهم بأن تنفيذ الاتفاقات بالكامل سوف يفضي إلى العمل في ظل التعاون من أجل تحقيق السلم والمصالحة الوطنية وإقرار الاستقرار في البلاد. وأشادوا بالدول الأعضاء في

المجموعة الاقتصادية لدول غربى افريقيا (ايكواس) وسائر البلدان الأفريقية لما بذلته وتبذله من تضحيات جسام من أجل التوصل إلى إحلال سلام دائم فى ليبيريا، وأثنوا على منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة لإسهامهما فى دعم مبادرة الإيكواس، وأعربوا عن تأييدهم لقرار منظمة الوحدة الأفريقية الذى دعا المجتمع الدولى إلى الاعتراف بالحكومة الوطنية الانتقالية الليبيرية وإيلائها كامل الثقة والاعتبار، هى ومن خلفها. كما دعوا المجتمع الدولى إلى الاستمرار فى تزويد ليبيريا بما تحتاجه من مساعدات من أجل كفالة العودة للاجئين وتوطينهم، علاوة على الاسهام فى صندوق الأمم المتحدة الإنمائى لليبيريا.

١٦٧- وفى هذا السياق، أشار رؤساء الدول أو الحكومات إلى أن الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس الأيكواس سيدعوان إلى مؤتمر لإعلان التعهدات بشأن ليبيريا فى مقر الأمم المتحدة بقتية جمع الموارد الكفيلة لمساعدة الايكواس فى الوفاء بولايتها، فضلاً عن تيسير تسريح العناصر المحاربة وإعادة تأهيلهم وتعمير ليبيريا. ودعوا المجتمع الدولى إلى المشاركة بكامل أعضائه فى أعمال هذا المؤتمر، وتوفير الدعم المادى والمالى اللازم لبلوغ هذه المقاصد على أكمل وجه.

أنغولا

١٦٨- ورحبوا بالتقدم الإيجابى فى تنفيذ بروتوكول لوساكا الذى استهدف استعادة السلم والاستقرار فى أنغولا. وحثوا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تنفيذ ماتم الاتفاق عليه فى القرار ٩٧٦ (١٩٩٥)، الذى ينص على إرسال وحدات عسكرية من اليونافيم ٣ حيث أن الظروف قد أصبحت مهيأة الان لنشر هذه القوات. وأهابوا بالدول الأعضاء الاستجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة بالاسهام فى التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا. وأثنوا على قرار الجمعية الوطنية فى أنغولا بمراجعة الدستور بهدف منح السيد جوناك سافيمبى زعيم حركة يونيتا أحد مناصب نائب رئيس الجمهورية، ودعوا الطرفين إلى احترام ما أتفقا عليه فى بروتوكول لوساكا حتى يمكن استعادة السلم والاستقرار فى أنغولا. وأشادوا بمؤتمر جنيف بشأن تقديم المساعدات الإنسانية لأنغولا وإجتماع المائدة المستديرة المعقود فى بروكسل بشأن البرنامج الوطنى لاصلاح المجتمع ولتحقيق المصالحة، ودعوا المجتمع الدولى إلى تقديم ماتعهد به من أموال فى حينها وحسب ما هو متوقع.

جنوب افريقيا

١٦٩- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ترحيبهم الحار بجنوب أفريقيا لعودتها الى مجتمع الأمم وأعربوا عن ارتياحهم بشكل خاص لانضمامها الى حركة بلدان عدم الانحياز فى المؤتمر الوزارى المعقود بالقاهرة فى يوليو/تموز ١٩٩٤. ونوهوا بالدور الأساسى الذى قامت به الحركة منذ نشأتها فى النضال ضد النظام العنصرى بجنوب افريقيا . وأشادوا اشادة حارة وخاصة بالرئيس منديلا لكفاحه الذى لم يكل ولمقدرته على تولى قيادة شعبه وأمته وبلده قيادة سلمية نحو الديمقراطية فى ظل حكومة وحدة وطنية. كما حيوا شعب جنوب افريقيا لانتهاجه سبيل التخلص من التركة التى خلفها الفصل العنصرى واعادة بناء أمته بما يتمشى والحقائق الجديدة المتمثلة فى نبذ العنصرية والأخذ بالتعددية السياسية.

جزيرة مايوت القمرية

١٧٠- أكد رؤساء الدول أو الحكومات - مجددا - سيادة جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت بلا منازع، كما أكدوا ضرورة تنفيذ التعهدات المبرمة عشية استفتاء ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٤ بشأن احترام وحدة جزر القمر وسلامتها الاقليمية. وحثوا حكومة فرنسا على التعجيل بعملية المفاوضات بقصد تحقيق عودة جزيرة مايوت الى جزر القمر فعليا وعلى وجه السرعة، وفقا للقرار ١٨/٤٩ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٦ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤ والقرارات الأخرى التى أقرتها الجمعية العامة فى هذا الشأن.

أرخبيل تشاغوس

١٧١- كرر رؤساء الدول أو الحكومات تأييد حركة عدم الانحياز لسيادة موريشيوس على أرخبيل تشاغوس بما فيه ديبوغارسيا، وناشدوا سلطة الاستعمار السابقة أن تمضى فى الحوار مع حكومة موريشيوس لسرعة اعادة الارخبيل. وأحاطوا فى هذا الصدد مع الارتياح بشروع الطرفين فى تنفيذ بعض التدابير الرامية الى بناء الثقة .

آسيا

الحالة بين العراق والكويت

١٧٢- استعرض رؤساء الدول أو الحكومات الحالة بين العراق والكويت ونوهوا بأن جميع الدول الأعضاء فى الحركة ملتزمة باحترام سيادة كل من الكويت والعراق وسلامة أراضيها واستقلالها السياسى. وأكدوا على ضرورة تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من أجل أمن واستقرار

المنطقة. (وفي هذا الصدد شددوا على أهمية قيام العراق باستكمال تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن). وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات بعمل اللجنة الثلاثية في جنيف والتي أنشئت تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل حل مشاكل جميع السجناء المحتجزين والمفقودين من المواطنين الكويتيين وغيرهم من مواطني الدول الأخرى مؤكدين على أهمية تعاون العراق الجدى لحل هذه المشاكل وفقا للوثائق الختامية لمؤتمر قمة جاكارتا. وأكدوا كذلك على الحاجة الى حل قضية جميع الأشخاص المفقودين في العمليات الحربية وذلك عن طريق تعاون جاد ومخلص مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر للتوصل الى حل لهذا الموضوع. وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات بما أحرز من تقدم في عمل اللجنة الخاصة -"الاونسكوم"- وهيئة "إيديا" بالعراق في سبيل تنفيذ أحكام القسم ج من قرار مجلس الأمن ٦٨٧. وفي ضوء آخر التقارير المتاحة، حث رؤساء الدول أو الحكومات العراق على الامتثال الكامل لمطلب تقدم معلومات كاملة عن جميع اسلحته وهو المطلب الوارد في سياق قرارات مجلس الأمن المتصلة بهذا الموضوع والى التعاون الكامل مع "الاونسكوم". واستعرضوا موضوع المعاناة البشرية في العراق، وأعربوا عن تقبلهم للقرار الذي اتخذه مؤخرا مجلس الأمن في هذا الشأن والذي يشكل خطوة هامة .

تركيا والعراق

١٧٣- أعلن رؤساء الدول الحكومات رفضهم انتهاك القوات المسلحة التركية سلامة أراضي العراق اذ تذرعت بدعوى محاربة مجموعات من رجال حرب العصابات موجودة داخل أراضي العراق فخرقت الحدود المرسومة بين الدولتين. ورفضوا ما يسمى بـ "الملاحقة الحارة" التي استندت اليها تركيا لانتهاك سلامة العراق الاقليمية، فمثل هذه الممارسة، الغريبة عن القانون الدولي، إنما هي انعكاس لسياسة تدخلية بالية أساسها إستعمال القوة، وتمثل - في أحوال كثيرة - رد فعل لمشكلات داخلية لم تحل بطريق الحوار والتوفيق .

شبه الجزيرة الكورية

١٧٤- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء استمرار انقسام شبه الجزيرة الكورية ضد رغبة شعب كوريا ورغم ما يصبو اليه من آمال. وأكدوا من جديد تأييدهم لجهود الشعب الكورى نحو اعادة توحيد وطنه على أساس المبادئ الثلاثة، الواردة في البيان المشترك بين الشمال والجنوب الصادر في ٤ يوليو/تموز ١٩٧٢ وكذلك في الاتفاق المعقود في فبراير/شباط ١٩٩٢، ولاحظوا أهمية ضمان

سلام وأمن مقيمين في شبه الجزيرة الكورية من أجل الازدهار المشترك لشعب كوريا ومن أجل السلام والأمن لشبه الجزيرة الكورية وكذلك شمال شرق آسيا وسائر العالم. وأعربوا عن أملهم في حل القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية - نظراً لطبيعتها السياسية والعسكرية - بالوسائل السلمية من خلال الحوار والتفاوض بين جميع الأطراف المعنية والتطبيق الكامل للائحة المتفق عليه في جنيف وليبيان كوالامبور بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية والوثائق الأخرى المتفق عليها في هذا الشأن، مع مراعاة ضرورة التعاون المستمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أفغانستان

١٧٥ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات جميع الدول الى احترام سيادة دولة أفغانستان الإسلامية وسلامة أراضيها وإلى الامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية، وأعربوا قلقهم ازاء استمرار القتال في دولة أفغانستان الإسلامية. بيد أنهم أعربوا عن تشجيعهم للخطوات المتخذة نحو المصالحة الوطنية وفقاً للأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة ١٤٠/٤٩ المؤرخ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤ والجهود الهائلة التي بذلها المبعوث الخاص للأمن العام للأمم المتحدة الى أفغانستان. وأعربوا عن اعتقادهم بأن مشاكل أفغانستان لا يمكن ان يحلها الا الافغانيون أنفسهم في كنف السيادة. وأكدوا - مجدداً - أن دور المجتمع الدولي يتمثل في مساعدة شعب أفغانستان في ادراك السلام وفي المساهمة بهمة وسخاء للنهوض بمهام تعمير أفغانستان وفي زيادة المساعدة الانسانية والمالية من أجل العودة السريعة والطوعية والمأمونة للاجئين أفغانستان الى وطنهم في ظروف يسودها الأمن والكرامة.

تركمنستان

١٧٦ - رحب رؤساء الدول أو الحكومات بتركمنستان بوصفها عضواً جديداً في حركة عدم الانحياز. وأعربوا عن مساندتهم وعن تفهمهم الكامل لالتزام تركمنستان بأداء دور بناء وسلمي في سبيل توفير الاستقرار والتفاهم المشترك بين الدول على اساس مبدأ الحياد الايجابي. وأعربوا عن أملهم في أن تحظى مبادرات تركمنستان بتأييد جميع أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

جنوب شرق آسيا

١٧٧- اعترف رؤساء الدول أو الحكومات بدور رابطة بلدان جنوب شرق آسيا "آسيان" في حفظ السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة وكذلك في تعزيز التعاون في منطقة آسيا / المحيط الهادئ الأوسع نطاقا . وحيوا في هذا الصدد ما أحرز من تقدم في دفع عجلة الحوار والتعاون من أجل السلام والأمن في جنوب شرق آسيا من خلال المحفل الإقليمي لرابطة "آسيان" الذي أيد في اجتماعه الافتتاحي في بنجكوك في العام الماضي غرض ومبادئ معاهدة "آسيان" للصدقة والتعاون في جنوب شرق آسيا. ورحبوا في هذا الصدد بنتيجة الاجتماع الثاني لوزراء خارجية المحفل الإقليمي لبلدان " آسيان " الذي عقد في بندر سيرى بيجاوان في أغسطس/آب ١٩٩٥ والذي وضع أساسا لعمله المستقبلي ، يرمى الى تسهيل الحوار والنقاش المفتوحين بشأن القضايا السياسية والأمنية ذات المصلحة والأهمية المشتركة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد كان هذا الاجتماع الثاني للمحفل بمثابة خطوة أخرى في تطوير يرمى الى تعزيز التعاون السياسي والأمني في المنطقة، بما في ذلك إتخاذ تدابير لبناء الثقة وإيجاد دبلوماسية وقائية وأساليب لحل المنازعات.

١٧٨ - ورحبوا بما أحرز من تقدم في الجهود المستمرة لرابطة " آسيان " في سبيل تحقيق "منطقة السلام والحرية والحياد في جنوب شرق آسيا "روبفان" . ورحبوا بما أحرز من تقدم نحو اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة بوصف ذلك مكونا أساسيا من مكونات "روبفان".

١٧٩- أكد رؤساء الدول أو الحكومات الحاجة الى حل جميع نزاعات السيادة والولاية بشأن بحر الصين الجنوبي وذلك بالوسائل السلمية دون اللجوء الى القوة، وحثوا جميع الأطراف على ضبط النفس بغية تهيئة مناخ ايجابي لحل جميع القضايا الخلافية في خاتمة المطاف . وأعربوا عن قلقهم بشأن ما وقع حديثا من تطورات قد تؤدي الى تدهور السلام والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد أيد رؤساء الدول أو الحكومات المبادئ الواردة في إعلان " آسيان " عام ١٩٩٢ بشأن بحر الصين الجنوبي، وفي بيان "آسيان" عام ١٩٩٥ عن التطور الحديث في بحر الصين الجنوبي، وأبرزوا ضرورة قيام جميع الأطراف المعنية بالتنفيذ الكامل لتلك المبادئ. وأعربوا عن أملهم، بأن يمتنع جميع من يعينهم الأمر عن القيام بمزيد من الاعمال التي قد تقوض السلام والاستقرار والثقة والاطمئنان في المنطقة، بما في ذلك الأعمال التي قد تقوض حرية الملاحة والطيران في المناطق التي تؤثر فيها تلك الأعمال، وحثوا كذلك أصحاب المطالب على معالجة قضيتهم في مختلف المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف، وقرروا - في هذا الصدد - الإعراب عن أهمية الاتخاذ الحثيث لجميع أنواع التدابير التي من شأنها

بناء الثقة بين سائر الأطراف. وفي هذا السياق، رحب رؤساء الدول أو الحكومات بالمبادرة
الادونيسية الى تبني عقد حلقات العمل الخاصة بإدارة شؤون ماقد ينشأ من صراعات في بحر الصين
الجنوبي، كما رحبوا بالتدابير الأخرى التي اتخذتها الأطراف المعنية في المنطقة لتعزيز التعاون وكفالة
التسوية السلمية لجميع المسائل المعلقة .

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

القمة الايبيرية الأمريكية

١٨٠ - أحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بالاتفاقيات التي تم التوصل اليها في اطار القمة الايبيرية
الامريكية الخامسة التي عقدت في باريلوتشي ، بالارجنتين.

جماعة دول منطقة البحر الكاريبي

١٨١ - وأعربوا عن ارتياحهم لبدء سريان الاتفاق الذي انشئت بموجبه جماعة دول منطقة البحر الكاريبي،
وهي منظمة أقيمت لتشجيع التشاور والتوفيق والتعاون والعمل الجماعي المتضافر في سبيل التنمية
المتواصلة في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية في دول المنطقة.
ورأوا أن اعلان المبادئ وخطة العمل في ميادين السياحة والتجارة والنقل الذي اعتمد في اجتماع القمة
الأول المعقود في مدينة "بورت أوف سبين" في أغسطس/آب ١٩٩٥ يمثلان خطوة هامة نحو تحقيق
أهداف الجماعة.

هايتي

١٨٢ - وأحاطوا - بارتياح خاص - بعودة الرئيس جان برتراند أريستيد الى بلده واعادة الديمقراطية في ظل
المصالحة الوطنية. واذ أحاطوا علما باتشاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي فقد أكدوا الحاجة الى أن
يوفر المجتمع المجتمع الدولي لهايتي المساعدة التقنية والاقتصادية والمالية اللازمة بسرعة لاعادة
بنائها ماديا. ورأوا أن قوة الديمقراطية والحرية في ذلك البلد مرتبهة أساسا بمقدرة المجتمع الدولي
على الاسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهايتي .

كوبا

١٨٣- ناشد رؤساء الدول أو الحكومات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع حدا للتدابير الاقتصادية والتجارية والمالية وللخطوات المتخذة ضد كوبا ، اذ أنها بالإضافة الى كونها متخذة من جانب واحد ومنافيه لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي وكذلك لمبدأ حسن الجوار - تسبب خسائر مادية وأضراراً إقتصادية هائلة. وناشدوا الولايات المتحدة الأمريكية أن تسوى خلافاتها مع كوبا بالمفاوضات القائمة على المساواة والاحترام المتبادل، وطالبوا بالامتثال الدقيق لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩. وأعربوا عن القلق العميق من جراء التشريع الجديد المقدم الى كونجرس الولايات المتحدة والذي من شأنه تكثيف الحظر المفروض على كوبا وتوسيع نطاق تأثيره ليمتد خارج حدودها. وحثوا كذلك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على اعادة الأراضي التي تشغلها الآن قاعدة غوانتانامو البحرية الى السيادة الكوبية وعلى وقف النشاط الاعلامي العدائي لكوبا عن طريق الاذاعة والتلفزيون.

بويرتو ريكو

١٨٤- في سياق التزام رؤساء الدول أو الحكومات بحق تقرير المصير، أكدوا من جديد حق شعب بويرتو ريكو الثابت في تقرير مصيره وفي الاستقلال وفقا للقرار ١٥١٤ (xv) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أمريكا الوسطى

١٨٥- أحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بالتقدم الهام الذي احرزته شعوب وحكومات بلدان أمريكا الوسطى نحو تنفيذ الالتزامات التي ارتبط بها رؤساء دول أمريكا الوسطى بموجب " اجراءات اقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى " التي أقرت في اتفاقية " اسكويبولاس الثانية " في غواتيمالا (١٩٨٧) وما تلا ذلك من اجتماعات القمة.

١٨٦- واعترفوا بأنه لا يمكن قيام سلام في أمريكا الوسطى بدون تنمية مستدامة أو ديمقراطية اذ أنهما هدفان أساسيان لتحقيق آمال شعوب أمريكا الوسطى في أن تصبح منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية. ودعوا المجتمع الدولي الى مواصلة مساندة تلك الجهود من أجل تعزيز السلام واستراتيجية التنمية المستدامة في منطقة أمريكا الوسطى.

١٨٧- ورحبوا بجهود بلدان أمريكا الوسطى فى سبيل دفع عجلة النمو الاقتصادى فى اطار التنمية البشرية، وكذلك بما أحرز من تقدم فى تعزيز نظام التكامل فى أمريكا الوسطى، ودعوا المجتمع الدولى الى مواصلة مساندة تلك الجهود.

السلفادور

١٨٨- إعرّف رؤساء الدول أو الحكومات - بارتياح - بالتطور الجارى فى السلفادور من بلد تمزقه المنازعات الى أمه ديمقراطية مسالمة. ورحبوا بإستمرار التزام الحكومة والشعب فى السلفادور بتعزيز عملية اقامة السلام .

١٨٩- وأعربوا كذلك عن تأييدهم للقرار ٢١/٤٩ J الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان " المساعدة على تعمير السلفادور وتنميته" الذى يطلب من جميع الدول ومن المؤسسات الدولية العاملة فى مجال التمويل والتنمية الاستمرار فى الإسهام فى تعزيز السلام فى السلفادور وحثوا هؤلاء على الاستجابة بسرعة وسخاء للجهود المشتركة التى يبذلها الموقعون على اتفاقات السلام، لتجميع الموارد اللازمة كي تنفذ تنفيذاً كاملاً تلك الاتفاقات وغيرها من برامج التنمية ذات الاولوية التى من شأنها اقامة سلام راسخ ودائم فى السلفادور.

غواتيمالا

١٩٠- أحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما - بارتياح - بآخر الاتفاقات التى تم التوصل اليها بين حكومة غواتيمالا و "الوحدة الثورية الوطنية الغواتيمالية"، وأعربوا عن أملهم فى أن يتم التوقيع على اتفاق السلم النهائى خلال السنة الجارية. وأكدوا تقديرهم للإسهام القيم من جانب الأمم المتحدة فى عملية اقرار السلم فى غواتيمالا .

١٩١- وأعربوا عن أملهم فى أن تستأنف غواتيمالا وبيليز مفاوضاتهما فى أقرب وقت ممكن وأن تنهياها بنجاح، سعيا للتوصل الى تسوية نهائية للخلاف .

نيكاراغوا

١٩٢- أحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بالجهود التي تبذلها حكومة نيكاراغوا في سبيل تحقيق مصالحة وطنية واسعة النطاق بوصفها خير وسيلة لتعزيز السلم والمصالحة الوطنية والديموقراطية والتنمية المستدامة في ظل العدل الاجتماعي. وأعربوا كذلك عن مساندتهم لقرار الجمعية العامة ١٦/٤٩ الصادر في ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٤ والمعنون: "تقديم المساعدة الدولية لانعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية" وهو القرار الذي اعترف بالظروف الاستثنائية السائدة في نيكاراغوا.

١٩٣- وأحاطوا علما كذلك بما حققته حكومة نيكاراغوا من دفع عجلة النشاط الاقتصادي والاستثمار الاجتماعي وبرامج تنميتها بشكل مطرد. ودعوا - في سبيل تحقيق هذا الغرض - المنظمات المالية والمجتمع الدولي الى إسداء العون لها.

بنما

١٩٤- نوه رؤساء الدول أو الحكومات بالتقدم المحسوس المحرز في تنفيذ معاهدة قناة بنما لعام ١٩٧٧ والمعاهدة الخاصة بالحياد الدائم وبتشغيل قناة بنما ، وهما المعاهدتان المعروفتان باسم " معاهدي تورخيوس - كارتر " ، بين جمهورية بنما والولايات المتحدة الأمريكية . وهاتان المعاهدتان تكفلان الممارسة الفعلية لولاية بنما القانونية وسيادتها على كامل أراضيها وسوف تؤدىان في نهاية الأمر الى النقل الكامل للقناة ومنشآتها الى بنما ظهر يوم ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩ من خلال عملية انتقال سلسلة يقوم بها كلا البلدين في الوقت الحاضر .

١٩٥- واعترفوا بأهمية إتاحة استعمال القناة للتجارة العالمية والشحن العالمى وكذلك بأهمية ادارة حوضها المائى ادارة سوية . ووجهوا نداء حارا الى الدول كى تنظر فى انضمامها الى بروتوكول المعاهدة الذى يقرر الحياد الدائم للطريق بين المحيطين .

١٩٦- وأعربوا عن تضامنهم مع خطط حكومة بنما الرامية الى عقد مؤتمر دولى بشأن قناة بنما فى سبتمبر/ ايلول ١٩٩٧ تشارك فيه الحكومات والمنظمات الدولية والهيئات الأكاديمية العامة والخاصة والمستعملون البحريون وشركات النقل الدولى كى تنظر معا فى دور قناة بنما فى القرن الحادى والعشرين، على اساس الاحترام الكامل لسلامة اراضى جمهورية بنما ولسيادتها ولسلطانها، وأهابوا

بالهيئات المتخصصة وغيرها من المنظمات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تتعاون مع حكومة بنما على تحقيق ذلك الهدف .

الخلاف بين غيانا وفنزويلا

١٩٧- لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات استمرار الخلاف بين غيانا وفنزويلا، كما لاحظوا حالة العلاقات بين البلدين. وأعربوا عن إرتياحهم لما يتحقق من تقدم صوب الوصول الى حل سلمى عن طريق المساعى الحميدة التى بذلها الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص. وأكدوا مجددا ضرورة أن يواصل الطرفان عملية الحوار من أجل التوصل الى تسوية نهائية تقوم على أساس المبادئ الراسخة للقانون الدولى وإتفاق جنيف الموقع فى عام ١٩٦٦.

الفصل الثالث : المسائل الاقتصادية

السياق الجديد للتعاون الاقتصادى الدولى

١٩٨- خلال بحث تطور الحالة الاقتصادية الدولية منذ مؤتمر قمة جاكرتا فى عام ١٩٩٢، لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه على الرغم من وجود علامات تقدم فى بعض البلدان، فإنه لا تبدو هناك أى مؤشرات لإنتعاش سريع وراسخ فى الإقتصاد العالمى. كما لاحظوا أن بعض الإتجاهات الإيجابية التى شهدتها البلدان النامية فى السنوات الأخيرة فيما يتصل بمعدلات النمو الإقتصادى، ونمو التجارة والإستثمار الأجنبى، بالإضافة إلى قدر من تخفيف مشكلة الديون الخارجية، لم تشهدا سوى مجموعة صغيرة من البلدان. وقد خرجوا من هذا بأن الآمال التى علقت على وجود نظام إقتصادى دولى أكثر عدلا وغير تمييزى ومنصف لم تتحقق.

١٩٩- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أسفهم من أن انتهاء الحرب الباردة وكذلك نمو ترابط الإقتصاد الدولى وتحوله إلى إقتصاد عالمى يسفر عن ظهور توترات جديدة وإختلالات وركود فضلا عن تزايد تهميش الغالبية الساحقة من البلدان النامية. كما تزداد الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة إتساعا، وتنتشر صور عدم الإستقرار بسرعة أكبر من بلد إلى آخر، وبخاصة البلدان النامية التى

أصبحت الآن أكثر ضعفا وحساسية إزاء العوامل الخارجية. وقد تحول تحرير الأسواق المالية وعولمتها إلى مصدر للتقلبات والإختلالات.

٢٠٠- وأعربوا عن قلقهم إزاء تأثير الأولويات الجديدة التى حددتها البلدان المتقدمة النمو لصالح الإقتصادات الإنتقالية والتكتلات التجارية فى الشمال بينما لايزال كثير من بلدان الحركة ينوء كاهله بالركود الإقتصادى والتخلف الاجتماعى.

٢٠١- وسلم رؤساء الدول أو الحكومات فى الوقت نفسه ، بأن حقبة ما بعد الحرب الباردة تتيح فرصا وتحديات للحوار حول التعاون الإقتصادى الدولى. وكرروا قرارهم بإدراج التنمية، مع إيلاء إهتمام خاص للنمو الإقتصادى والقضاء على الفقر، كمسألة ذات أولوية فى جدول أعمال الحركة.

٢٠٢- ويتطلب هذا مزيدا من التنسيق بين البلدان النامية بغية تعزيز قدرتها على العمل، وتناول المشاكل الجديدة برؤية متكاملة. والحركة، مع إلزامها بالقيم المتصلة بحماية البيئة ومعايير العمل والملكية الفكرية والإدارة الإقتصادية الكلية السليمة وتعزيز وحماية حقوق الانسان، ترفض كل محاولات استخدام هذه المسائل كشروط وذرائع لفرض قيود على وصول البلدان النامية الى الأسواق أو على تدفقات المساعدات والتكنولوجيا إليها.

٢٠٣- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن التعاون الدولى لأغراض التنمية يجب أن يوجه نحو توفير بيئة إقتصادية دولية أكثر ملاءمة ودينامية، باعتبار هذا شرطا ضروريا لتسهيل جهود بلدان عدم الإحتياز والبلدان النامية الأخرى فى كفاحها من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التقدم الإقتصادى والإجتماعى، وتوفير الشروط اللازمة للنمو الإقتصادى المطرد والتنمية المستدامة. وبغية تحقيق هذه الغاية، أكدوا مجددا ضرورة تنفيذ الإتفاقات التى تمخضت عنها المؤتمرات الدولية الرئيسية المعقودة فى ميدان التنمية - على النحو الذى إعتمدت به وعلى سبيل الأولوية- وكرروا ضرورة تنفيذ تلك الإتفاقات بصورة متماسكة ومتكاملة.

٢٠٤- إن عمليات وآليات صنع القرار السائدة فى المؤسسات الدولية لمعالجة مسائل الإقتصاد العالمى الكبرى لا تشمل البلدان النامية، ولا تضع فى إعتبارها مصالحها واهتماماتها. وإن الحاجة إلى إضفاء الطابع

الديمقراطى على العلاقات الاقتصادية الدولية تعد الآن أكثر الحاحا من أى وقت سابق. ومن ثم فقد أكد رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة إضفاء الديمقراطية والشفافية على عملية صنع القرار الإقتصادى والمالى الدولى فى جميع المحافل وعلى جميع المستويات وذلك بمشاركة البلدان النامية بصورة كاملة بغية مراعاة مصالحها الإنمائية على أكمل وجه.

٢٠٥- إن ما طرأ من تغيرات فى شكل المؤسسات الاقتصادية الدولية خلال السنوات الماضية قد أسفر عن آثار موهنة على أكثر المنظمات شمولاً وتمثيلاً مثل الأمم المتحدة، بما ترتب على ذلك من مثالب إضافية فى غير صالح البلدان النامية، ومزيد من تقليص قدرتها على التأثير على مراكز صنع القرار الرئيسية.

٢٠٦- وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تدرك الحركة ما تضطلع به هذه الهيئة من دور فى توفير منظور شامل وديمقراطى ومتعمق بشأن التعاون الدولى لأغراض التنمية، والمساهمة فى إقرار السياسات فى هذا الميدان. وتتعهد الحركة بدعم الجهود الرامية الى أن يحتل التعاون الإنمائى مكان الصدارة فى ولاية الأمم المتحدة ودورها ومهامها. فالتركيز الأول للأمم المتحدة يجب أن يكون على تعزيز التنمية الاجتماعية طويلة الأجل والنمو الإقتصادى الشامل المتوازن. وحتى يتحول هذا إلى واقع، فانه ينبغى للأمم المتحدة أن تبدأ عملية إصلاحها من أجل التعامل بصورة أفضل مع ظروف الإقتصاد العالمى الجديد.

٢٠٧- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن إيمانهم بأنه يلزم للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية القيام بدور فعال فى تصحيح الاختلالات الاقتصادية العالمية. ولهذا، فقد أكدوا مجددا ضرورة تدعيم التعاون والتنسيق بين مؤسسات بريتون وودز ، ومنظمة التجارة العالمية والأمم المتحدة من أجل تحقيق مزيد من الشفافية والتماسك فى السياسات التجارية والنقدية والمالية. وفى هذا الصدد، أعربوا عن إغبتابهم بتشكيل فريق عمل داخل منظمة التجارة العالمية، بناء على إقتراح من الملك الحسن الثانى، لإستعراض مدى تماسك السياسات التجارية والمالية والنقدية. كما أكدوا حاجة هذه المؤسسات الى تكيف وتعديل سياساتها وبرامجها وفق الاحتياجات الحاسمة للبلدان النامية.

٢٠٨- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة قيام كل أعضاء المجتمع الدولي بترشيد سياساتهم

الاقتصادية والمالية وفقا لمتطلبات إقتصاد دولي يزداد ترابطا باطراد.

٢٠٩- ليس أمام تعزيز مرحلة جديدة من الشراكة من أجل التنمية تتجاوز المواجهة وتدعم التعاون، من بديل

سوى إقامة حوار بناء بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ويتعين أن يستند هذا الحوار الى

المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة والى ترابط حقيقي، وتقاسم المسؤوليات.

٢١٠- وفي هذا السياق، أكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية تنسيق سياسات الإقتصاد الكلى لتقليص

الشكوك المحيطة بالتجارة والتدفقات المالية ونقل التكنولوجيا والاستثمار على نطاق العالم. كما أوصوا

بضرورة توفير بيئة إقتصادية دولية داعمة على نحو عاجل وذلك في صورة تحسين فرص الوصول

إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، ونبذ الممارسات التجارية غير النزيهة، ورسم سياسات تجارية غير

تمييزية ويمكن التنبؤ بشأنها، وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتخفيف عبء الديون. وفي مجال المساعدة

الإيمانية يلزم توفير موارد مالية جديدة وإضافية من البلدان المتقدمة النمو من أجل نقل التكنولوجيا

بشروط تفضيلية وميسرة. كما ينبغي للحوار أن يركز على مشاريع وبرامج ذات أولوية إيمانية تدار

وتنفذ بحيث تفضي إلى نتائج ملموسة وفعالة.

٢١١- وفي هذا الصدد، رحب رؤساء الدول أو الحكومات بالنداء الذي وجهه فخامة الرئيس زين

العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٩، من أجل

إبرام عقد من أجل السلم والتقدم بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو.

٢١٢- ويلزم لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى أن تضع استراتيجية مشتركة تتوافق مع التحولات

العميقة التي تشهدها البيئة الدولية، بغية تعزيز قدرتها على التفاوض خلال حوارها مع البلدان

المتقدمة النمو مع وضع النتائج التي توصلت إليها لجنة الجنوب والتغيرات التي طرأت على الوضع

العالمي في الاعتبار. ولذلك اتفق رؤساء الدول أو الحكومات على دعوة فريق خبراء رفيع المستوى

مفتوح العضوية وتكليفه بمهمة صياغة مقترحات محددة بشأن إستراتيجية مشتركة. كما اتفقوا على

عرض هذه التوصيات على رئيس الحركة وتقديمها الى اجتماع مقبل لوزراء خارجية الحركة للنظر

فيها.

٢١٣- كما اتفق رؤساء الدول أو الحكومات على إنشاء محفل خبراء رفيع المستوى مفتوح العضوية بهدف رسم منظور متكامل جيد التنسيق للتعاون الدولي فى القرن الحادى والعشرين عن طريق توثيق الصلات مع مجموعة الـ ٧٧ والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى.

٢١٤- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات فخامة الرئيس ارنستو سامبر، بوصفه رئيسا لحركة عدم الانحياز، إلى مواصلة الاجتماع بقيادة البلدان المتقدمة النمو، بما فيهم قادة مجموعة السبعة من أجل تشجيع الحوار وتعزيز مزيد من التفهم لطموحات وآراء ومواقف البلدان النامية بشأن المسائل الاقتصادية والائتمانية الدولية. كما دعوا رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز الى تدعيم عملية التحضير لهذه الاجتماعات وذلك بالتعاون والتنسيق عن كثب مع رئيس مجموعة السبع والسبعين.

برنامج للتنمية

٢١٥- أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا اقتناعهم بأنه لا يمكن كفالة سلم وأمن دائمين بدون القضاء على الفقر، وتحقيق نمو إقتصادي مطرد وإنجاز التنمية فى البلدان النامية. ونتيجة للترابط المطرد بين البلدان، يلزم العمل على أن تكون الاستجابات والحلول فعالة من خلال التعاون الاقتصادي الدولي حتى يمكن تحقيق تقدم هام على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

٢١٦- وأعار رؤساء الدول أو الحكومات "برنامج للتنمية " أولوية عليا. فهو يتيح فرصة فريدة لإطلاق عملية حوار بناء بهدف إقامة شراكة حقيقية ازاء المسائل الائتمانية وتنشيط التعاون الدولي لأغراض التنمية. كما أنه يمثل اختبارا للرغبة السياسية فى استئناف الحوار على نحو فعال بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وحتى تتحقق فعالية الحوار والشراكة، من الضروري للبرنامج أن يعكس إتجاها جديدا وإلتزاما أقوى بمعالجة الاختلالات الأساسية القائمة فى الميادين الرئيسية مثل التجارة الدولية والاستثمار والتمويل الخارجى والديون الخارجية والعلم والتكنولوجيا والموارد الخارجية اللازمة للتنمية، بما فى ذلك موارد منظومة الأمم المتحدة اللازمة للتنمية.

٢١٧- كما يجب أن يولى البرنامج الاهتمام الواجب للإنسان، ولتحسين نوعية الحياة والقضاء على الجوع والمرض والامية والتكدس السكاني والبطالة. وإستنادا الى نتائج مؤتمر القمة العالمى للتنمية

الاجتماعية، ينبغي للبرنامج أن يعكس التدابير العملية المطلوبة للقضاء على الفقر وإشباع الاحتياجات الأساسية وتوفير فرص العمل. كما أن لتحسين التعليم ومركز المرأة نفس الأهمية الجوهرية في عملية التنمية.

٢١٨- ويجب أن يستند البرنامج على مجموعة واضحة من التدابير المحددة الموجهة نحو تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية الاجتماعية على نحو عاجل ومطرد. ويتعين أن يكون منطلقه الأول تنفيذ الالتزامات والاتفاقات الدولية القائمة في ميدان التنمية الإقتصادية والإجتماعية وإدراج التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات والفرص الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يستند إلى المبدأ الأساسي القائل بأن التنمية تمثل أحد المستلزمات الأساسية للسلم والأمن.

٢١٩- وينبغي لـ "برنامج للتنمية" أن يعالج الحاجة إلى تحديد وتأكيد وتدعيم دور الأمم المتحدة في التنمية بصورة واضحة، بما في ذلك صنع القرار الإقتصادي الدولي وتنسيق السياسة الإقتصادية الدولية، وتعزيز النمو الإقتصادي، مع مراعاة الطابع العالمي والديموقراطي للمبادئ التي تقوم عليها المنظمة. ويتعين التصدي لأي محاولة لحرف الأمم المتحدة عن مهمتها الأصلية في ميدان التنمية. وينبغي للاكتاد والوكالات المتخصصة، وبخاصة اليونيدو، القيام بدور رئيسي كمراكز تنسيق تابعة لمنظمة الأمم المتحدة في عدة مجالات من بينها التجارة والتنمية والتنمية الصناعية في البلدان النامية. وينبغي للبرنامج أن يعلن بوضوح الوسائل اللازمة لتكثيف العلاقة بين الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات المتخصصة، ومن بينها مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف بغية تعزيز التعاون وتحقيق قدر أفضل من التلاحم بينها من أجل تحقيق الأهداف التي حددها "برنامج للتنمية".

التجارة الدولية والسلع الأساسية:

٢٢٠- علق رؤساء الدول أو الحكومات أهمية حيوية على التجارة الدولية بوصفها وسيلة للتعبيل بالنمو الإقتصادي والتنمية على الصعيد العالمي، وأداة فعالة في التعاون الدولي. وإتفقوا على أن توسيع التجارة سيسفر عن منفعة متبادلة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وتدعو الضرورة إلى إعطاء الجهود الرامية إلى تحرير التجارة وتوسيعها قوة دافعة إضافية لما فيه منفعة جميع البلدان، وبخاصة

البلدان النامية، مع الحذر، في نفس الوقت، من أى تهديد تفرضه القيود التمييزية والتدابير المتخذة من جانب واحد، و/أو المشروطيات المرفقة على النظام التجارى متعدد الأطراف.

٢٢١- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بتوقيع اتفاقات جولة أوروغواى فى مراكش. وأكدوا أن الالتزامات والاجراءات الجديدة الواردة فى تلك الاتفاقات يجب أن تترجم الى زيادة فى فرص الوصول الى الأسواق وتوسيع نطاق التجارة العالمية وزيادة الدخل وفرص العمل فى كل أرجاء العالم، وبخاصة فى البلدان النامية. وأعربوا عن أملهم فى أن يتحقق، مع بدء عمل منظمة التجارة العالمية، تقدم سريع نحو ضمان التنفيذ الكامل للمبادئ والالتزامات متعددة الأطراف، ومنع أو تصحيح التدابير الحمائية من جانب واحد.

٢٢٢- وذكر رؤساء الدول أو الحكومات بأن بعض التحليلات والتوقعات قد أشارت من قبل إلى أنه على الرغم من أن تنفيذ جولة أوروغواى يتيح فرصا تجارية جديدة، فإنها قد تؤثر على مصالح البلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نموا، والبلدان المستوردة الصافية للأغذية والبلدان التى كانت تتمتع بأفضليات تجارية.

٢٢٣- كما أعلن رؤساء الدول أو الحكومات أنه ينبغي لمنظمة التجارة العالمية أن تساهم فى إقامة وتوسيع نظام تجارى مفتوح ويمكن التنبؤ به، نظام منصف وغير تمييزى ومأمون يستند الى اجراءات واضحة وشفافة، بالإضافة الى حمايته لحقوق ومصالح البلدان النامية. ورأوا، فضلا عن ذلك، أنه يلزم أن تخضع المنظمة فى مداولاتها لمبادئ الشمول العالمى وأن تحكمها مبادئ الانصاف فيما يتصل بالمشاركة والتيسيرات التفضيلية. ومما له أهمية أولى أيضا تحديد علاقتها بمنظومة الأمم المتحدة فى أقرب موعد، بما فى ذلك آليات التنسيق بين الهيئتين.

٢٢٤- ودعا رؤساء الدول والحكومات منظمة التجارة العالمية الى النظر فى القيام بأنشطة محددة بما فيها الأنشطة التى تتم بالتعاون مع الأمم المتحدة بغية المساهمة فى تنفيذ برنامج عمل كوبنهاغن.

٢٢٥- ويجب أن تخضع عملية تنفيذ اتفاقات مراكش للتقييم المستمر بغية تعزيز فرص البلدان النامية فى الوصول الى الأسواق فيما يتصل بسلعها الأساسية والمصنعة وخدماتها ذات الأهمية التصديرية بالنسبة

لها، فضلا عن توسيع التجارة الدولية. وفى هذا الصدد، رأى رؤساء الدول أو الحكومات أنه ينبغي للمؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده فى سنغافورة فى عام ١٩٩٦ أن يتيح الفرصة لتقييم آثار تنفيذ ما أعلن من التزامات لصالح البلدان النامية بغية تقييم اثرها على التجارة ، وبخاصة على قطاع الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك قرروا الدعوة إلى مؤتمر للبلدان النامية تحت رعاية الائتداد لإجراء تقييم لعملية تنفيذ إتفاقات جولة أوروغواى. وأكدوا ضرورة اتخاذ التدابير الملائمة المتسقة مع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواى لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية فضلا عن التنفيذ الكامل للمقرر الوزارى الذى اعتمد فى مراكش فى إختتام مفاوضات جولة أوروغواى بإبلاء هذه البلدان اهتماما خاصا من أجل تعزيز مشاركتها فى النظام التجارى متعدد الأطراف وتخفيف الآثار العاكسة المترتبة على تنفيذ الوثيقة الختامية لإتفاق جولة أوروغواى. وأكد رؤساء الدول أو الحكومات الالتزامات المتصلة بالتدابير الخاصة والتفضيلية لصالح البلدان النامية، وكذلك التدابير الرامية إلى تخفيف أى آثار سلبية تصيب هذه البلدان نتيجة تنفيذ هذه الإتفاقات.

٢٢٦- ولاحظ رؤساء أو الحكومات بقلق أن بعض البلدان المتقدمة النمو لا تزال تتجاهل قواعد التجارة التى اتفقت عليها الأطراف المتعددة وذلك بفرض تدابير حمائية من جانب واحد مما يسمح بسيطرة السياسات المحلية على الالتزامات التجارية متعددة الأطراف. وأعربوا عن أسفهم ازاء ظهور هذه المواقف فى أعقاب الجهود غير العادية التى لزم بذلها من أجل اختتام جولة أوروغواى، ورسم السياق الجديد الذى حققت البلدان النامية من خلاله تقدما جوهريا نحو تحرير نظمها التجارية ودمج اقتصاداتها فى التجارة العالمية. إن هذه الجهود يجب أن تقابل بإعتراف بفضل ما إلتزمت به البلدان النامية بشأن التعريفات الجمركية. وأكدوا أهمية زيادة فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو دون تفرقة، وضرورة مقاومة كل أشكال الحمائية المباشرة وغير المباشرة والتصدى لها.

٢٢٧- وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات أن تنفيذ إتفاقات مراكش يجب أن يأخذ فى الإعتبار المعوقات الناجمة عن تدابير تحرير التجارة التى تفرضها المؤسسات المالية فى البلدان النامية. فمن الظواهر المتناقضة أن ينتظر من البلدان النامية فتح أسواقها وإلغاء ما تفرضه من قيود على النقد الأجنبى بما فى ذلك التدابير غير الجمركية بينما تتخذ البلدان المتقدمة النمو تدابير حمائية تؤدى إلى عجز البلدان النامية عن الوفاء بالتزاماتها الكاملة إزاء المؤسسات المالية الدولية.

٢٢٨- كما أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء ظهور اتجاه متنامى نحو فرض أنواع جديدة من الحماية فى أسواق البلدان المتقدمة الكبرى. إن من مصلحة البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو معا وكذلك من مصلحة النظام التجارى متعدد الأطراف عكس مسار هذا الاتجاه. ومع التسليم بأن تعزيز النمو الاقتصادى المطرد والتنمية المستدامة ، يستلزم أن تكون كل من البيئة والتجارة عنصر دعم للآخر ، فقد حذروا من إستحداث تصنيفات بيئية أو شروط اجتماعية فى النظام التجارى الدولى تخلف تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادى والتنمية، وتثقل كاهل البلدان النامية بعبء اقتصادى واجتماعى لايمكن تبريره . وفى هذا الصدد، أعرب رؤساء الدول أو الحكومات أيضا عن قلقهم إزاء المحاولات الرامية الى إثقال برنامج منظمة التجارة العالمية الوليدة وكأنها تستطيع حل مجموعة الحقوق والواجبات ذات التوازن الدقيق ، حتى قبل تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواى وإتاحة الوقت والمجال للزمين لمنظمة التجارة العالمية الجديدة لتثبيت وتدعيم نفسها فى الإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقات بسلاسة. وذكروا أنه ينبغى للسياسة التجارية أن تقوم على مبدأ جوهرى وهو المزايا النسبية وألا تستخدم كعلاج سحرى لحل كل المشاكل. كما لاحظوا بقلق تزايد لجوء البلدان المتقدمة النمو الى تدابير مكافحة للإغراق وتدابير تعويضية ذات أهداف حماية محضة، بالإضافة إلى إتخاذ إجراءات من جانب واحد تتعارض مع القواعد التجارية الدولية.

٢٢٩- وأبرز رؤساء الدول أو الحكومات حاجة البلدان النامية الى المساعدة التقنية والمالية من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والمؤسسات التجارية بغية الافادة من الفرص الجديدة التى يتيحها النظام التجارى متعدد الأطراف لتعزيز تنويع صادراتها. وأكدوا ضرورة إضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور أنشط فى دعم قدرة البلدان النامية حتى تستطيع الإسهام بفعالية فى هذا النظام التجارى كعناصر فاعلة كاملة.

٢٣٠- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية تمكين الاكتاد من أداء دورها كاملا كجهة تنسيق تابعة للأمم المتحدة لعدة أمور منها النهوض بالتجارة والتنمية فى البلدان النامية. وأقروا بأن الاكتاد هى المحفل الوحيد داخل الأمم المتحدة الذى تعالج فيه مسائل التنمية على نحو متكامل وتعالج فيه الصلات التى تربط بين القضايا والقطاعات والبلدان والمناطق . ولذلك فقد أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا إلتنزام حركة عدم الاحياز القوى بتدعيم الاكتاد بما فى ذلك أعمالها الرامية الى توفير موارد كافية من

البلدان متقدمة النمو، وأعربوا عن عزمهم الراسخ على التصدى لأى محاولة لإضعاف أو تقويض مساهمات الانكثاد فى عملية تنمية البلدان النامية.

٢٣١- إن التغيرات الإيمائية والمؤسسية الجديدة، ومن بينها إقامة منظمة التجارة العالمية قد دعمت الحاجة الى وجود الانكثاد كمحفل موجه نحو السياسات العامة ذى منظور إيمائى قوى. ومن ثم فقد رأى رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة أن يكون نتائج مداولاتها الحكومية الدولية أكثر توجها نحو السياسة العامة والعمل، وأن يكون للبلدان النامية إسهام أكبر فى إقرار سياسة الانكثاد. كما اتفق رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة ألا تكون عملية إقرار السياسات الإيمائية حكرا على دائرة صغيرة من البلدان، وأكدوا أن الانكثاد تستطيع، كمحفل عالمى، تصحيح هذا الخلل عن طريق تقديم سلسلة أوسع من خيارات السياسة العامة الى البلدان النامية، مما يعزز الحوار بشأن التنمية. ومن الأمور الحيوية عند صياغة السياسات والتوجهات الجديدة إتباع نهج متوازن فى تحليل السياسات بغية مراعاة قدرة البلدان النامية المحدودة على التكيف مع المسئوليات الجديدة متعددة الأطراف بالإضافة الى ما تواجهه من معوقات.

٢٣٢- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا الدور الرئيسى للانكثاد باعتباره المحفل العالمى للمداولات والمفاوضات الحكومية الدولية، ولرسم السياسات وتحقيق توافق الرأى، وللرصد والتنفيذ والمتابعة والتعاون التقنى بغية التعجيل بالنمو الإقتصادى والتنمية، وخاصة فى البلدان النامية. ولاحظوا ان الانكثاد يهيىء محفلا مناسباً لتحقيق توافق الآراء بشأن المسائل الجديدة والناشئة وتمهيد المجال للتفاوض لإبرام المزيد من الاتفاقات التجارية فى المحافل المناسبة، وأكدوا مجددا تأييدهم لولاية الانكثاد بشأن المعالجة المتكاملة للتنمية والمسائل المترابطة التى تشمل التجارة والسلع الأساسية والتمويل والإستثمار والديون الخارجية والخدمات والتكنولوجيا والبيئة. وأكدوا الأهمية الحاسمة لتمكين الانكثاد من النهوض بولايته بصورة كاملة.

٢٣٣- وحث رؤساء الدول أو الحكومات الانكثاد على أن تولى -فى سياق التحضير لمؤتمرها التاسع- إهتماما متزايدا للمسائل ذات الأولوية بالنسبة للتنمية، ولتحديد الوسائل الكفيلة بتعظيم الأثر الإيمائى لعولمة الإقتصاد وتحرير التجارة، مع تقليص مخاطر عدم الإستقرار والتهميش إلى أدنى حد ممكن، وطلبوا من الانكثاد دراسة الاتجاهات والقضايا السائدة فى الإقتصاد العالمى، ولاسيما تلك التى تؤثر فى

البلدان النامية، وإقتراح السياسات والتدابير الكفيلة - على الصعيدين الدولى والوطنى - بمعالجة المشاكل المطروحة، وحثوا الائتداد على تعزيز دورها كآلية للتفكير فى خدمة البلدان النامية فى سياق بيئة إقتصادية عالمية متغيرة، وعلى تحديد وتدارس وعرض نماذج إنمائية بديلة.

- ٢٣٤ - وحث رؤساء الدول أو الحكومات الائتداد على الاضطلاع بالمهام التالية فى سياق التنمية:
- النهوض بعمل مفاهيمى من خلال تحليلات وتنبؤات موضوعية، ومراجعة الأفكار والمفاهيم بغية تحديد تداعياتها بالنسبة للبلدان النامية، وإقتراح تدابير تصحيح المسار،
 - إنعاش وتعزيز دورها فى ميدان التجارة والتنمية وما يتصل بهما من مسائل من قبيل أحكام الإستثمار، وسياسات المنافسة، والتدفقات المالية، والبيئة، وتعزيز قطاع الخدمات فى البلدان النامية، والعلم والتكنولوجيا، ونقل التكنولوجيا، والتعاون والتكامل على الصعيد الإقليمى،
 - تقويم أثر تنفيذ إتفاقات جولة أوروغواى، وتحديد فرص الوصول إلى الأسواق، وإقتراح التدابير الكفيلة بالتخفيف من وطأة ما قد تفضى إليه من آثار سلبية،
 - إحياء وتنشيط دورها فى الميادين المتصلة بنظام الأفضليات المعمم وتسهيلات التجارة،
 - مساعدة البلدان النامية فى صوغ السياسات والإستراتيجيات فى مجالات معينة تشمل تنمية الهياكل الأساسية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢٣٥- وأعربوا عن ترحيبهم باستضافة حكومة جمهورية جنوب أفريقيا الدورة التاسعة للأكتاد فى جوهانسبرغ فى الفترة من ٢٦ أبريل / نيسان إلى ١١ مايو / آيار ١٩٩٦، وعن تطلعهم لهذه الدورة كوسيلة لتعزيز ولاية ودور الأكتاد بشأن التجارة والتنمية، وتوفير الاتجاهات الهامة لسياسات التنمية العالمية. كما أعربوا عن إلتزامهم ببدء عملية التحضير للدورة الحادية عشرة للأكتاد وتنفيذها بنجاح.

٢٣٦- وأعلنوا أن التنسيق الفعال المواقف الحركة يعد أمرا جوهريا من أجل تجديد وتعزيز نظام الأفضليات المعمم بهدف تحقيق تطور هام فى فرص وصول صادراته من سلعها الأساسية والمصنفة وخدماتها إلى أسواق البلدان متقدمة النمو بصورة مستقرة ومعززة. وشددوا على معارضتهم للقيود المفروضة على نظام الأفضليات المعمم باعتبارها أدوات قسر تعكس الاتجاهات الحمائية فى البلدان متقدمة النمو. وأتفقوا على أن هناك حاجة عاجلة لتحسين مشاريع نظام الأفضليات المعمم بتوسيع نطاق المنتجات التى يشملها تخفيض أو إلغاء الرسوم التى يفرضها برنامج الأفضليات المعمم بسبب خفض شروط الدولة الأولى بالرعاية فى جولة أوروغواي، وتوسيع المشاريع بحيث تشمل منتجات جديدة ذات أهمية للبلدان النامية ووضع معايير موضوعية لعملية التخرج. وأعربوا عن قلقهم إزاء ما يمكن أن يصيب المشاريع من ضعف نتيجة ربطها بمشروطيات جديدة. وفى هذا السياق دعوا الماتحين فى إطار نظام الأفضليات المعمم إلى تبسيط ومواءمة قواعد المنشأ.

٢٣٧- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات استمرار بعض البلدان، انطلاقا من وضعها المسيطر فى الإقتصاد العالمى، فى تكثيف عملية اتخاذ تدابير قسرية ضد البلدان النامية، تتعارض بوضوح مع القانون الدولى مثل فرض القيود التجارية، والحصار والحظر وتجميد الأصول بغرض منع هذه البلدان من ممارسة حقها فى تقرير نظامها السياسى والإقتصادى والإجتماعى بصورة كاملة، وفى توسيع تجارتها الدولية بحرية. واعتبرت هذه التدابير غير مقبولة ودعت إلى وقفها فورا.

٢٣٨- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات البلدان المتقدمة النمو إلى وضع حد لكل الشروط السياسية المفروضة على التجارة الدولية والمساعدات الإنمائية والإستثمارات إذ أنها تتعارض تماما مع المبادئ العالمية بشأن تقرير المصير والسيادة الوطنية وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول.

٢٣٩- واعترف رؤساء الدول أو الحكومات بأن قطاع السلع الأساسية لا يزال يمثل، في كثير من البلدان النامية وبخاصة أقل البلدان نمواً، المصدر الرئيسي لحصيلة الصادرات، وللمعالة والدخل والمدخرات. كما أنه يساهم بدرجة هامة في تحقيق هدف التنمية. بيد أن تدهور الأسعار واختلال بعض أسواق السلع الأساسية قد قوض، إلى حد كبير، جهودها الإنمائية، وكذلك قدرتها على خدمة الديون الخارجية. ودعوا إلى القضاء على التشوهات القائمة في عملية العرض والطلب، والتي تؤدي إلى هذه الحالة المحاطة بالشكوك.

٢٤٠- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية زيادة مساهمة السلع الأساسية في النمو الإقتصادي والتنمية إلى أقصى حد، وبخاصة في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية. وفي هذا الصدد، شددوا على ضرورة تحسين أداء الأسواق الدولية للسلع الأساسية من خلال تطبيق نظام لتحديد الأسعار يتسم بالكفاءة والشفافية والاستقرار والكفاية. كما دعوا إلى توفير الدعم الدولي اللازم لجهود البلدان النامية الرامية إلى تحديث وتنويع أنشطتها السلعية بغية زيادة إيراداتها الخارجية وتحسين قدراتها التنافسية في مواجهة استمرار عدم استقرار الأسعار والتدهور العام في معدلات التبادل التجاري.

٢٤١- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن إلتزامهم بدعم التعاون الدولي في مجال السلع الأساسية. ودعوا المجتمع الدولي إلى دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تحسين عمليات تجهيز السلع الأساسية وتسويقها وتوزيعها ونقلها، والإفادة، في هذا الصدد، من أشكال التقدم الجديدة في ميدان العلم والتكنولوجيا. كما دعوا البلدان المتقدمة النمو إلى تحسين فرص الوصول إلى أسواقها عن طريق رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وإلغاء إعانات الدعم التي تعوق صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية.

المسائل النقدية والمالية

٢٤٣- أعلن رؤساء الدول أو الحكومات أن تنفيذ الإلتزامات التي اعتمدهتها مختلف المؤتمرات الدولية في الميدانين الإقتصادي والإجتماعي يتطلب تعبئة حجم جوهري من الموارد الجديدة والإضافية للبلدان النامية. ولا يكفي الإعتماد على تغيير الأولويات أو إعادة توزيع بنود الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية. ودعوا البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزامها بتخصيص ٠,٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية قبل عام ٢٠٠٠ إلى الوفاء بالتزامها.

٢٤٤- كما أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم لمفهوم ٢٠/٢٠ على النحو الذى صادق عليه مؤتمر القمة العالمى للتنمية الإجتماعية، والذى يدعو إلى إلزام البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المعنية التزاما مشتركا بتخصيص ٢٠٪ من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠٪ من الميزانيات الوطنية للبلدان النامية للبرامج الإجتماعية الأساسية.

٢٤٥- وسجل رؤساء الدول أو الحكومات قلقهم إزاء التحول المطرد للتدفقات المالية من البلدان النامية إلى البلدان ذات الإقتصاد الذى يمر بمرحلة انتقالية، ورأوا أن تلبية احتياجات هذه البلدان يجب أن تتم مبادر إضافية، دون الإضرار بالموارد المخصصة للبلدان النامية.

٢٤٦- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية قد تركزت فى قلة من البلدان والقطاعات، وأنها لا تعوض الآثار التى خلفها استمرار التدفقات السلبية فترة طويلة. كما أن هذه التدفقات الآن تدفقات قصيرة الأجل وذات طابع تجارى أساسا، وتؤدى فى حالات عديدة إلى اختلالات نقدية خطيرة. ودعوا المجتمع الدولى إلى تصميم آلية رقابية متعددة الأطراف لرصد تدفقات رأس المال الخاص قصيرة الأجل من البلدان المتقدمة النمو، وحماية البلدان النامية من الآثار السلبية المترتبة على تقلب هذه التدفقات.

٢٤٧- وذكر رؤساء الدول أو الحكومات أنه على الرغم من الجهود التى تبذلها بلدان عدم الإحياز والبلدان النامية الأخرى لتوفير مناخ ملائم للإستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن المستوى الحالى لهذه التدفقات لا يكفى لتلبية احتياجات التنمية فيها. وتدعو الضرورة إلى العمل على زيادتها وتنويعها. ويتعين تيسير تحقيق هذا الهدف بدعم من البلدان متقدمة النمو، ولخاصة من خلال فتح أسواقها، وبمساهمة المنظمات الإقتصادية والمالية الدولية.

٢٤٨- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء ما ستخلفه الحمائية الجديدة فى البلدان المتقدمة النمو من آثار على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى البلدان النامية. وتدعو الحاجة إلى أن تمنح البلدان التى تخرج منها الاستثمار الأجنبى المباشر قوة دافعة جديدة لتدفقاته إلى البلدان النامية وتوفير دعم له فى ميدان السياسات من أجل استكمال جهود البلدان المستقبلية لهذا الإستثمار بغية إجتنابه.

٢٤٩- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن التدابير التي اعتمدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال مختلف ما لهما من آليات تيسيرية قد ثبت أنها لا تكفى متطلبات التنمية. وعلى نحو مماثل لا تكفى دورة التجديد الرابعة الموارد الصندوق الدولي للامنية الزراعية، وإعادة هيكلة وتجديد موارد مرفق البيئة العالمية. ودعوا البلدان المتقدمة النمو المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها بمقتضى التجديد العاشر لأموار المؤسسة الإنمائية الدولية والتعجيل بمفاوضات بشأن دورة التجديد الحادية عشرة لأموارها، وأعربوا عن يقينهم بأنها ستحولها إلى زيادة هامة فى الموارد.

٢٥٠- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة إلى زيادة قاعدة رأسمال البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية بغية المساهمة بفاعلية أكبر فى تعبئة فائض المدخرات العالمية وتوجيهها نحو مشاريع وبرامج البلدان النامية. وتحقيقا لهذا، دعوا أيضا البلدان المتقدمة النمو الدائنة إلى زيادة موارد صندوق النقد الدولي، بما فى ذلك تخصيص حقوق سحب خاصة جديدة موجهة نحو التنمية.

٢٥١- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات البلدان المتقدمة النمو إلى تحقيق زيادة، بالسعر الحقيقي، فى موارد مرفق التكيف الهيكلى، ومرفق التكيف الهيكلى المعزز التابعين لصندوق لالنقد الدولي، باعتبارهما وسيلة لتوفير تدفقات ميسرة متوسطة الأجل للبلدان منخفضة الدخل. كما أعربوا عن تأييدهم لتحويل مرفق التكيف الهيكلى المعزز إلى مرفق دائم فى صندوق النقد الدولي.

٢٥٢- وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات أنه عند الإتفاق على برامج التكيف الهيكلى، ينبغى تمويلها بشكل كامل وأن تتضمن أهدافا إنمائية إجتماعية، وبخاصة القضاء على الفقر، والنهوض بالعمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز الإدماج الإجتماعى.

٢٥٣- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية تدعيم الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة المنظومة الأمم المتحدة، باعتبارها قنوات ملائمة لتخصيص الموارد لأغراض التعاون الدولي. ودعوا إلى إتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمويل الأنشطة الميدانية للأمم المتحدة على أساس مستقر ومؤكد ويمكن التنبؤ به. ورأوا أن الضرورة تدعو أيضا إلى تصحيح الإختلال القائم بين حجم الموارد المخصصة لعمليات حفظ السلم، والأنشطة المساعدات الإنسانية الطارئة من جانب والموارد المخصصة للتنمية من جانب آخر.

٢٥٤- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن النظام النقدي والمالي الدولي السائد لم ينجح فى تلبية متطلبات بلدان عدم الإحياز، والبلدان النامية الأخرى، أو فى حفز نمو إقتصادي عالمى مستقر، أو فى توفير مناخ مالى يؤدى إلى تحقيق نمو إقتصادى وتنمية بصورة مطردة. ويتعين إضفاء الطابع الديموقراطى على المشاورات وعمليات صنع القرار فى المؤسسات النقدية والمالية متعددة الأطراف. فالمشاركة المحدودة للبلدان النامية فى مثل هذه المشاورات والعمليات تعنى استمرار عدم الإهتمام عموماً بمصالحها واحتياجاتها.

٢٥٥- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن عولمة الأسواق المالية وتقلب التدفقات المالية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف مما له تأثير معاكس معين على البلدان النامية، يدعوان، ضمن عوامل أخرى، إلى إجراء إصلاح للنظام النقدي والمالي الدولي. وأكدوا أن أى تقييم لأداء هذا النظام واتخاذ أى تدابير بهدف إصلاحه يجب أن يتم بمشاركة البلدان النامية. وفى هذا السياق، رأوا أنه يلزم إجراء إستعراض حكومى دولى أساسى لمؤسسات بريتون وودز. إذ يتعين استعراض قواعد ومسئوليات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمصارف الإقليمية على نحو متكامل ضمن الإطار الكلى للأمم المتحدة. كذلك ينبغى إجراء هذا الإستعراض على أساس تعدد حقيقى لأطراف، ومن خلال عملية ديموقراطية.

٢٥٦- وصادق رؤساء الدول أو الحكومات على فكرة تشكيل فريق وزارى بمشاركة وزراء من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ليستعرضوا بصورة مشتركة أداء النظام النقدي والمالي الدولي وصياغة توصيات بهدف إصلاحه. ويجب توجيه عملية الإصلاح، ضمن جملة أمور، إلى دعم متطلبات البلدان النامية وأن يعزز هذا الإصلاح التفاعل والتعاون بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة الأمم المتحدة. كما صادقوا على المبادرة الخاصة بالدعوة إلى مؤتمر دولى بشأن تمويل التنمية بغية معالجة المسائل الخاصة بتدفقات رأس المال، وتعبئة الموارد وما تواجهه البلدان النامية من قيود ومخاطر.

الديون الخارجية

٢٥٧- لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق أن أعباء الديون وخدمة الدين المتراكمة التى يتحملها كثير من البلدان النامية، وبخاصة أكثر البلدان مديونية، قد إزدادت بدرجة كبيرة خلال العقد الأخير، وهى أبعد ما

تكون عن الحل. إن العمليات المتكررة لإعادة جدولة ديون هذه البلدان تحرف الموارد الشحيحة عن معالجة مشاكل التنمية والتخفيف من حدة الفقر. وأعربوا عن أسقهم لأن معظم البلدان النامية لاتزال تعاني من أزمة الديون على الرغم من بعض التدابير التي إتخذت كجزء من الإلتزامات التي تم الإتفاق بشأنها خلال تلك الفترة. وأعربوا عن قلقهم العميق أزاء الآثار السلبية للديون الخارجية المفرطة التي تؤثر على قدرة البلدان النامية على تحقيق نمو اقتصادى وتنفيذ برامج امائية.

٢٥٨- وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات أنه لايمكن إيجاد حل لمشكلة الديون إلا من خلال مفاوضات بيم المدنيين والداننين تضع فى اعتبارها كل أبعاد المشكلة، وتتجاوز حدود اتخاذ تدابير جديدة لتخفيف عبء الدين، وذلك بكفالة تحويل صاف للموارد المالية إلى البلدان المدينة، ومن ثم توفير القوة الدافعة للنمو الإقتصادى. وتحقيقا لهذا يتعين بذل الجهود اللازمة لتوفير بيئة اقتصادية دولية مواتية عن طريق دعم التعاون الدولى وذلك من خلال جملة أمور من بينها تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتحسين معدلات التبادل التجارى وفرص الحصول على التكنولوجيا، والإفادة من النظام المالى والنقدى الدولى من زاوية إستقراره ونوفير السيولة، فضلا عن تحويل موارد جديدة وإضافية من أجل تحقيق النمو الإقتصادى والتنمية فى البلدان النامية.

٢٥٩- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن التدابير التى يمكن أن تعدد الإستقرار السياسى وإمكانيات التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى بلدان عدم الإنحياز والبلدان النامية الأخرى لن تشكل بديلا صالحا عن حل دائم لمشكلة الديون. كما يجب أن يشمل أى نهج يتبع كل أنواع الديون، بما فيها الديون متعددة الأطراف، وكل البلدان النامية المدينة، وأن يتضمن تدابير تهدف إلى وضع ترتيبات نهائية لتخفيض عبء ديونها على نحو يتيح لها استئناف نموها الإقتصادى وتنميتها وذلك من خلال قيام المجموعة الرئيسية من البلدان المتقدمة النمو الدائنة بما فيها الجهات الدائنة متعددة الأطراف بتخفيض ذى مغزى لكل فئات الديون. ودعوا إلى التوسع فى تطبيق الآليات التى أسفرت عن نتائج ايجابية مثل مبادلات الدين بمشاريع التنمية الإجتماعية، وذلك دون التخلّى عن الحلول الأكثر استدامة مثل تخفيض و/ أو إلغاء الديون.

٢٦٠- ورأى رؤساء الدول أو الحكومات أن تخفيف عبء الديون التجارية يستلزم من البلدان المتقدمة النمو الدائنة زيادة الموارد المخصصة للمؤسسات المالية الدولية لأغراض تخفيض خدمة الديون كأحد التدابير

التي يمكن اتخاذها. وشددوا على ضرورة إلغاء البلدان المتقدمة النمو لديونها الثنائية المستحقة على البلدان منخفضة الدخل المثقلة بالديون، وأقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى التي تواجه صعوبات خاصة. كما دعوا البلدان المتقدمة النمو الدائنة إلى إجراء تخفيض جوهري في الديون الثنائية المستحقة على البلدان النامية الأخرى.

٢٦١- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات الحاجة إلى استمرار نادى باريس في تطبيق تدابير تستهدف تخفيض الديون الثنائية، بما في ذلك الغاؤها وغير ذلك من تدابير تخفيف عبء الدين، وتوسيع نطاق تلك التدابير بحيث تشمل بلدانا نامية مختلفة، وزيادة تدفق الموارد الميسرة إلى البلدان التي تواجه صعوبات خاصة.

٢٦٢- ومن أجل تخفيض الديون متعددة الأطراف المستحقة على بلدان عدم الإحتياز والبلدان النامية الأخرى، أوصى رؤساء الدول أو الحكومات بالنظر جدياً في إمكانية استخدام حقوق السحب الخاصة والإحتياطي الذهبي لصندوق النقد الدولي دون إلحاق أى ضرر بالبلدان النامية المنتجة للذهب، وغير ذلك من الأساليب، لتحقيق تخفيض للديون متعددة الأطراف. كما أوصوا بتعزيز المساعدات المالية التي يقدمها صندوق النقد الدولي وتحويلها إلى مساعدات مالية طويلة الأجل بشروط ميسرة، وإعادة جدولة قروض البنك الدولي الخاصة بالتكيف الهيكلي، وتحويلها إلى قروض طويلة الأجل، وإتخاذ تدابير معاكسة للتدابير التي يطبقها نادى باريس.

٢٦٣- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات البلدان المتقدمة النمو الدائنة إلى منح حوافز للبلدان التي استمرت، بتكلفة اجتماعية وسياسية ضخمة، في الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية. وذكروا أنه في حالة الديون التجارية المستحقة على هذه البلدان، يتعين إبداء قدر أكبر من المرونة في تطبيق التدابير التي نصت عليها مبادرة برادى.

العالم والتكنولوجيا

٢٦٤- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تقديرهم الحار لجمهورية كولومبيا للمنحة القيمة التي قدمها هذا البلد للجنس البشري والتي تتمثل في اللقاح الكولومبي المضاد للملاريا والذي أعده البروفيسور ماتيويل إلكين باتا رويو موريللو وقدمه إلى منظمة الصحة العالمية لتوزيعه وإستخدامه في البلدان النامية.

وأكدوا أن هذه المبادرة القيمة مثال واضح للتضامن والتعاون بين الجنوب والجنوب تستفيد منها أساسا بلدان حركة عدم الإحياز وبخاصة أكثر الشعوب تضررا فى أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى.

٢٦٥- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن تقدم البلدان النامية يتوقف على حصولها على التكنولوجيا وعلى مستوى قدرتها المحلية على تطويرها. فبلدان عدم الإحياز والبلدان النامية الأخرى تتعرض للتهميش بسبب الحيولة بينها وبين المشاركة فى الثورة التكنولوجية. إن حيازة التكنولوجيات بالإضافة إلى القرار الخاص باختيار المناسب منها لاحتياجات محددة يعد حقا مشروعاً للبلدان النامية. ودعوا البلدان المتقدمة النمو إلى تشجيع وتعزيز نقل التكنولوجيات والخبرة التقنية الجديدة إلى البلدان النامية. ويجب تمكين البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيا المتطورة التى تعد عنصرا حاسما فى تنميتها الزراعية والصناعية وكذلك فى قدرة صادراتها على المنافسة. ويجب ألا يحال بينها وبين إستخدامها للأغراض السلمية والإتمائية بدعوى الإستخدام المزدوج لهذه التكنولوجيات.

٢٦٦- وعلق رؤساء الدول أو الحكومات أهمية خاصة على نقل تكنولوجيات سليمة ومأمونة بيئيا. ورأوا ضرورة توجيه المفاوضات التى تجرى بهذا الشأن نحو حيازة تكنولوجيات جديدة بشروط تفضيلية وميسرة، وتدعيم قدرة البلدان النامية على استغلالها بشكل كامل.

٢٦٧- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة تشجيع التعاون التكنولوجى من خلال آليات جديدة للشراكة بين البلدان الموردة والبلدان المتلقية، ونحسين القدرة المحلية على رفع عجلة التطور العلمى، وتسهيل إفادة المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم من تطور التكنولوجيا. وأوصوا باتخاذ تدابير تستهدف تيسير الحصول على التكنولوجيات المملوكة ملكية عامة، وتدعيم آليات الأمم المتحدة، وبخاصة الإنكناد، وحتى تستطيع الوفاء بولاياتها فى هذه الميادين بصورة مرضية. وأكدوا أنه لا يمكن ترك مسألة نقل التكنولوجيا لآليات السوق أو فى أيدي القطاع الخاص وحده. ومن ثم ينبغى للدولة أو تقوم بدور هام فى تعزيز التعاون الدولى فى هذا الميدان.

٢٦٨- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم أزاء التدابير الرامية، لغايات سياسية، إلى سد الطريق أمام نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. إن ما تفرضه البلدان الصناعية المتقدمة من قيود على تصدير التكنولوجيا ذات الإستخدام المزدوج، والأنواع الأخرى من التكنولوجيا الحساسة يجب ألا يستغل فى منع

حصول البلدان النامية على التكنولوجيا للأغراض السلمية و الإنمائية. وأكدوا أن البلدان النامية هي وحدها التي تقرر نوع التكنولوجيات الملائمة لثرواتها واحتياجاتها من الموارد.

٢٦٩- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن تطبيق الإجراءات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية يجب أن يراعى احتياجات البلدان النامية حتى لا يؤثر، بصورة سلبية، على مصالح بلداننا المالية والتجارية والتكنولوجية والأمنية. وذكروا أن حماية الملكية الفكرية يجب أن تستكمل بإجراءات موجهة نحو حفظ عملية إستحداث تكنولوجيات محلية جديدة، وتكنولوجيات ناشئة بشروط مواتية.

٢٧٠- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات إلى تنفيذ برنامج عمل فيينا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية تنفيذا كاملا، ودعوا جميع البلدان وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، وكذلك المؤسسات الدولية الى بحث التدابير اللازمة لتنشيط نظام الأمم المتحدة بتمويل عملية تسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية، على نحو ما ورد في برنامج عمل فيينا. وفي هذا السياق، أكدوا أيضا أهمية الدور الذي تضطلع به لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية وحثوا على ضرورة تدعيمها.

٢٧١- كما سلم رؤساء الدول أو الحكومات بالحاجة إلى مواصلة دعم جهود البلدان النامية في ميدان العلم والتكنولوجيا بسبل عديدة من بينها المؤسسات المالية متعددة الأطراف، ونقل التكنولوجيا بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعم نظم المعلومات المعنية بالتكنولوجيات السلمية بيثيا.

التصنيع

٢٧٢- إتفق رؤساء الدول والحكومات على أن التصنيع لا يزال هو العنصر الرئيسى فى التنمية الاقتصادية وأن النجاح الاقتصادى، فى الاقتصاد المعاصر ذى الطابع العالمى، يقتزن بالقدرة التنافسية فى الميدانين الصناعى والتكنولوجى. ورأوا أن أهمية "اليونيدو" زملاءمتها تكمن فى استمرارها فى تزويد أعضائها بخدمات لها أهمية جوهرية فى تنميتها الصناعية. إن قدرتها الفريدة على إجراء تحليل محايد ومستقل للمسائل العالمية والإقليمية والوطنية والقطاعية المؤثرة فى التنمية الصناعية تعد مصدر معلومات ونصح بالغ القيمة للحكومات. كما أن ثروتها من المعلومات الخاصة بالتكنولوجيات والعمليات الصناعية تمثل رصيذا قيما للبلدان النامية فى جهودها الرامية إلى إنشاء وتحديث مرافق صناعتها التحويلية.

٢٧٣- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بجهود "اليونيدو" المستمرة لتركيز مواردها وأنشطتها على اهتمامات البلدان النامية ذات الأولوية، ومن بينها سد احتياجات الفقراء مثل توفير فرص العمل وتخفيف حدة الفقر من خلال التنمية الصناعية، وعلى تعزيز التنمية الصناعية المستدامة ببنيا من خلال الإنتاج النظيف والامن، وكفاءة الطاقة، وكذلك على تحسين قدرة الصناعات فى البلدان النامية على المنافسة دوليا فى سياق تحرير التجارة وعولمة الإنتاج وتدفقات رأس المال وعلى تنمية الموارد البشرية اللازمة للنمو الصناعى المطرد، وتعزيز التعاون الدولى فى ميدان الاستثمارات والتكنولوجيا الصناعية.

٢٧٤- وإعترف رؤساء الدول أو الحكومات، نظرا للحالة الحرجة الحالية التى تمر بها "اليونيدو"، بضرورة دعم ولاية ووجود هذه المنظمة، وإجراء عملية إعادة تشكيلها بطريقة لا تهدد البرامج ذات الصلة بالبلدان النامية على الصعيدين الوطنى والإقليمى. ونظرا للقيود المالية الجديدة المفروضة على ميزانيتها العادية، دعوا البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها فى هذا الشأن. كما تتعهد الجول الأعضاء بتحمل نصيبها من المسؤولية حسب قدرتها على الإسهام. وحثوا كل أعضاء حركة عدم الإحياز على المشاركة بنشاط فى المؤتمر العام لليونيدو (فيينا، ديسمبر/كانونو الأول ١٩٩٥) والإسهام بصورة إيجابية فى المواعمة بين برامج موصفيها وميزانيتها على نحو قابل للإستمرار.

الأغذية والزراعة

٢٧٥- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق ازاء استمرار تدهور حالة الأغذية والزراعة فى البلدان النامية. ورأوا أن من واجبهم منح أولوية عليا فى جدول الأعمال الدولى لحل المشاكل الغذائية والزراعية، والدعوة إلى أن تتخذ البلدان الأعضاء فى الحركة التدابير اللازمة للمساهمة فى حل مشاكل الجوع فى العالم. وأكدوا أن تحقيق الأمن الغذائى يجب أن يكون هدفا رئيسيا لعملية التنمية. كما رأوا أن من مظاهر التناقض أنه على الرغم من تحقيق نمو فى الإنتاج الغذائى العالمى، فإن عدد المتضررين من الجوع وسوء التغذية قد ارتفع بصورة حادة خلال الأعوام الماضية. ويتيح الوضع العالمى الجديد فرصة لإدارة الموارد بإنتاجية أكبر بغية تحقيق الأمن الغذائى، وبخاصة بالنسبة لأشد السكان فقرا وأكثرهم ضعفا. ودعوا منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الوكالات المتخصصة المعنية التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية متعددة الأطراف إلى تقديم مساعدات لها الأولوية إلى بلدان عدم الإحياز والبلدان النامية الأخرى من أجل تدعيم برامجها الخاصة بالأمن الغذائى.

٢٧٦- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً أن الحق فى الحصول على الغذاء حق أساسى من حقوق الإنسان، وأن تعزيز هذا الحق يمثل واجباً أخلاقياً على المجتمع الدولى. لذلك فقد وفضوا بحزم استغلال الغذاء كوسيلة للضغط الاقتصادى أو السياسى.

٢٧٧- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه على الرغم مما حققته دولة أوروغواى من تقدم، فإن الاتفاقات الخاصة بالزراعة ستؤدى فقط إلى تحرير جزئى للتجارة وسوف تستمر الإختلالات الخطيرة فى أسواق السلع الزراعيو حتى بعد تنفيذها بصورة كاملة. وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء ما تخلفه هذه الإتفاقات من آثار سلبية على أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية. ومن ثم فقد رأوا أن الضرورة تدعو إلى إجراء دراسات بشأن تأثير النظام التجارى متعدد الأطراف الجديد فى توفير الأغذية، وبشأن عواقبه المحتملة على الأمن الغذائى، وبخاصة فى البلدان النامية.

٢٧٨- وصدق رؤساء الدول أو الحكومات على الدعوة إلى مؤتمر قمة عالمى بشأن الأغذية بغية تعزيز التعاون الدولى فى هذا الميدان ووضع برنامج عمل بشأن الأمن الغذائى. وأكدوا أن الحركة ستحتاج إلى اتخاذ موقف موحد إزاء هذه المبادرة، الأمر الذى سيتطلب عملاً منسقاً يقوم به وزراء الزراعة فى إطار مؤتمر القمة وفى أعماله التحضيرية.

البيئة والتنمية

٢٧٩- أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أولوية وتعتبر حقاً أساسياً للبلدان، ومن ثم فإن التنمية المستدامة لا بد من النظر إليها فى الإطار الأوسع للنمو الاقتصادى المطرد. وللدول الحق السيادة فى استغلال مواردها وفقاً لسياساتها البيئية والإجمائية.

٢٨٠- إن حماية البيئة، والنمو الإقتصادى المطرد والتنمية المستدامة يتطلبان تعاوناً دولياً قائماً على مبدأ تقاسم المسئوليات مع تباينها. وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أنه بينما ترتبط المشاكل البيئية للدول المتقدمة النمو بأنماط للإستهلاك والإنتاج غير المستدامة، فإن المشاكل البيئية التى تعاني منها البلدان النامية هى إلى حد كبير نتاج الفقر والتخلف، وامكانياتها الفنية والمالية المحدودة. ولذلك أكدوا ضرورة أن تمثل كل من حماية البيئة والنمو الاقتصادى عنصر دعم للآخر. وعلى الرغم من إعلان ريو، وجدول أعمال

القرن ٢١، والصكوك الدولية الأخرى المعنية بالمسائل البيئية تشهد على ظهور روح جديدة للمشاركة والتعاون بشأن قضايا البيئة، فإنهم قد أعربوا عن قلقهم لأن ثلاث سنوات قد مضت منذ انعقاد قمة الأرض، ولم يتم بعد تخصيص الموارد اللازمة لتحويل هذه الإلتزامات إلى واقع.

٢٨١- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن إلتزامهم بإجراء عمليات تحضير شاملة بالتعاون مع مجموعة السبعة والسبعين للدورة الخاصة للجمعية العامة المعنية باستعراض الإلتزامات والنوصيات والإتفاقات الخاصة ببرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية المقرر عقدها فى عام ١٩٩٧.

٢٨٢- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بانعقاد المؤتمر الأول لأطراف الإتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والمؤتمر الأول لأطراف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع الإحيائى. وأعربوا عن تقديرهم لحكومة أندونيسيا لإستضافتها المؤتمر الثانى لأطراف الإتفاقية المتعلقة بالتنوع الإحيائى فى جاكارتا فى الفترة من ٦ إلى ١٧ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٥. وحثوا البلدان الأعضاء على المشاركة النشطة فيه. كما حثوا جميع الجول الأعضاء على تأييد اعتماد بروتوكول بشأن السلامة الإحيائية يرفق بإتفاقية التنوع الإحيائى.

٢٨٣- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات، مع الارتياح، إختتام المفاوضات بشأن الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر خاصة فى أفريقيا فى يونيو/حزيران ١٩٩٤، وكذلك إعلان الجمعية العامة إعتبار ١٧ يونيو/حزيران يوما عالميا لمكافحة التصحر. وبالإضافة إلى ذلك، حثوا المجتمع الدولى على العمل من أجل تنفيذ هذه الإتفاقية، وملاحقتها الإقليمية، وكذلك القرار الخاص بالعمل العاجل من أجل أفريقيا بصورة كاملة وفعالة وبخاصة عن طريق توفير موارد مالية جديدة وإضافية، كما حثوا على المشاركة بصورة نشطة فى الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف المقرر عقده فى يونيو/حزيران ١٩٩٧. وطالبوا الجول الموقعة، التى لم تنضم أو تصدق بعد على الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر بأن تفعل ذلك، بغية التأكيد بسرمان هذه الاتفاقية.

٢٨٤- وصدق رؤساء الدول أو الحكومات على القرارات التى إعتمدت فى إطار اتفاقية بازل التى تحظر، بنهاية عام ١٩٩٧، نقل جميع النفايات الخطرة عبر الحدود من جميع البلدان أعضاء منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية إلى بلدان ثالثة، وطالبوا بتنفيذ الاتفاقية بدقة وقوة. وأعلنوا أن البلدان الفقيرة لا تحتل التحول

إلى مستودع للنفايات الخطرة التي تولدها أنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدامة للبلدان أعضاء المنظمة آتفة الذكر.

٢٨٥- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بتخصيص موارد مالية جديدة وإضافية، وإعتماد تدابير تمكن من نقل التكنولوجيات السليمة بينيا بشروط تساهلية وتفضيلية، وكذلك من خلال التعاون العلمى والتقنى، ونشر المعلومات الصحيحة.

٢٨٦- ونوه رؤساء الدول أو الحكومات على وجه الخصوص بالتطورات الخاصة باعادة تشكيل مرفق البيئة العالمية ورأوا أن الضرورة تدعو الى زيادة الموارد المخصصة لهذه الآلية بصورة ملحوظة لضمان تحقيق أهدافها كاملة. وأكدوا الحاجة إلى اتخاذ قرارات المرفق بطريقة ديمقراطية وشفافة. وألزموا أنفسهم بالإستمرار فى دعم إسهامهم المشترك فى أنشطة المرفق من أجل حماية مصالح البلدان النامية، فى مجالى توجيه سياسات المرفق وتخصيص الموارد المالية.

٢٨٧- وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات أن مرفق البيئة العالمية يجب ألا يكون الآلية الوحيدة لتمويل التنمية المستدامة، وأشاروا إلى ضرورة الإصرار على تحديد مصادر أخرى لموارد مالية جديدة وإضافية.

٢٨٨- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم إزاء لجوء البلدان المتقدمة النمو، سواء مباشرة أو من خلال المؤسسات الدولية، إلى الذرائع البيئية لزيادة العقوبات أمام التجارة، والتدخل فى الشؤون الداخلية للبلدان النامية، وفرض المشروطيات على المساعدات الرسمية، وتمويل التنمية، فى حين تستمر أنماطهم الاستهلاكية والانتاجية غير المستدامة فى الاضرار الحاد بالبيئة. وأكدوا أنه لم يحدث أبدا أن كان لاتخاذ تدابير معوقة للتجارة من جانب واحد على أساس هذه الذرائع أى غسهام إيجابى فى الحفاظ على البيئة، بل إنه على العكس قد أدى إلى إضعاف النظام التجارى متعدد الأطراف بصورة خطيرة.

٢٨٩- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية التنوع الإحيائى باعتباره ثروة استراتيجية للبلدان النامية، سواء من زاوية قيمتها الحالية أو المحتملة، واتفقوا على أن إدارة هذه الثروة والحفاظ عليها بكفاءة هو أمر ضرورى للتنمية المستدامة، خاصة فى أكثر مجالات الإقتصاد الوطنى أهمية مثل استغلال الغابات،

والزراعة، وصيد الأسماك، والصحة والصناعة والسياحة. وأحاطوا علما بتقديم غيانا منحة قدرها مليون فدان من أراضي الغابات المطيرة البكر لأغراض البحث العلمى الدولى وستصبح بذلك ملكا للمجتمع العالمى كله.

٢٩٠- ولهذا، فقد دعا رؤساء الدول أو الحكومات أعضاء حركتنا إلى العمل على تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعنية بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الإرتحال.

٢٩١- كما أكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية التكنولوجيا المطبقة فى مجال التنوع الإحيائى كوسيلة لازمة لضمان الحصول على الفوائد الناجمة عن زيادة الانتاجية فى الزراعة، أو عن وجود منتج جديد أفضل، بحيث تشكل مصدرا للأمن الاقتصادى والغذائى للأجيال القادمة. وإعتبروا أنه من الضرورى إعداد إطار مناسب لضمان اشتراك عادل ومتكافىء للبلدان الموردة للموارد الوراثية فى مشروعات البحث والتطوير، وكذلك فى الفوائد والنتائج الناجمة عن هذه العملية.

٢٩٢- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أنه وفقا لإتفاقية التنوع الإحيائى ينبغى لعملية نقل التكنولوجيا، والجهود الرامية إلى إقامة نظام دولى لحماية حقوق الملكية الفكرية، بما فى ذلك الحقوق الخاصة بالسلع وعمليات التجهيز، أن تكفل توزيعا عادلا للفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الوراثية. وفى هذا السياق أشاروا إلى أن البلدان النامية تمتلك نسبة كبيرة من التنوع الإحيائى فى هذا الكوكب. وأكدوا كذلك على وجوب احترام القواعد العادات الخاصة بالمجتمعات المحلية، وضرورة إدراجها ضمن القواعد الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، على ألا يشكل الوصول إلى السوق آلية لفرض تلك القواعد.

٢٩٣- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه نظرا للإفتقار إلى الهياكل الأساسية الكافية لمنع الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها وتوفير أعمال الإغاثة فى البلدان النامية، لا تزال هذه البلدان الرئيسية للكوارث الطبيعية. وأوصوا بلدان عدم الإحياز بمتابعة تنفيذ إستراتيجية يوكوما من أجل عالم أكثر أمنا، وتكثيف التعاون فيما بينها فى هذا الميدان. كما أشاروا إلى أن تحقيق التقدم فى التنمية الاقتصادية من شأنه المساهمة فى بناء الهياكل الأساسية اللازمة للحد من الكوارث فى البلدان النامية، كما أن الموارد الميسرة الشروط بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا يمثلان عنصرا حاسما فى دعم جهودها فى هذا الشأن.

٢٩٤- وأقر رؤساء الدول أو الحكومات بأن مسألة المياه فى العالم تمثل مشكلة ذات طابع إستراتيجى عالمى. فإحتياطى المياه فى العالم يتناقص بإستمرار فى حين تتزايد إحتياجات البشر بصورة هائلة. وما لم يتم تصحيح الوضع، قد يصبح النقص الحاد فى الموارد المائية ومياه الشرب سببا فى إضطرابات إجتماعية ونزاعات دولية. وفى هذا الصدد ينبغى للمنظمات الدولية المختصة، ومنها بوجه خاص الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بذل جهود مكثفة لحشد ونعيم إستخدام التقنيات المتصلة بهذا الموضوع مثل تنقية المياه المستخدمة وتحلية مياه البحر بتكلفة إقتصادية تنافسية إلى أقصى حد ممكن. وفى ميدان التعاون الدولى، يتعين إيلاء مسألة المياه أولوية عليا، وتخصيص موارد كافية خلال إعداد برامج وميزانيات المنظمات الدولية ذات الإهتمام.

التعاون بين الجنوب والجنوب

٢٩٥- أكد رؤساء الدول أو الحكومات أن التعاون بين الجنوب والجنوب يمثل آلية أساسية لدفع عجلة النمو والتنمية الإقتصادية مما يعزز من دينامية الاقتصاد الدولى ويعزز إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية. ان التعاون بين الجنوب والجنوب يهيئ فرصا جديدة للتوسع فى التجارة والاستثمار، وللوصول إلى الموارد المالية ونقل التكنولوجيا ولتنمية الموارد البشرية والأشكال الأخرى من التعاون الاقتصادى والتقى والعلمى. وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات أن تغذية روح الإعتماد الجماعى على الذات والأخذ باستراتيجيات مشتركة سيكفلان التنفيذ الفعال للبرامج الإجتماعية الاقتصادية القائمة على أساس مبادراتها السياسية الذاتية. ولذلك فقد أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد تأكيدا قويا لإلتزامهم بتكثيف التعاون بين الجنوب والجنوب بقصد تحقيق البلدان النامية قدرا أكبر من الاعتماد الجماعى على الذات.

٢٩٦- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم لما أحرز من تقدم فى مجال التعاون الثنائى ودون الاقليمى والاقليمى وفى التكامل فيما بين بلدان الحركة. إن قوة دفع جديدة للتعاون والتكامل، بالإضافة إلى إنشاء وتعزيز المنظمات والهيئات دون الاقليمية والاقليمية، من شأنه أن يسهم فى إرساء منطلق أكثر صلابة للتفاوض والحوار مع البلدان المتقدمة النمو. غير أن رؤساء الدول أو الحكومات قد لاحظوا أن طاقات وإمكانات التعاون بين الجنوب والجنوب لاتزال بعيدة عن التحقق الكامل.

٢٩٧- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالموافقة، دو التصويت، على القرار ٩٦/٤٩ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي شاركت في تبنيه حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، بشأن عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون بين الجنوب والجنوب، وأعربوا عن تأييدهم الحازم لعقد ذلك المؤتمر في موعد أقصاه عام ١٩٩٧. وناشدوا لجنة التنسيق المشتركة لحركة عدم الانحياز ولمجموعة الـ ٧٧ أن تعد مشروع برنامج عمل يصلح أساسا للتفاوض في المؤتمر.

٢٩٨- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بإعتماد الدورة التاسعة للإجتماع رفيع المستوى المعنى بالتعاون التقنى بين البلدان النامية وثيقة "التوجيهات الجديدة للتعاون التقنى بين البلدان النامية" استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩. وتدعو التوجيهات الجديدة إلى إعادة توجيه التعاون التقنى بين البلدان النامية بما يمكنهم من التركيز على مبادرات إستراتيجية ذات تأثير إنمائى رئيسى على عدد كبير من البلدان النامية. وخلال هذا العمل ينبغي به أن يركز على مسائل إنمائية رئيسية مثل التجارة والاستثمار والديون والبيئة وتخفيف حدة الفقر والإنتاج والعمالة فضلا عن تنسيق وإدارة الإقتصاد الكلى. وإتفقوا على أن أحد العناصر الرئيسية للنجاح فى تنفيذ "التوجيهات الجديدة للتعاون التقنى بين البلدان النامية" يتمثل فى الربط التنفيذى بين التعاون التقنى بين البلدان النامية والتعاون الإقتصادى بين البلدان النامية. وفى هذا الصدد دعوا لجنة التنسيق المشتركة لحركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين إلى صياغة توصيات بإسهام من مركز الجنوب بشأن تنفيذ "التوجيهات الجديدة".

٢٩٩- وفى سبيل تسهيل وتعزيز البرامج والمشروعات بين الجنوب والجنوب، كرر رؤساء الدول أو الحكومات الاعلاب عن اقتناعهم بأن الأساليب التطورية والثلاثية الأطراف التى ثبتت فعاليتها من قبل، ينبغي إستكشافها وتنفيذها بشكل مكثف. ونوهوا كذلك بأنه - عند دفع عجلة تلك البرامج والمشروعات - ينبغي مراعاة ما يمكن أن تقدمه البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات متعددة الأكراف المعنية بالأمر، من تأييد ومساعدة، بما فى ذلك تقديم الموارد المالية وفقا لأهداف التعاون بين الجنوب والجنوب.

٣٠٠- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم للمقرر الذى يقضى باعطاء قوة دفع جديدة لبرنامج العمل بشأن التعاون الإقتصادى فى حركة عدم الانحياز، إذ أن النشاطات المبذولة فى إطار ذلك البرنامج قد تأثرت بنقص الموارد المالية وبفقدان الاهتمام من جانب البلدان الأعضاء. ورأى رؤساء الدول أو

الحكومات أنه من الضروري تحديد أولويات، وتوجيه الأعمال نحو أهداف تحدد بمزيد من الوضوح، ووضع مواعيد قصوى صارمة لتنفيذ المشروعات، وتبسيط نشاطاتها. ورأوا أن المؤسسات والآليات التي أنشأها البرنامج ذات أهمية خاصة ولذا فهي جديرة بمساعدة كاملة منهم. وبالإضافة إلى ذلك أعربوا عن الحاجة إلى إيجاد صلات متينة وفعالة بين تلك المؤسسات والآليات، وذلك في سبيل تسهيل إقامة شبكة فعالة لتبادل المعلومات ومن بين ذلك المواعمة بين قدرات واحتياجات البلدان النامية في ميدان المساعدة التقنية وتقاسم الخبرات، وللتزموا، في هذا السياق، بتنشيط الاجتماعات في إطار برنامج العمل بشأن التعاون الإقتصادي" من أجل تجديد نشاطها وتنفيذ برامجها.

٣٠١- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات كذلك على ضرورة توسيع التجارة فيما بين بلدان عدم الانحياز ولما كان النظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية هو وسيلة هامة لتعزيز وتوسيع تبادل التجارة فيما بينها، فقد ناشدوا البلدان التي لم توقع بعد أو لم تصدق بعد على هذا الاتفاق أن تبادر إلى ذلك في أقرب وقت ممكن، ودعوا البلدان النامية الأخرى إلى الانضمام إليه. ودعوا إلى إختتام الجولة الثانية من المفاوضات الخاصة بنظام الأفضليات. وأحاطوا علما - مع التقدير - بعرض جمهورية كويا استضافة الاجتماع الوزاري للجنة التفاوض بعد إختتام الجولة.

٣٠٢- وأشار رؤساء الدول أو الحكومات إلى أنه - في سبيل الاستفادة من أفضليات النظام العالمي وتحقيق مزيد من المشاركة في الأسواق - سوف تحتاج البلدان النامية إلى تحديث قطاعاتها الإنتاجية وجعلها أكثر قدرة على التنافس. ومن المقترح، بالإضافة إلى ذلك، أن تسعى المصارف المركزية في تلك البلدان ووزارات مالياتها ومؤسساتها المالية إلى تحقيق مزيد من التفاعل في سبيل تعزيز التجارة وغيرها من نشاطات التعاون الإقتصادي بين الجنوب والجنوب ولاسيما فيما يتعلق بالأشكال الجديدة لتمويل التجارة ودعم ترتيبات السداد الثنائية والمتعددة الأطراف بين تلك البلدان.

٣٠٣- وإذ لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات التطور في القدرات المالية لبعض البلدان النامية فقد أشاروا إلى ضرورة تشجيع تدفقات الاستثمار المباشر بين البلدان النامية، من خلال التدابير الثنائية والمتعددة الأطراف، بشروط ملائمة وتنافسية، مما يؤدي بدوره إلى إيجاد أسواق أوسع نطاقا على الأصعدة الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والاقليمية.

٣٠٤- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن إقتناعهم بما يمكن أن يؤديه التعاون الإقتصادي والتكامل على الصعيد دون الإقليمي من دور هام في تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، وبين الجنوب والجنوب فضلاً عن إسهامه في السلم والأمن العالميين. ودعوا المجتمع الدولي الى تقديم دعمه الكامل الى جهود البلدان النامية الرامية الى توسيع نطاق التعاون والتنمية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي هذا الصدد أحاط رؤساء الدول أو الحكومات علماً بمؤتمر القمة الإقتصادي القادم المقرر عقده في عمان في الفترة من ٣٠ أكتوبر / تشرين الأول الى أول نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٥، وأعربوا عن أملهم في أن تسهم هذه القمة في تعزيز التعاون الإقتصادي الإقليمي والأقاليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفقاً لنتائج قمة الدار البيضاء المعقودة في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤.

٣٠٥- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بنتيجة "إجتماع وزراء بلدان عدم الانحياز المعنى بمسألة الديون والتنمية: تبادل الخبرات " الذي عقد في جاكارتا في أغسطس/آب ١٩٩٤. وسلموا بأن القدرة التفاوضية للبلدان المثقلة بالديون يمكن أن تزيد كثيراً إذا تمكنت من التعاون بشأن شتى جوانب مشكلة الديون. وتحقيقاً لهذا الغرض، وافقوا على مواصلة عقد إجتماعات شبيهة بالإجتماع الذي عقد في جاكارتا حتى تظل حالة الديون قيد الاستعراض المستمر، ولتبادل الآراء والخبرات، وكذلك لاتخاذ مواقف موحدة، ولتعزيز التعاون التقني بين البلدان النامية بشأن إدارة الديون وتقنيات التفاوض حول الديون وتقوية الترتيبات التعاونية الثنائية بين البلدان النامية في المسائل المتعلقة بالديون والتنمية.

٣٠٦- وركز رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا، ورحبوا - بارتياح - باعتماد مركز بلدان عدم الانحياز للعلم والتكنولوجيا البرنامج المعزز. ولاحظوا أنهم - في سبيل متابعة ذلك البرنامج وتنفيذه - تم القيام بعقد عدد من الاجتماعات وحلقات العمل وبرامج التدريب والمشروعات التعاونية فضلاً عن إصدار منشورات في مجالات ذات أولوية مثل الاستشعار من البعد في الزراعة، ووسائل مكافحة الملاريا، وزراعة الأسجة تجارياً والتكنولوجيا الاحيائية، والاتصالات السلكية واللاسلكية في الريف والتكنولوجيات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيات الرامية الى الاستعاضة عن المواد المستنزفة للأوزون. ونوهوا بأن مركز بلدان عدم الانحياز للعلم والتكنولوجيا يتطلب - مع ذلك - مستوى كاف من الالتزام والإسهام المالي حتى يستطيع أن يؤدي دوره ومهامه أداءً سوياً. ولذا دعوا بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية التي لم توقع بعد على النظام الاساسي للمركز الى القيام بذلك والى الانضمام لعضويته.

٣٠٧- وأشار رؤساء الدول أو الحكومات إلى أن إقامة مراكز إقليمية للعلم والتكنولوجيا وإنشاء شبكة من المؤسسات المتخصصة في البلدان النامية يمكن أن يعطى قوة دفع جديدة للتعاون التكنولوجى بين الجنوب والجنوب. ورأوا فى هذا السياق أن من المستصوب عقد إجتماع للخبراء فى العلم والتكنولوجيا لتبادل الخبرات والتوصل إلى توصيات تقدم لأعضاء الحركة. وأكدوا أهمية مساندة الاتفاقات الموجودة بين البلدان النامية بشأن تبادل المعلومات والخبرات فى مجال التكنولوجيا الإحيائية وحثوا البلدان النامية الأخرى على الانضمام الى تلك المبادرات.

٣٠٨- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات - مع الارتياح - تشكيل لجنة العلم والتكنولوجيا (كومستيك) بعد الاجتماعات الأولى التى عقدها خبراء من كثير من البلدان النامية فى أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤ فى اسلام آباد. ومن شأن هذه اللجنة أن تسهم فى تعزيز تشغيل الشبكات من أجل التعاون بين الجنوب والجنوب فى ميدان العلم والتكنولوجيا.

٣٠٩- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بنتائج مؤتمر وزراء الأغذية والزراعة لحركة عدم الانحياز بشأن الأمن الغذائى، المعقود فى بالى فى اندونيسيا من ٧ إلى ١١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٤. وأشاروا إلى أن المؤتمر بحث أبعاد ندرة الأغذية وحل المؤشرات المستقبلية المتعلقة بالعجز المستمر فى المنتجات الغذائية وحدد الحل الملائم لهذه المشكلة والذى يعتمد أساسا على القيام بعمل جماعى من أجل إستغلال الموارد غير المستغلة حاليا فى بلدان عدم الانحياز التى تملك إمكانيات كبيرة لإنتاج الأغذية. وفى هذا الصدد أكدوا ضرورة تكثيف عملية تنفيذ اعلان بالى وبرنامج العمل بشأن الأمن الغذائى لبلدان حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية وهو البرنامج الذى أقره المؤتمر.

٣١٠- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن الإعلام والاتصال يشكلان وسيلة أساسية للتنفيذ الفعال للمشروعات والبرامج بين الجنوب والجنوب. والتزموا بتسهيل توسيع وتوطيد الصلات بين البلدان النامية فى هذين المجالين من خلال تشجيع التعاون بين مراكزها المعنية بتبادل البيانات ولاسيما من خلال مركز تبادل البيانات الخاصة بالإستثمار والتجارة والتكنولوجيا بين بلدان الجنوب أو مركز سيت ديك فى كوالالمبور لتشجيع شبكات التجارة والإستثمار والتعاون التكنولوجى.

٣١١- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم بالتعاون بين الجنوب والجنوب فى مجال الإعلام والاتصال على أساس مبدأ الاعتماد على الذات. كما نادوا بتعزيز دور ومهام مجمع وكالات أنباء البلدان غير المنحازة (نائب) ومجمع إذاعات بلدان عدم الاحياز (بوناك) والتعجيل بعملية إنشاء مراكز الإعلام الدولية الجديدة التى أوصى بها المؤتمر الرابع لوزراء الاعلام والاتصال للبلدان غير المنحازة(كوميناك الرابع).

٣١٢- وأكدوا أن التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية يعد حافزا هاما لعملية التنمية. وفى هذا الصدد صادقوا على نتائج وتوصيات الاجتماع المشترك بين الخبراء وصانعى القرار حول استراتيجية النمو ذاتى الدفع الذى عقد فى جاكارتا، اندونيسيا، فى الفترة من ١٢ الى ١٥ يونيو/ حزيران ١٩٩٥. ورأوا أنه من المهم تعزيز وتدعيم برامج التعاون التقنى فيما بين البلدان النامية من أجل تشجيع التبادل المنتظم للمعلومات والخبرة فى مسائل التنمية مع تعزيز التمويل والدعم التقنى من جانب البلدان المانحة والمنظمات الدولية.

٣١٣- وصادقوا على إنشاء مركز للتعاون التقنى بين الجنوب والجنوب فى اندونيسيا باعتباره أحد السبل الحيوية والفعالة للنهوض بالتنمية والتعجيل بها فى البلدان النامية. كما ارتأوا أن المركز مكمل لمراكز حركة عدم الاحياز القائمة فضلا عن كونه جزءا لا يتجزأ من مساعى الحركة لدعم التعاون بين الجنوب والجنوب. وأكدوا من جديد أنه ينبغى للبلد المضيف للمركز الإبقاء على الترتيبات المالية القائمة للتعاون التقنى بين الجنوب والجنوب كنموذج لتمويل تشغيل المركز. وحثوا البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، بالإضافة الى المنظمات متعددة الأطراف والمنظمات الدولية، على الافادة من ترتيبات المركز.

٣١٤- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الحركة فى مجالات التعليم والتدريب التى تعد عوامل جوهرية فى التنمية الاقتصادية والإجتماعية. وأعلنوا التزامهم بتشجيع برامج المنح الدراسية وتبادل الطلبة مع زيادة مراكز الدراسات المتقدمة فى البلدان النامية.

٣١٥- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات إلى عقد مؤتمر لوزراء الثقافة فى الدول الأعضاء فى سنة ١٩٩٦ بغية تعزيز التعاون بينهم. وأكدوا الحاجة الى زيادة تقوية التعاون بين بلدان عدم الاحياز والبلدان النامية الأخرى فى مجالات الثقافة، ورحبوا فى هذا الصدد بما عرضته حكومة جمهورية كوريا

الديمقراطية الشعبية من استضافة المهرجان السينمائي الخامس لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى فى بيونغ يانغ فى سبتمبر/أيلول ١٩٩٦ وفقا لبرنامج العمل فى ميدانى التعليم والثقافة.

٣١٦- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم للنتائج التى أسفر عنها المؤتمر الخامس لوزراء العمل لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية المعقود فى أوائل عام ١٩٩٥ فى نيودلهى وخاصة القرار المعنى بتنفيذ برامج للتعاون فيما بين البلدان النامية فى مختلف المجالات الاقتصادية/ الاجتماعية ذات المغزى بالنسبة للعمل والعمالة. وصادقوا على قرار الوزراء بحشد وتجميع كفاءات البلدان النامية فى مجالات التعاون التى حددها إعلان دلهى ومشروع برنامج العمل.

٣١٧- كما رحب رؤساء الدول أو الحكومات بمزيد من الاهتمام بالمبادرة الواردة فى إطار المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة والمعنونة "شركاء فى قضايا السكان والتنمية: مبادرة الجنوب - الجنوب" وما تحقق من تقدم فى هذا المجال. ورأوا أنه من الضروري إنضمام جميع البلدان لهذه المبادرة وأن تحافظ بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية على التنسيق الفعال خلال مرحلة تنفيذ الاتفاقات التى توصل اليها المؤتمر. وتعهدوا بالنهوض بعملية تبادل المعلومات والخبرة فيما يتعلق بمناهج وتقنيات وأساليب تنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بالسكان.

٣١٨- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن التزامهم بالسعى نحو تعزيز ورفع فعالية تعبئة قطاعات الأعمال الحرة فى بلدان عدم الانحياز كى يتاح بذلك الاستفادة من قدراتها وكفاءتها المالية والإدارية والتكنولوجية فى النهوض بالتجارة والاستثمار وغيرها من أشكال التعاون بين الجنوب والجنوب. ومن أجل هذا تعهدوا بتوفير المرافق والدعم والحوافز اللازمة لتعزيز التعاون المباشر فيما بين دوائر الأعمال الحرة فى هذه البلدان من خلال عقد حلقات دراسية وموائد مستديرة لرجال الأعمال والنهوض بالمشروعات المشتركة وغيرها من الأنشطة التعاونية فى مجال الصناعة.

٣١٩- وأوصى رؤساء الدول أو الحكومات بالقيام بخطوات للتنسيق والمواءمة والتوحيد بين برنامج عمل كراكاس لمجموعة السبعة والسبعين وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي لحركة عدم الانحياز، أينما كان ذلك ممكنا، وذلك فى سبيل الاستفادة الكاملة من النشاطات التى يكمل بعضها بعضا وتحقيق المزيد من

الفعالية وتفادى ازدواجية الجهود. ورأوا أن للجنة التنسيق المشتركة" بين حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين دورا حيويا فى هذا الشأن.

٣٢٠- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح، ماتم احرازه من تقدم فى إقرار صلاحيات "لجنة التنسيق المشتركة" ونقلها الى طور التشغيل الفعلى. وأكدوا ضرورة تعزيز اللجنة كوسيلة لزيادة التنسيق والتعاون بين حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين وذلك لتعزيز مصالح ومواقف البلدان النامية فى مختلف المفاوضات والمحافل الدولية. ولاحظوا كذلك - مع التقدير - ما أحرزته "لجنة التنسيق المشتركة" السابقة الذكر من تقدم فى متابعة إهتمامات البلدان النامية كما ينعكس ذلك فى قيام رئيسى مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين - بوصفهما الرئيسين اللذين يتقاسمان رئاسة اللجنة المذكورة - بتقديم رسالة رئيس حركة عدم الانحياز الى رئيس قمة مجموعة الدول الصناعية السبع المنعقدة بهاليفاكس. وكذلك جهودهما المشتركة لتقوية موقف الحركة أثناء عقد الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأشاروا الى أن إجتماع اللجنة سوف يكون مفتوح العضوية على نحو ملائم للسماح بمشاركة أوسع من جانب جميع أعضاء الحركة ومجموعة السبعة والسبعين على السواء. ورأوا أنه من الضرورى إقامة تنسيق مماثل بين حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين فيما يتعلق بنشاطات الأمم المتحدة خارج نيويورك فى ميدان التنمية والتعاون الدولى، فى سبيل تعزيز التضامن والتعاون بين البلدان النامية.

٣٢١- وأوصى رؤساء الدول أو الحكومات بعقد اجتماع وزارى لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية حول التعاون بين الجنوب والجنوب. ودعوا كذلك منظمات وتجمعات التكامل والتعاون فى البلدان النامية الى الاجتماع فى موعد قريب لتبادل الخبرات واستطلاع خطط جديدة للتعاون ولوضع مقترحات توطئة للاجتماع الوزارى.

٣٢٢- واعترف رؤساء الدول أو الحكومات بأهمية دور ونشاطات "مركز الجنوب" وأكدوا التزامهم بإسداء المساعدة الكاملة للمركز المذكور لتمكينه من القيام الفعلى بمهامه وولاياته. وفى هذا الصدد رحبوا ببدء سريان اتفاق إنشاء المركز، ودعوا جميع بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية التى لم تنضم بعد الى الاتفاق المذكور، الى الانضمام اليه. ورحبوا كذلك بالنتيجة الايجابية للدورة الأولى لمجلس الممثلين فى مركز الجنوب، فى سبيل المزيد من تعزيز علاقة المركز وتعاونه مع حركة عدم الانحياز.

ودعوا الدول الأعضاء وسائر البلدان النامية إلى النظر فى المساهمة فى صندوق رأسماله بغية جعل المركز مكتفيا ذاتيا.

٣٢٣- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات مركز الجنوب إلى الاستمرار فى المساعدة فى تطوير وصياغة مواقف وآراء البلدان النامية فى القضايا العالمية المختلفة المتعلقة بالاقتصاد والتنمية والشؤون السياسية والاستراتيجية، وذلك لتقديمها الى شتى الاجتماعات والمؤتمرات ولاسيما، مايعقد منها تحت رعاية الأمم المتحدة.

الإعلام والاتصال

٣٢٤- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالنتائج التى أسفر عنها المؤتمر الرابع لوزراء الاعلام والاتصال للبلدان غير المنحازة (كوميناك الرابع) الذى انعقد فى شهر يونيو/حزيران ١٩٩٣ فى مدينة بيونغ يانغ وبحثوا التطور الراهن لحال العلاقات فى ميدان الإعلام والاتصال. وفى هذا الصدد اتفق الرؤساء على أن عدم المساواة واختلال الموازين فى هذا المجال من شأنهما أن يشوها صورة البلدان النامية، وأكدوا على الحاجة الماسة لإقامة نظام عالمى جديد للإعلام والاتصال على أساس مبادئ الإستقلال والتقدم والديمقراطية والتعاون المتبادل.

٣٢٥- وسلم رؤساء الدول أو الحكومات بأهمية دور المنظمات الدولية - بما فى ذلك اليونسكو - فى ايجاد الهياكل الأساسية للإعلام والاتصال فى بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية . وأبرزوا الحاجة الى التعاون مع هذه المنظمات الدولية وتنسيق موقف البلدان النامية إزاء المنظمات الدولية المعنية.

الحالة الاقتصادية الحرجة فى افريقيا:

٣٢٦- ناقش رؤساء الدول أو الحكومات الحالة الاقتصادية الحرجة فى افريقيا. وأحاطوا علماً بالجهود الحازمة التى تبذلها الحكومات والشعوب الأفريقية للتصدي للحالة الحرجة الراهنة فى افريقيا. إلا أن رؤساء الدول أو الحكومات قد أعربوا عن قلقهم العميق إزاء استمرار الحالة الاقتصادية الحرجة فى افريقيا. ولاحظوا أنه على الرغم من الاتفاقات والالتزامات العديدة بشأن هذه المسألة، لاتزال النتائج غير مشجعة، مما يعد مؤشرا على إفتقار المجتمع الدولى للإرادة الكافية لمعالجة المعوقات الاقتصادية للقارة بصورة فعالة. وحثوا المجتمع الدولى، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة على اعتماد وتعزيز

وتنفيذ التدابير الفعالة اللازمة لدعم جهود البلدان الأفريقية في عمليات الإصلاح الاقتصادي. وفي هذا الصدد أكدوا دعمهم للنداء الذي وجهه ملك المغرب وأيده آخرون من رؤساء الدول أو الحكومات الإفريقية بتطبيق مشروع مارشال لأفريقيا يستهدف تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا.

٣٢٧- وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بشكل خاص، أن توفر وسائل فعالة، من بينها موارد جديدة وإضافية، تستهدف تنمية القطاع الاجتماعي في البلدان الأفريقية بغية التخفيف من حدة الآثار المعاكسة المترتبة على تنفيذ برامج التكيف الهيكلي ذات التكلفة الاجتماعية الباهظة. كما رحبوا باعتماد الجمعية العامة لقرارها ٤٩/٤٢ ودعوا إلى تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات في موعده المقرر، وتعزيز الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصادات الإفريقية.

٣٢٨- كما أعربوا عن قلقهم إزاء المشاكل الناجمة عن الكوارث الطبيعية ومن صنع الإنسان، بما في ذلك الجفاف والتصحر، مما يفاقم الحالة في أفريقيا على الرغم مما بذل من جهود على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

٣٢٩- ومع التأكيد على أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة تعتمد أساسا على جهود البلدان الإفريقية ذاتها، فقد أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا أهمية المساعدة الخارجية بوصفها عنصر دعم مكمل جوهري. وفي هذا الصدد، صادقوا على التوصيات الواردة في إعلان القاهرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا الذي اعتمدته مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في مارس (آذار) ١٩٩٥. وكذلك في الصكوك الدولية الأخرى المتصلة بقضية التنمية في أفريقيا.

٣٣٠- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه على الرغم من عمليات إعادة جدولة الديون والإعفاء منها، فإن البلدان الإفريقية لا تزال مثقلة بعبء الديون المتزايد. وعلى الرغم من أن تطبيق "شروط نابلي" يعد خطوة مشجعة نحو حل مشكلة الديون الثنائية داخل نادي باريس، فإن ديون البلدان الإفريقية منخفضة الدخل ما برحت تشكل عقبة خطيرة أمام آفاقها الإنمائية. ومما يفاقم هذا الوضع التدفق السلبي للموارد التي تذهب إلى المؤسسات المالية متعددة الأطراف وإن الزيادة المطردة في حصة الديون المتعددة الأطراف المستحقة على هذه البلدان ضمن إجمالي ديونها القائمة، تتطلب إقرار أساليب ملائمة لإجراء

خفض فى تلك الديون. ومن ثم، فقد حثوا البنك الدولى - بالتعاون مع صندوق النقد الدولى - على إقامة آليات لاتسعى فقط الى ايجاد حلول دائمة وفعالة لمشكلة الديون متعددة الأطراف، وإنما توفر أيضا موارد تساهلية إضافية للبلدان المعنية.

أقل البلدان نموا:

٣٣١- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أسفهم ازاء عدم الوفاء بما تعهد به المجتمع الدولى من التزامات لمعالجة الأزمة المستمرة فى أقل البلدان نموا مما ترتب عليه إضرار خطير بجهودها الإنمائية. وخلال السنوات الأخيرة زاد تهميش أقل البلدان نموا كما زاد عددها.

٣٣٢- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عما يساورهم من قلق عميق إزاء الشكوك التى تكتنف تجديد موارد المؤسسة الإنمائية الدولية. ومن ثم فقد دعوا المجتمع الدولى وبخاصة البلدان المساهمة الكبرى، إلى أن تبدي قدرا أكبر من الإلتزام حيال المساعدات الإنمائية الدولية فى دورته العاشرة، والإسهام - على نحو أوفر- فى دورة التجديد الحادية عشرة، وتمويل البرنامج الخاص لمساعدة افريقيا بالقدر الكافى.

٣٣٣- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات إلى التنفيذ الفعلى والكامل والعاجل لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا فى التسعينات، بغية تيسير تنشيط وتعجيل النمو الإقتصادى والتنمية المستدامة لتلك البلدان. ورحبوا - فى هذا الصدد - بمحصلة عمل الإجتماع الحكومى الدولى رفيع المستوى المعنى باستعراض منتصف المدة العالمى لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا فى التسعينات، ودعوا الأطراف المعنية بإسرها إلى إتخاذ التدابير العاجلة لتنفيذ توصيات إجتماع إستعراض منتصف المدة.

٣٣٤- كما دعا رؤساء الدول أو الحكومات البلدان المتقدمة النمو الى الوفاء بالتزامها بتخصيص نسبة ١٥-٪ من ناتجها القومى الاجمالى كمساعدة امائية رسمية لأقل البلدان نموا، والعمل على الوصول الى نسبة ٢٠-٪ المستهدفة بحلول عام ٢٠٠٠. ودعوا البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية متعددة الأطراف والدائنين الآخرين الى تكثيف جهودهم الرامية الى ايجاد حل فعال ودائم وشامل لأزمة ديون أقل البلدان نموا. وفى هذا الصدد دعوا البلدان المتقدمة النمو الى إلغاء ديون أقل البلدان نموا بجميع أنواعها.

٣٣٥- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي الى اتخاذ خطوات ملموسة لاثاحة فرص أوسع وأكثر تفضيلية لوصول صادرات أقل البلدان نموا الى أسواق الدول المتقدمة النمو، وتوفير الدعم لها في ميدان الخدمات التجارية، وكذلك تسهيل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. وأعربوا مجددا عن تأييدهم لتعويض أقل البلدان نموا عن الآثار السلبية المحتملة الناجمة عن الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ولبناء القدرات اللازمة لمضاعفة الفرص الناجمة عن هذه الاتفاقات الى أقصى حد. وفي هذا الصدد، دعوا المجتمع الدولي الى أعمال الأحكام التكميلية لإتفاق مراكش والخاصة بأقل البلدان نموا.

البلدان النامية غير الساحلية:

٣٣٦- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي الى إبداء إهتمام خاص بالمشاكل الإنمائية والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية وتقديم الدعم لها وبخاصة من خلال التعاون التقني والمساعدة المالية من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية متعددة الأطراف بغية تمكين هذه البلدان من المشاركة في عملية عولمة الإقتصاد العالمي التي تجري بسرعة. كما لاحظوا أن بلدان المرور العابر النامية تواجه مشاكل اقتصادية خطيرة، وأن جهودها الرامية الى تطوير هياكل أساسية صالحة في ميدان النقل العابر تحتاج كذلك الى دعم مالى وتقنى من المجتمع الدولي.

البلدان الجزرية الصغيرة النامية:

٣٣٧- أكد رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة التنفيذ العاجل لبرنامج عمل باربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة. وفي هذا الصدد دعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه الوكالة الرائدة الى تكثيف جهوده الرامية الى تنظيم الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لعملية بناء القدرات علي الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية.

٣٣٨- كما أقر رؤساء الدول أو الحكومات بأن عدة بلدان جزرية نامية تعاني من معوقات معينة متصلة بالتجارة والتمويل يفاقم منها تواتر وقوع الكوارث الطبيعية بما يترتب علي ذلك من ضعف اقتصادي واجتماعي. وأكدوا، في هذا الصدد، أهمية التعاون الدولي من أجل دعم السياسات والتدابير التي تتخذها البلدان الجزرية النامية للتخفيف من حدة الآثار المعاكسة الناجمة عن هذه المعوقات علي تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

التنمية الاجتماعية

٣٣٩- ربح رؤساء الدول أو الحكومات بنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذى عقد فى كوبنهاغن بالدنمارك فى مارس/آذار ١٩٩٥. وأعربوا عن عزمهم على الالتزام بالمبادئ والتعهدات العشرة الواردة فى الاعلان الذى اعتمده مؤتمر القمة. وأكدوا الحاجة الملحة الى تنفيذ برنامج العمل الذى أوصى بإجراءات كفيلة بأن تهيئ - فى اطار من النمو الاقتصادى المطرد والتنمية المستدامة - بيئة وطنية ودولية مواتية للتنمية الاجتماعية، بغية استئصال الفقر، وتعزيز العمالة المنتجة، سعيا الى تحقيق العمالة الكاملة، والحد من البطالة، علاوة على تدعيم الإدماج الاجتماعى.

٣٤٠- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن بلوغ هذه المقاصد التى أرسيت فى كوبنهاغن يقتضى النظر فى مقترحات بشأن توفير موارد جديدة وإضافية لتمويل التنمية الاجتماعية فى البلدان النامية.

٣٤١- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات أيضا عن الحاجة الماسة الى تعزيز تنمية البلدان النامية، وأكدوا أن التنمية الاجتماعية لازمة مع النمو الاقتصادى المطرد، لتحقيق تطلعات السكان ورفاههم، ومن ثم فإنه يقع على عاتق الحكومات وكافة قطاعات المجتمع المدنى، فى المقام الأول، مسؤولية بلوغ ما إلتزموا به من مقاصد فى كوبنهاغن بالنسبة لاستئصال الفقر وميادين الأغذية والصحة والتعليم والعمالة والاسكان والاندماج الاجتماعى. كذلك فقد أكدوا أن اجراء من هذا القبيل ينبغى استكمالها بتعاون دولى فعال.

٣٤٢- وذكر رؤساء الدول أو الحكومات، بالإنترام المعلن فى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بإستئصال الفقر من العالم من خلال إجراءات وطنية حاسمة وبفضل التعاون الدولى، بإعتبار أن استئصال الفقر واجب أخلاقى واجتماعى وسياسى واقتصادى لاسبيل الى النهوض به الا من خلال نهج متكامل ومتعدد الأبعاد يجمع بين برامج مخصصة للفقراء وسياسات واستراتيجيات كفيلة بتلبية احتياجات الجميع الأساسية، ويمكن الجميع من الحصول على الموارد المنتجة والفرص والخدمات العامة، وتعزيز الحماية الاجتماعية، والحد من تعرض الفئات الضعيفة للمخاطر. وفى هذا الشأن فإن النمو الاقتصادى المطرد على جانب كبير من الأهمية لرفع مستويات المعيشة والقضاء على الفقر.

٣٤٣- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات الحاجة إلى زيادة الاتفاق العام على التنمية الاجتماعية فى بلدانهم زيادة كبيرة، ودعوا المجتمع الدولى بعامة والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية بخاصة الى مد يد العون من أجل توفير سواء الموارد المالية أو التقنية المطلوبة للبلدان النامية، تدعيا لجهودها. وأكدوا أن مثل هذه الإستثمارات سوف تكون بمثابة تأكيد لتضامنهم، وتكفل قدرا أكبر من الإنصاف والإنتاجية والرفاه.

٣٤٤- وتعهدوا بتيسير وتشجيع توفير خدمات أكثر حداثة وأوسع تغطية وأجود نوعا، وبإيلاء عناية خاصة لمن لا تتاح لهم فرصة كافية للحصول على هذه الخدمات. وحثوا على مشاركة المجتمعات المحلية فى إدارة القطاعات الاجتماعية.

٣٤٥- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية إسهام التنمية الاجتماعية فى بلوغ التقدم الإقتصادى، وتحقيق قدر أكبر من الإنصاف والإنتاجية الإقتصادية والتضامن الاجتماعى والمشاركة السياسية والتسامح والتعاون الدولى، حيث يتعين أن يترجم هذا الى تعزيز القدرة التنافسية وتطوير مؤشرات التنمية الاجتماعية. وبناء على ذلك فقد أعلنوا التزامهم بإيلاء أولوية عليا لأكثر شرائح المجتمع ضعفا، ولأقل المناطق تقدما فى بلدانهم.

٣٤٦- إن توفير عمالة منتجة يشكل عاملا حيويا لإستراتيجية ينبغى لها أن تجمع بين أهداف التنمية، الاجتماعية منها والإقتصادية، وينبغى للإستراتيجية القائمة على النمو الإقتصادى أن تؤدى إلى كفالة فرص عمل أكثر وأفضل، فيما ينبغى للإستراتيجية الاجتماعية أن ترمى الى تنمية الموارد البشرية بغية الإفادة الكاملة من هذه الفرص.

٣٤٧- أكد رؤساء الدول أو الحكومات - مجددا - أن التعليم يجب أن يشكل أحد المحاور الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن الثقافة والترويج عن النفس يمثلان - فى الوقت ذاته - عوامل اثرء للعلاقات الاجتماعية، وسبيلا الى توكيد هوية السكان.

٣٤٨- أعلن رؤساء الدول أو الحكومات أن السياسات الإنمائية يجب أن تشمل برامج الضمان الإجتماعى التى تتيح توسيع نطاق التغطية بالخدمات الصحية ورفع كفاءتها، بما فى ذلك برامج الضمان الإجتماعى لأكثر الفئات ضعفا.

٣٤٩- أعلن رؤساء الدول أو الحكومات أيضا أن توفير المسكن الآمن الصحى شرط لاغنى عنه لتحسين مستوى معيشة السكان. وأنه يتعين توفير المسكن الملائم والخدمات العامة الكافية، وإنشاء الآليات المناسبة لإتقاء الكوارث والتأهب لها، وإنعاش المناطق المهمشة، علاوة على توفير المرافق الترويحية وغيرها من المرافق.

٣٥٠- جدد رؤساء الدول أو الحكومات التزامهم بتعزيز الإدماج الإجتماعى، والسعى الى تحقيق عوامل الاستقرار والأمان والعدل القائمة على تعزيز حقوق الانسان والدفاع عنها، وعلى التسامح، ونبذ العنف والتمييز، كما يتسنى تحقيق قدر أكبر من التفاهم فيما بين الشعوب فى اطار مجتمعات أكثر عدلا وانصافا وفى ظل التضامن.

٣٥١- أحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بالنداء الذى وجهه فخامة الدكتور شيدى شاغان من أجل السعى إلى إرساء مجموعة جديدة من العلاقات بين الدول ينصب فيها الإهتمام على أقرار السلم الدولى والتصدى لأحتياجات الإنسان الأساسية وكفالة العدل الإجتماعى الدولى.

حقوق الانسان

٣٥٢- أكد رؤساء الدول أو الحكومات - من جديد - عزمهم الصادق على تعزيز حقوق الانسان وحمايتها، بما فى ذلك الحق فى التنمية اعمالا لاحكام ميثاق الأمم المتحدة وسائر الصكوك الدولية المعنية بحقوق الانسان، ومبادئ القانون الدولى، والالتزامات المتضمنة فى اعلان فيينا وبرنامج عملها. وأكد رؤساء الدول أو الحكومات موقف حركة عدم الانحياز من حقوق الانسان كما هو منصوص عليه فى الوثيقة الختامية لقمة جاكارتا والمؤتمر الوزارى الحادى عشر فى القاهرة ١٩٩٤.

٣٥٣- أكد رؤساء الدول أو الحكومات أن الديمقراطية والتنمية واحترام كافة حقوق الانسان - بما فى ذلك حقه فى التنمية - وحياته الاساسية عناصر مترابطة يعزز بعضها بعضا. إن حقوق الانسان كافة شاملة

وللاتجزأ و مترابطة و متصلة ببعضها البعض. و يتعين على المجتمع العالمى أن يتعامل مع حقوق الانسان على أساس الانصاف و التكافؤ و المساواة و بنفس الجدية. و أكد رؤساء الدول أو الحكومات مجددا أن تعزيز حقوق الانسان كافة و حمايتها يتعين أيضا أن تقوم على أساس مبادئ الموضوعية و عدم التمييز و بأسلوب غير انتقائى و مع مراعاة الخصائص السياسية و التاريخية و الاجتماعية و الثقافية التى ينفرد بها كل قطر مع احترام مبادئ السيادة الوطنية و عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للغير. كما أكدوا من جديد أن واجب الدول - ايا كانت أنظمتها السياسية أو الإقتصادية أو الثقافية هو تعزيز و حماية حقوق الانسان و حرياته الأساسية.

٣٥٤- و أكد رؤساء الدول أو الحكومات أن الوفاء بالالتزامات الدولية الخاصة بحقوق الانسان يحمل الحكومات - فى المقام الاول - مسئولية تعزيز حقوق الانسان و حمايتها بالتعاون مع هيئات و أجهزة الأمم المتحدة المختصة من أجل تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان.

٣٥٥- و أكد رؤساء الدول أو الحكومات أن تعزيز و حماية حقوق الانسان و حرياته الأساسية فى اطار التعاون الدولى هدف مشروع للمجتمع الدولى. و أبرزوا أنه لا ينبغى استخدام حقوق الانسان كأداة لممارسة ضغوط سياسية و بخاصة على بلدان عدم الانحياز و غيرها من البلدان النامية. و شددوا على انه ينبغى رفض اية محاولة لاستخدام حقوق الانسان كشرط لتعزيز التجارة و المعونة الاقتصادية.

٣٥٦- و أكد رؤساء الدول أو الحكومات أن الجمعية العامة للأمم المتحدة و المجلس الإقتصادى و الاجتماعى و لجنة حقوق الانسان هى جهات الاختصاص بالنسبة لوضع القرار و رسم السياسة فيما يتعلق بحقوق الانسان و تعزيزها و حمايتها. كما شددوا على الحاجة الى ترشيد أعمال تلك الاجهزة بما يحول دون ازدواج الجهود و لكى يشجع الاتفاق فى رأى من خلال نظام مدعم للتشاور.

٣٥٧- و أبرز رؤساء الدول أو الحكومات ضرورة تحقيق توازن دقيق بين حقوق الانسان و حرياته الأساسية من جانب و الالتزامات الواجبة نحو المجتمع و الدولة من جانب آخر. و أعربوا مجددا عما يساورهم من قلق ازاء الاتجاه نحو التعامل مع حقوق الانسان بصورة إنتقائية لغاية سياسية جديدة دخيلة مع اهمال الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التى ترتبط مباشرة بإحتياجات الانسان الأساسية.

٣٥٨- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن تنسيق الأنشطة في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن تتولاها أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة التي تعمل في حق حقوق الإنسان.

٣٥٩- وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات تأييدهم لروح فيينا فيما يتصل بالتعاون الدولي الذي يتعين أن يستبعد استغلال مسألة حقوق الإنسان لبلوغ غايات سياسية، بما في ذلك الانتقائية في استهداف بلدان بعينها تلبية لدوافع غير جوهريّة.

٣٦٠- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات مجدداً أن جميع أشكال العنصرية وكرهية الأجانب تشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان ويتعين محاربتها بكافة الوسائل السياسية والقانونية . وأعربوا عما يساورهم من قلق عميق إزاء ظهور سياسات هجرة متشددة في بلدان نامية شتى تفرض قيوداً صارمة على حرية إنتقال الأشخاص وتنمي كراهية الأجانب. وشددوا - في هذا الصدد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص بمشكلة العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وحثوا جميع البلدان على الانضمام إلى الصكوك الدولية المعنية بهذا الموضوع.

٣٦١- وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علماً بمسؤولية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن تمثيل إعلان فيينا وبرنامج علمها، ودعوا - في هذا الصدد - المجتمع الدولي إلى مساندة المفوض السامي في عمله من أجل تحقيق الأهداف الواردة في هذين الصكين. ورحبوا بالاقتراح المقدم من المفوض السامي بإقامة حوار مستمر مع مكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز من أجل توفير معلومات أفضل للحركة عن أنشطة المفوض السامي والحصول من الحركة على آرائها ومعلوماتها المتعلقة بعمله.

٣٦٢- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على ماتتسم به حقوق الإنسان من طابع مترابط لايفصم، وأبرزوا - بشكل خاص- أهمية الحق في التنمية لكل الشعوب كجزء لايتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، وعلى أن المبادرة - لأي سبب أو اعتبار - إلى اتخاذ تدابير مضادة ومن طرف واحد أو من قواعد أو إنتهاج سياسات ضد بلدان نامية يعد بمثابة إنتهاك سافرلحقوق الأساسية لسكانها .

٣٦٣ - وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات - مع القلق بضآلة ما أحرز من تقدم فى المفاوضات الخاصة بالحق فى التنمية. ودعوا الأجهزة واللجان المختصة فى الأمم المتحدة إلى تنسيق الأنشطة المتصلة بهذه المفاوضات وإعداد مايتلاءم من برامج بشأنه. ونوهوا بالجهود والمبادرات التى يتخذها المفوض السامى لحقوق الانسان من أجل إستكمال الخطوات الكفيلة بتعزيز الحق فى التنمية.

٣٦٤ - كذلك فقد أعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد الحاجة الى أن يستمر الأمين العام للأمم المتحدة فى تنسيق شتى الأنشطة المتصلة بتنفيذ الحق فى التنمية، وفى التيقن من أن مركز حقوق الانسان التابع للأمانة العامة تتوافر له الموارد الكافية بما فى ذلك اعادة توزيع موارده القائمة بغية تعزيز عمل الفريق العامل المعنى بالحق فى التنمية. كما شددوا على الحاجة الى المبادرة - على سبيل الاستعجال - الى اتخاذ تدابير محددة من أجل تصحيح التوزيع غير المتكافئ للوظائف فى مركز حقوق الانسان عن طريق تعيين موظفين من البلدان النامية.

٣٦٥ - وأدان رؤساء الدول أو الحكومات إدانة صريحة لامية فيها الارهاب الدولي بوصفه عملاً إجرامياً ولاحظوا أن الارهاب يعرض للخطر سلامة الأراضي وأمن الدول بسبب الأفعال الارهابية التى تحدث داخل الدولة ولاسيما الأفعال التى تنتهك حقوق الانسان وخصوصاً الحق فى الحياة الذى يجب أن يتمتع به كل المواطنين، والتى تدمر البنيات الأساسية المادية والاقتصادية وتحاول زعزعة استقرار الحكومات التى تكونت تكويناً شرعياً. وأعربوا عن تصميمهم على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة للقضاء على الارهاب الدولي وحثوا جميع الدول على الوفاء بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي، بما فى ذلك مقاضاة مرتكبي الأفعال، أو تسليمهم اذا لزم الأمر الى سلطات خارجية والحيلولة دون تنظيم الارهاب وتحريضه على دول أخرى سواء من داخل أراضيها أو من خارجها. وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد قرار الجمعية العامة ٥١/٤٦ المؤرخ فى ٢٧ يناير / كانون الثانى ١٩٩٢ الذى أدان إدانة صريحة لاليس فيها جميع الأفعال والطرائق والممارسات الارهابية، بوصفها أفعالاً إجرامية ولامبرر لها مهما كان مكان ارتكابها ومرتكبوها، وناشدوا جميع الدول الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولى بأن تمتنع عن التنظيم والتحريض والمساعدة أو المشاركة فى أفعال ارهابية فى دولة أخرى وعن الموافقة أو التشجيع لنشاطات داخل أراضيها تكون موجهة نحو ارتكاب مثل تلك الأفعال.

٣٦٦ - ودعا كذلك رؤساء الدول أو الحكومات جميع الدول الي أن تساعد من حيث المبدأ عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لتحديد ماهية الارهاب وللترقية بينه وبين النضال من أجل التحرير الوطني، والوصول الي تدابير شاملة وفعالة في سبيل اتخاذ خطوات متضافرة. وشجبوا كذلك التصرفات الوحشية ضد الشعوب التي لاتزال ترزح تحت الاحتلال الأجنبي باعتبار تلك التصرفات أخطر أشكال الارهاب. وأدان رؤساء الدول أو الحكومات استعمال سلطان الدولة للقضاء علي مدنيين أبرياء أو لممارسة العنف ضدهم وهم يناضلون ضد الاحتلال الأجنبي ممارسة لحقهم الثابت غير القابل للتصرف عنه في الحصول علي تقرير المصير. ونوهوا بقدسية هذا الحق وتشددوا في أن الشعوب التي لاتزال، في هذا العصر من التوسع في الحرية والديمقراطية ترزح تحت وطأة الاحتلال الأجنبي ينبغي السماح لها بأن تحدد مصيرها بحرية. وفي هذا السياق أكدوا أيضا من جديد موقف حركة عدم الانحياز المستندة الي ركيزة من المبادئ والذي يقول بأن نضال الشعوب الواقعة تحت نير سلطان استعماري أو أجنبي واحتلال أجنبي، في سبيل حق تقرير المصير، لا يعد ارهاباً .

٣٦٧ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات - بارتياح - بإتخاذ الجمعية العامة القرار ٤٩/ ١٨٥ المعنون : " حقوق الانسان والارهاب " وجددوا الاعراب عن قلقهم من جراء الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان التي ترتكبها جماعات ارهابية، وكرروا إدانتهم لجميع أفعال وطرائق وممارسات الارهاب.

٣٦٨ - واعترضوا علي أن يحضر ويشارك في مؤتمرات واجتماعات الأمم المتحدة الدولية التي تعالج حقوق الانسان أو المسائل المتصلة بها، أفراد أو منظمات غير ملتزمة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وذلك من خلال سوء استعمال المزايا المعطاة للمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بالمركز الاستشاري لدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السكان والتنمية

٣٦٩ - رحب رؤساء الدول أو الحكومات بالنتائج الطيبة التي حققها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة عام ١٩٩٤ والذي استهدف ادماج المسائل السكانية في سياق التنمية. وأشاروا الي أنه منذ اعتماد الجمعية العامة القرار الخاص بتقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، اتخذت الخطوات الأولى على طريق تنفيذ احكامه. ودعوا الي التكبير بتنفيذ برنامج عمل القاهرة بالصيغة التي اعتمد بها، وأكدوا أهمية الدور الذي يضطلع به سواء المجتمع الدولي أو منظومة الأمم المتحدة في تعبئة الموارد اللازمة

لهذا الغرض. كذلك رحبوا بنتائج الاجتماع الوزاري بشأن السكان الذي عقدته بلدان عدم الانحياز في
بالي باتدونيسيا في اكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣.

الهجرات الدولية والتنمية

٣٧٠ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عما يساورهم من قلق عميق ازاء ما يواجهه العمال المهاجرون وأفراد أسرهم من مشاكل، وبخاصة التعاملات المهاجرات، وأعلنوا التزامهم بإيلاء مزيد من الاهتمام لهذه المسألة والحث - مع إيلاء الاعتبار الواجب للحاجة إلى توافق دولي في الآراء - على عقد مؤتمر عالمي للهجرة والتنمية بهدف تحليل الحالة وتقرير الاجراءات الكفيلة بتناولها وحلها. كذلك فقد حثوا جميع البلدان، ولاسيما البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز على أن تصبح أطرافا في إتفاقية الأمم المتحدة لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ودعوا الدول التي لم تنضم بعد الى الإتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم إلى أن تفعل ذلك.

المستوطنات البشرية

٣٧١ - أعلن رؤساء الدول أو الحكومات مساندتهم الكاملة لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المونل - ٢) المقرر عقده في اسطنبول - تركيا عام ١٩٩٦، والأعمال التحضيرية الخاصة به. وأبرزوا الموضوعين اللذين يكتسيان أهمية بالغة بالنسبة لتنفيذ خطة العمل العالمية: مستوطنات بشرية مستدامة في عالم حضري" وتوفير "مأوى ملائم للجميع"، إنطلاقا من أن توفير مأوى ملائم للجميع أمر أساسي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي للمستوطنات البشرية، وركيزة للتنمية المستدامة. وأيدوا دمج الإستراتيجية العالمية للمأوى في عام ٢٠٠٠ في برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المونل - ٢)، بصورة أو أخرى ودعوا المجتمع الدولي الى تقديم مستوى أعلى من التمويل وسائر أشكال الدعم اللازم. ودعوا بلدان عدم الانحياز إلى المشاركة بنشاط في هذا المؤتمر الهام، وتنسيق مواقفهم خلاله وخلال إجتماعات لجنته التحضيرية مع مجموعة السبعة والسبعين.

٣٧٢ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أملهم في أن يتسنى "للمونل - ٢" التوصل إلى خطة عمل محددة كفيلة بتوفير ولاية معززة وقدرة فاعلة لمساعدة بلدان عدم الانحياز وسائر البلدان النامية في التعامل مع مشاكل المستوطنات البشرية، وتهيئة مأوى للجميع، إنطلاقا من أن المأوى حق من حقوق الانسان الأساسية.

اللاجئون والعائدون والمشردون داخليا والمشاكل الانسانية

٣٧٣- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق ازاء تعاظم أعداد اللاجئين فى العالم (من ١٧ مليونا عام ١٩٩٢ الى ٢٧ر٤ مليون فى أغسطس/آب ١٩٩٥)، واعداد المشردين داخليا (٢٦ مليونا)، ودعوا الدول والمجتمع الدولى الى تضافر الجهود من أجل حماية ومساعدة الشعوب التى تكابد هذه الأوضاع الأليمة، وبخاصة النساء والأطفال، ولاسيما غير المصحوبين منهم - الذين يتعرضون للأخطار وحيث ينسحب هذا على غالبية اللاجئين والمشردين داخليا.

٣٧٤- ونوه رؤساء الدول أو الحكومات بالعمل الانسانى القيم والفعال الذى تنهض به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بقطع النظر عن الثمن الفادح الذى يدفعه موظفوها من حياتهم، ورحبوا بتنفيذ برامج العودة الطوعية التى نفذت على نحو مرض فى عدة بلدان افريقية وآسيوية بالتعاون مع بلدان اللجوء وبمشاركتها. وفى هذا الشأن، دعوا الدول والمنظمات الدولية المعنية إلى أن تواصل تعاونها الكامل وتنسق جهودها من أجل إستكمال برامج العودة الطوعية بنجاح.

٣٧٥- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات الحاجة الى المساعدات الدولية بما فى ذلك المساعدة الانمائية، بغية التوصل الى حلول دائمة وفى حينها لمشاكل اللاجئين والمشردين بما فيهم المشردون داخليا، والى التخفيف من الآثار المعاكسة التى تلحق بالبيئة الإجتماعية الإقتصادية لبلدان اللجوء. ودعوا الدول الى اتخاذ مايلزم من تدابير من أجل اتقاء الأوضاع التى يمكن أن تخلفها تدفقات جديدة من اللاجئين والمشردين.

٣٧٦- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات الدول التى لم تنضم بعد الى اتفاقية عام ١٩٥١ وبرتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين الى أن تفعل ذلك، وجددوا إلتزامهم بمساندة اللجوء واحترام مبدأ عدم الاعادة القسرية الأساسى.

٣٧٧- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن مساندتهم المطلقة للعمل الذى ينهض به الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الأشخاص المشردين داخليا، وأعلنوا -فى هذا الاطار- تشجيعهم للمبادرات

الرامية الى وضع اعلان دولى بشأن مجموعة المبادئ والقواعد الأساسية لحماية المشردين داخليا وشمولهم بمعاملة انسانية فى كل المواقف والظروف.

٣٧٨- وقرر رؤساء الدول أو الحكومات أنه على الرغم من أن التحولات الأساسية التى شهدتها العالم ابان السنين القليلة الماضية كانت خليقة بأن تدفع الى التفكير فى السبل والوسائل التى قد تكفل الحد من أعداد ضحايا الصراعات المسلحة، الا أن أعمال العنف بكافة أشكاله والصدامات المسلحة مافتتت يشتد أوارها . ان توافر الأسلحة وانخفاض كلفتها يطرحان مشكلة خطيرة. كما أن المداومة على انتاج أسلحة جديدة ولاسيما الأسلحة التى تسبب العمى، علاوة على انتاج وانتشار استخدام الألغام البرية التى يعد المدنيون أكثر ضحاياها، مابرحا يشكلان مصدرا للاشغال البالغ.

٣٧٩- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات - مجددا- ضرورة اعطاء الأولوية لرفع الوعى باحترام ومراعاة قواعد القانون الإنسانى الدولى القائمة على المبادئ الإنسانية الأساسية والقيم العالمية التى لم تنفذ بعد كما ينبغى. وأكدوا إقتناعهم بأن الوعى باحترام ومراعاة قواعد القانون الإنسانى الدولى لايساعد فحسب فى التخفيف من معاناة جميع الضحايا، ويوفر لهم حماية فعلية، وإنما يهيئ أيضا مناخا يشجع على الحوار وإحلال السلم.

٣٨٠- وأبرز رؤساء الدول أو الحكومات أهمية تعزيز احترام المبادئ الإنسانية المعترف بها عالميا ومبادئ القانون الإنسانى الدولى، وبخاصة اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧. ودعوا الدول الأعضاء التى لم تصدق أو لم تنضم بعد إلى البروتوكولين الإضافيين لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، إلى أن تفعل ذلك .

٣٨١- وأوصى رؤساء الدول أو الحكومات الدول الأعضاء فى الحركة بمساندة المنظمات الإنسانية لضمان توفير المعونات العاجلة لضحايا الصراعات المسلحة على نحو فعال ومحايد.

٣٨٢- ورأى رؤساء الدول أو الحكومات أنه من اللازم التفرقة فيما بين شتى أنماط الأنشطة التنفيذية التى تنهض بها الأمم المتحدة، ولاسيما الأنشطة المتصلة بالمساعدات الإنسانية وعمليات حفظ السلم. وأكدوا أن الأنشطة الإنسانية والاجراءات السياسية والعسكرية يجب التعامل مع كل منها على انفراد، وذلك

حفاظا على استقلالية الاجراءات الإنسانية وحيدتها وحيادها، وذلك فى نطاق الولايات المسندة لكل من هذه العمليات، ومع مراعاة مبادئ القانون الإنسانى الدولى.

٣٨٣- ووجد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيدهم أن المساعدات الإنسانية لايمكن أن تغنى عن المساعدات الانمائية، وأن تكون بديلا عن الحلول الدائمة للمشاكل التى تخلق الحاجة الى توفير المساعدات العاجلة. وقرروا - فى هذا السياق - أن الموارد المالية والمادية والإنسانية المخصصة للمساعدات الطارئة يجب ألا تستقطع من الموارد المرصودة للمساعدات الانمائية.

٣٨٤- وحث رؤساء الدول أو الحكومات الدول الأعضاء فى الحركة على المشاركة بهمة فى أعمال المؤتمر الدولى السادس والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر المقرر عقده فى جنيف من ٣ الى ٧ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥.

حالة الأطفال

٣٨٥- بعد استعراض نتائج مؤتمر القمة العالمى من أجل الطفل المعقود فى نيويورك عام ١٩٩٠، أقر رؤساء الدول أو الحكومات، بماتحقق من إنجازات هامة لصالح الطفل منذ ذلك التاريخ. ووجهوا نداء حارا الى البلدان من أجل المبادرة - على سبيل الأولوية العليا - الى بذل الجهود الكفيلة بأن تحقق - فى الآجال المقررة - أهداف الطفل والتنمية فى التسعينات، التى أقرها المؤتمر فى خطة العمل لتنفيذ الاعلان العالمى لبقاء الطفل وحمايته ونمائه فى التسعينات . وفى هذا السياق، طلبوا من كافة البلدان على وجه الخصوص، إستكمال وتنفيذ برامج عملها الوطنية، علاوة على إتخاذ جميع التدابير اللازمة لبلوغ أهداف منتصف العقد فى نهاية عام ١٩٩٥، وأهداف نهاية العقد بحلول عام ٢٠٠٠.

٣٨٦- وأثنى رؤساء الدول أو الحكومات على الدور الذى تنهض به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) منذ إنشائها عام ١٩٤٦ من أجل بقاء الطفل وحمايته وإنمائه فى جميع أنحاء العالم ولاسيما فى البلدان النامية، ودعوا المجتمع الدولى، وبخاصة البلدان الماتحة إلى تقديم مزيد من الموارد لهذه المنظمة بغية تمكينها من الإستمرار فى النهوض بعملها.

٣٨٧- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن إرتياحهم إزاء تصديق ١٨٠ دولة على اتفاقية حقوق الطفل، وطلبوا من القلة من الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تتخذ التدابير اللازمة للتصديق عليها بنهاية عام ١٩٩٥، على نحو ما أكد عليه قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٩. وطلبوا من البلدان إتخاذ الإجراءات العاجلة الكفيلة بالتنفيذ الكامل والفعلى للاتفاقية على الصعيدين الوطنى والعالمى. وأثنوا على منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف) لدعمها ومساندتها لهذه الجهود.

٣٨٨- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم العميق إزاء الأوضاع العسيرة التي يمر بها أعداد غفيرة من الأطفال من الضحايا الأبرياء للصراعات المسلحة القائمة فى أجزاء كثيرة من العالم، ودعوا الدول والأمم المتحدة الى إتخاذ تدابير محددة من أجل التخفيف من وطأة هذا الوضع الأليم، وذلك بمقتضى أحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٠٩/٤٩. كما أعربوا عما يساورهم من قلق إزاء الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية التي لا يمكن السكوت عليها التي يكابدها أولئك الذين يتعرضون لظروف شاقة مثل الكوارث والاستغلال والأمية والمرض والجوع والعجز، ودعوا كافة الدول إلى تكثيف جهودها من أجل حمايتهم.

٣٨٩- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات النداء الذى وجهوه إبان مؤتمر القمة العالمى للتنمية الإجتماعية بشأن سياسات العمل وبرامجه المطلوب وضعها للمساعدة فى القضاء على فقر الأسرة الذى يعد السبب الأول لنزول الطفل ميدان العمل، وفى القضاء على هذه الظاهرة وتشجيع الوالدين على إرسال أولادهم إلى المدرسة، عن طريق تدابير من بينها توفير الخدمات الإجتماعية للأسرة وغير ذلك من الحوافز.

٣٩٠- وأدان رؤساء الدول أو الحكومات - بشدة - تلك الممارسات التي لاتغتفر مثل بيع الأطفال وأعضائهم وبغاء الاطفال واستخدامهم فى إنتاج مواد إباحية والإمتهان الجنسى وعمل الأطفال وهى ممارسات مابرحت تستفحل من جراء تزايد الطلب فى عدد من البلدان . ودعوا الدول كافة والأمم المتحدة الى إتخاذ تدابير محددة للقضاء المبرم على هذه الممارسات على النحو الذى دعا إليه قرار الجمعية العامة ٢١٠/٤٩. وحثوا على بذل جهد خاص من خلال إتخاذ تدابير لمكافحة الإتجار بالمخدرات وإستخدامها بشكل غير مشروع، ولوضع حد لإستغلال الأطفال فى هذا الإتجار، وحمايتهم من إستخدام المخدرات.

٣٩٩ - بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب عام ١٩٩٥، وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن انشغالهم إزاء استمرار - بل وأحيانا تفاقم - العوامل التي تلحق الضرر بالشباب في عالم اليوم، ومن ثم فقد دعوا الحكومات والمنظمات والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى بذل مزيد من الجهود في مجال وضع وتطوير السياسات والخطط والبرامج الملائمة لبلوغ الأهداف المحددة في برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

٣٤٠ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات - في هذا السياق - بإعتماد الجمعية العامة القرار ١٥٢/٤٩ الذي نص على تخصيص حتى أربع جلسات جامعة خلال دورة الجمعية العامة الخمسين، بغية الاحتفال - ضمن جملة أمور - بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب.

العنصرية والتمييز العنصري

٤٠١ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات - إدراكا منهم لأهمية الدور الذي نهضت به بلدان حركة عدم الانحياز في الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري - عن انشغالهم إزاء الاتجاه الجديد المتمثل في تحول العنصرية إلى ممارسات تمييزية على أساس الثقافة أو الجنسية أو الديانة أو اللغة، وأدانوا - بشدة - الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من عدم تسامح.

٤٠٢ - ورحب رؤساء الدول أو الحكومات ببرنامج العمل المنقح الخاص بالعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، ودعوا جميع البلدان إلى أن تتخذ على الصعيد الوطني - تدابير كفيلة بتيسير تنفيذ أهداف برنامج العمل. وأكدوا الحاجة إلى المبادرة - في أقرب الآجال - إلى عقد مؤتمر عالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري والإثني، وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال عدم التسامح المعاصرة.

المكافحة الدولية للمخدرات

٤٠٣ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عما يساورهم من قلق عميق إزاء استفحال أساءة استعمال المخدرات التي ما برحت تشكل تهديدا خطيرا للمجتمع ولحياة الأطفال والشباب ومستقبلهم، وإزاء الآثار المعاكسة على استقرار البلدان المتضررة من جراء إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية وإنتاجها والإتجار بها بشكل غير مشروع، وما يرتبط بها من جرائم. وأكدوا - مجددا - إلزامهم القاطع بمكافحة إنتاج المخدرات والإتجار بها وتوزيعها وإستعمالها بشكل غير مشروع في كافة أطوارها وبجميع الوسائل،

ومكافحة عمليات تنظيف الأموال، والإتجار بالأسلحة والذخائر والمتفجرات، وتهريب السلاح والمواد الكيميائية الأساسية.

٤٠٤ - وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات رفضهم للشكل غير المتوازن وغير المنصف والانتقائي الذي تحاول عدة بلدان متقدمة من خلاله إلقاء التبعة على مجموعة بعينها من البلدان وبخاصة البلدان التي تجرى فيها مرحلة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية بشكل غير مشروع. أن ظاهرة الإتجار بالمخدرات بطريقة غير مشروعة والمنظمات الإجرامية المشاركة في ذلك تشكل خطرا يهدد جميع البلدان ومن ثم فإن التصدى لها يقتضى إلزاما حاسما لاسيما من جانب جميع أعضاء المجتمع الدولي.

٤٠٥ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات - مجدداً - أن سلسلة الإتجار غير المشروع بالمخدرات تبدأ بتجارة السلاح والمواد الكيميائية الأساسية اللازمة لإنتاج المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، وهى تجارة غير خاضعة لرقابة كافية، وتستكمل بعملية تنظيف الأموال من خلال القنوات الدولية المالية والتجارية. ولذا، رأوا أن مشكلة المخدرات، بسبب طبيعتها العالمية، لا يمكن أن تعالج بفعالية إلا عن طريق التعاون الدولي القائم على مبدأ تقاسم المسؤولية والذي تستكمل فيه التدابير الوطنية باستجابة عالمية متكاملة ومتوازنة لمشكلة الإتجار غير المشروع فى المخدرات.

٤٠٦ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اهتمامهم بأن تشترك جميع البلدان فى وضع مبادئ مشتركة لتوجيه البرامج الرامية إلى تقليص الطلب على المخدرات فى إطار نهج متكامل ومتوازن. وأكدوا الحاجة إلى تعزيز التعاون فى مجالات مكافحة المخدرات ومنع إساءة إستعمالها، وإنفاذ التدابير الكافية.

٤٠٧ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات إلى تحقيق وحدة شعوب الدول وممثليها فى المحافل الدولية، بغية إعتبار وإعلان الإتجار غير المشروع بالمخدرات جريمة ضد الإنسانية.

٤٠٨ - وأيد رؤساء الدول أو الحكومات مبادرة حكومة كولومبيا الرامية إلى إبرام اتفاقية لمكافحة تنظيف الأموال، كما أثنوا على الاقتراح المقدم بعقد مؤتمر عالمى فى سنة ١٩٩٨ لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وذلك ضمن أمور أخرى، من أجل تقييم حالة التعاون الدولي فى هذا الموضوع ودراسة إنشاء آليات دولية لمواجهة التحدى المتمثل فى الجريمة المنظمة عبر القومية.

٤٠٩ - ولما كان الفقر والتهميش من العوامل التي تساعد على الاتجار غير المشروع فى المخدرات فى البلدان النامية، خاصة وأنها تشجع على زراعة المحاصيل غير المشروعة، فقد دعا رؤساء الدول أو الحكومات إلى زيادة التعاون الدولى ذى الطابع الثنائى أو المتعدد الأطراف والموجه إلى برامج التنمية الإجتماعية الإقتصادية فى البلدان المعنية. كما دعوا إلى التعاون الدولى لدعم البرامج الرامية إلى تحقيق تنمية بديلة وإلى إصلاح البيئة فى المناطق التى أحدثت فيها المحاصيل غير المشروعة أضراراً خطيرة بها.

٤١٠ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات بقوة مجدداً ضرورة أن تتم مكافحة الدولية للاستخدام غير المشروع للمخدرات والاتجار بها بصورة تتفق تماماً ولا تتعارض مع مبادئ وأصول القانون الدولى المتمثلة فى ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام سيادة الدول ووحدة وسلامة أراضيها وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها فى العلاقات الدولية.

٤١١ - وفى هذا السياق، رحب رؤساء الدول أو الحكومات بالإقتراح المقدم من فخامة ارنستو بيريث بالا داريس رئيس جمهورية بنما، بإستضافة مقر مركز متعدد الأطراف لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المخدرة وما يتصل بها من جرائم.

٤١٢ - ودعا رؤساء الدول أو الحكومات الدول التى لم تصدق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التى أبرمت فى فيينا فى ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨، إلى أن تفعل ذلك فى أقرب وقت ممكن. كما حثوا على تنفيذ إعلان نابلى السياسى والعمل العالمى لمكافحة الجريمة المنظمة عبر القومية.

٤١٣ - وأعلن رؤساء الدول أو الحكومات عن عزمهم على تقوية المكافحة الدولية للمنظمات الإجرامية الدولية التى تتجر فى المخدرات والتى تمثل خطراً جدياً على الجهود المبذولة لإقامة الديمقراطية وتعزيزها. ولذا، قرروا تقوية التعاون الدولى للقضاء على الصلات المتنامية الخطرة بين الجماعات الارهابية وتجار المخدرات والعصابات شبه العسكرية التابعة لها وغيرها من الجماعات الاجرامية المسلحة التى لجأت

إلى جميع أنواع العنف، مما يفضى إلى تقويض المؤسسات الديمقراطية للدول وإنتهاك حقوق الإنسان الأساسية.

تذييل

تحفظات على الوثيقة الختامية

أبدت بعض الوفود شفاهة في أثناء العمل في اللجان تحفظات على بعض فقرات الوثيقة الختامية. وهذه الوفود هي: بيرو، على الفقرات المتعلقة بالإرهاب؛ والجماهيرية العربية الليبية، على الفقرات المتعلقة بفلسطين؛ والجمهورية العربية السورية، على بعض الفقرات المتعلقة بفلسطين؛ وباكستان والمملكة العربية السعودية، على الفقرات المتعلقة بقبرص؛ وشيلي وجامايكا وتايلند وتنزانيا وفنزويلا، على الفقرة المتعلقة بليبيا؛ وشيلي على الفقرات المتعلقة ببيورتوريكو؛ والعراق، على الفقرة المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت، وقال إنها غير مقبولة وكرر تأكيد ذلك في الجلسة العامة. وعلاوة على ذلك، أرسلت بعض الوفود تحفظاتها كتابة. وفيما يلي نصوص هذه التحفظات^(١):

تحفظ مقدم من الجماهيرية العربية الليبية:

أود أن أعلمكم أن بلدي يشعر ببالغ القلق إزاء نتائج التهديدات الأخيرة بشأن غزة وأريحا التي تجاهلت الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، سواء من يعيش منه داخل الأراضي المحتلة أو خارج فلسطين.

ويؤيد بلدي دوما الشعب الفلسطيني وكفاحه المشروع بكل الوسائل إلى أن يتم إعمال حقوقه العادلة والوطنية على الأراضي الفلسطينية. ولذا يود وفدي أن يتقدم رسمياً بتحفظ على الفقرات ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ (NAC 11/Doc.1/Rev.3) من الوثيقة الختامية^(٢).

تحفظ مقدم من باكستان على الفقرة ١٧٢ المتعلقة بتركيا - العراق

على حين تؤيد باكستان تمام التأييد مبدأ السلامة الإقليمية للدول، وتؤكد الضرورة الملحة لاحترام وحدة جمهورية العراق وسلامتها الإقليمية، فإنها ترى أن هذه الفقرة بصيغتها الحالية لا تبين بصورة وافية تعتد الحالة. ونظراً لعدم توفر آراء كل الأطراف المعنية المشار إليها في الفقرة، ترى باكستان أن المؤتمر ليس بوسعه أن يقيّم الحالة تقييماً موضوعياً. ولهذا السبب تحتفظ باكستان بموقفها بشأن هذه الفقرة.

تحفظ مقدم من الجمهورية العربية السورية على الفقرة ١٣٥ (NAC 11/Doc.1/Rev.3)

يعرب وفد الجمهورية العربية السورية عن تحفظه على الترحيب باتفاق طابا تمشيا مع موقفه الثابت بشأن اتفاق أوسلو.

تحفظ مقدم من الجمهورية العربية السورية على الفقرة ١٤٠ (NAC 11/Doc.1/Rev.3)

يعرب وفد الجمهورية العربية السورية عن تحفظه على الترحيب بمعاهدة السلم الأردنية - الاسرائيلية لأن هذه المعاهدة تشكل حلا منفصلا خارج إطار وأساس عملية السلم التي بدأت في مدريد والتي تستهدف التوصل إلى سلم شامل وعادل على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وصيغة "الأرض مقابل السلم".

تحفظ مقدم من جمهورية إيران الإسلامية

تود جمهورية إيران الإسلامية أن تسجل تحفظها بشأن أي جزء من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الحادي عشر لحركة عدم الانحياز قد يفسر على أنه اعتراف بأي حال من الأحوال بإسرائيل.

تحفظ مقدم من شيلي

يود وفد شيلي، كما أوضح رئيس اللجنة، أن يسجل تحفظاته على كل من صياغة ومضمون الفقرة ١٦٣ (NAC 11/Doc.1/Rev.3) بشأن ليبيا. ويسجل وفد شيلي تحفظاته أيضا بشأن الفقرة المقترحة من ليبيا.

تحفظ مقدم من ماليزيا

أود أن أشير إلى مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في قرطاجنة دي إندياس، كولومبيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وإلى الفقرة ١٦٣ من الإعلان على النحو الوارد في الوثيقة NAC 11/Doc.1/Rev.3 فيما يتعلق بقرارات الجزاءات المتصلة بليبيا. وأود أن أعرب عن تحفظ حكومة ماليزيا على هذه الفقرة.

تحفظ مقدم من تايلند

إننا نتعاطف مع الشعب الليبي فيما يتعرض له من معاناة. إلا أن أحد مبادئ سياستنا الخارجية يتمثل في التقيد بميثاق الأمم المتحدة. ولهذا نجد أن من العسير قبول الصياغة الواردة في السطور ٢٢ - ٢٤ من الفقرة ١٦٣ (NAC 11/Doc.1/Rev.3). ومن ثم يتعين علينا أن نقدم تحفظا على هذه الفقرة.

تحفظ مقدم من اندونيسيا

يهدي الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة بصفته رئيسا لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز. ويتشرف فيما يتعلق بالوثائق الختامية لمؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود مؤخرا في قرطاجنة، كولومبيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بالإفادة بأن حكومة جمهورية اندونيسيا تود أن تعرب عن تحفظاتها على الفقرات التي لا تتفق وسياساتها الخارجية الأساسية.

١ - الفقرة ٤١: ترى بيرو أن الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به حركة عدم الانحياز في الأمم المتحدة بصفتها متكلمًا باسم البلدان النامية يرجع إلى أعضاء الحركة ويرتسي على مواقفها المعتمدة بتوافق الآراء.

٢ - الفقرتان ١١٧ و ١١٨: يشكل مبدأ تقرير المصير واحداً من أسس استقلال بيرو. وبناءً على ذلك، تؤيد بيرو هذا المبدأ السليم الذي هو جزء من القانون الدولي وتحترمه، كما تؤيد تنفيذه على الصعيد العالمي بطريقة تتفق ومقاصد الأمم المتحدة دون الاهتمام بأي منطقة على وجه التخصيص. وترى بيرو، بسبب الطابع العالمي لهذا المبدأ، أنه لا يمكن قبول أي مبرر يعرب عن شرعية أي عمل إرهابي، بغض النظر عن غرضه، أو يوحى بذلك أو يشجع عليه أو يسمح به.

٣ - وفيما يتصل بأي آلية محتملة لتسوية المنازعات داخل حركة عدم الانحياز - الفقرتان ١٢٩ و ١٣٠ وغيرهما من الصياغات - ترى بيرو أنه لا يمكن الاستعاضة بأي مبادرة يضطلع بها في المستقبل رئيس حركة عدم الانحياز أو أعضاؤها عن القانون الدولي الحالي، ومن ثم لا يمكن الاحتكام إليها في الحالات التي توجد فيها من قبل معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف أو فتاوى تحكيمية ما زالت سارية فيما بين البلدان الأعضاء، أو أحكام صادرة عن محكمة دولية توافق عليها الأطراف.

٤ - وتود بيرو أن تعرب عن تحفظها على الفقرة ١٦٣، لأنها تقبل، بصفتها عضواً في الأمم المتحدة، ما هو منصوص عليه في المادة ٢٥ من ميثاق المنظمة.

٥ - وتود بيرو أن تعرب عن تحفظها على الفقرة ١٨٤.

تحفظ مقدم من بنما على الفقرة ١٤٣

تعرب جمهورية بنما عن تحفظها على الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز. ولا تؤيد بنما الصياغة النهائية للنص، وتكرر تأكيد أن الروح والفلسفة اللتين ينبغي أن توجهها حركة بلدان عدم الانحياز تتمثلان في تنشيط التعاون وليس في المواجهة في ميدان العلاقات الدولية.

تحفظ مقدم من بنما على الفقرة ١٦٣

تعرب جمهورية بنما عن تحفظها على الفقرة ١٦٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز.

تحفظ مقدم من كولومبيا

يتمثل أحد المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية لكولومبيا في احترام الحلول التوفيقية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وبناءً على ذلك، فإننا وإن كنا نتعاطف مع الشعب الليبي للمعاناة التي يتعرض لها حالياً، فإننا نود أن نعرب عن تحفظنا على الفقرة ١٦٢ من الوثيقة الختامية (NAC 11/Doc.1/Rev.3).

(١) نصوص وردت حتى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

(٢) عُدلت أرقام الفقرات وفقاً لترقيم الفقرات في النص النهائي للوثيقة الختامية (NAC 11/Doc.1/Rev.3).

المرفق الرابع

إعلان

رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز بشأن
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في مؤتمر
القمة الحادي عشر المعقود في قرطاجنة دي إندياس،
كولومبيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥*

نحن رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، وقد اجتمعنا في مؤتمر القمة الحادي عشر لحركتنا المعقود في قرطاجنة دي إندياس، كولومبيا، ندرك أن الأمم المتحدة تضطلع بدور حاسم الأهمية في تحقيق التنمية المنصفة والواسعة الانتشار، وذلك بتعزيز إيجاد بيئة دولية مناسبة لتطوير وتنسيق الخطوط والاتجاهات العامة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

ونؤكد أن مسألة التنمية لا تزال هي الشغل الشاغل للمجتمع الدولي، ولا سيما في ضوء التحديات والفرص الناشئة عن عملية إضفاء الطابع العالمي وتحرير التجارة؛ ونؤكد ضرورة القضاء على الفقر، وتقريب أوجه التباين، وعلاج الاختلالات في الاقتصاد العالمي.

ونرغب أيضا في إعادة التنمية مرة أخرى إلى صميم المداولات الدولية، وتعزيز الحوار البناء من أجل التنمية، وكفالة بذل جهود دولية متضافرة لمعالجة المشاكل الرئيسية التي تواجه البلدان النامية عن طريق إحساس مجدد بوحدة الهدف.

ولهذا فإننا نؤكد من جديد الدور المركزي للأونكتاد بوصفه المنظمة الاقتصادية الأساسية التابعة للأمم المتحدة وباعتباره محفلا عالميا للمداولات والمفاوضات الحكومية الدولية؛ ووضع السياسات والتوصل إلى توافق في الآراء؛ والرصد، والتنفيذ، والمتابعة؛ والتعاون التقني بغية تعجيل خطى النمو الاقتصادي والتنمية، ولا سيما تنمية البلدان النامية.

ويضطلع الأونكتاد، نظرا لخبرته الفنية وولايته، بدور أساسي في توفير المنظور الإنمائي للمداولات التجارية الدولية، وبتحقيق محفلا مناسباً للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الجديدة والبارزة وإعداد الأساس للمفاوضات بشأن مزيد من الاتفاقات التجارية في المحافل المختصة.

* مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز/ الوثيقة رقم ٥.

ونرحب، في هذا الصدد، بتعيين الأمين العام الجديد للأونكتاد، اقتناعاً منا بأن هذا سيؤدي إلى زيادة تعزيز الأونكتاد.

ونؤكد من جديد تأييدنا لولاية الأونكتاد كمركز تنسيق داخل الأمم المتحدة للتناول المتكامل للمسائل الإنمائية والمسائل ذات الصلة، بما فيها التجارة، والسلع الأساسية، والتمويل، والاستثمار، والدين الخارجي، والخدمات، والتكنولوجيا، والبيئة.

ونؤكد أيضاً على الأهمية الحاسمة لتمكين الأونكتاد من الاضطلاع بولايته على نحو تام، وجعله أداة أكثر فعالية لتعزيز التنمية، ولا سيما تنمية البلدان النامية.

ونحث الأونكتاد على أن يعطي، في إطار الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع، اهتماماً أكبر للمسائل الإنمائية ذات الأولوية، وعلى أن يحدد السبل والوسائل اللازمة لزيادة الأثر الإنمائي لعمليتي إضفاء الطابع العالمي وتحرير التجارة، مع تقليل أخطار عدم الاستقرار والتهميش.

ومطلوب إلى الأونكتاد أيضاً أن يدرس ما يسود الاقتصاد العالمي من اتجاهات ومسائل، ولا سيما تلك التي تؤثر على البلدان النامية، وأن يقترح على الصعيدين الدولي والوطني سياسات وتدابير يمكن أن تعالج المشاكل المتوقعة.

ونحث الأونكتاد على تعزيز دوره كبوتقة للتفكير فيما يتعلق بالبلدان النامية في إطار البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة، وعلى تحليل ودراسة وتقديم طرق بديلة للتنمية.

ونحث الأونكتاد كذلك على أن يقوم في الإطار الإنمائي بأداء المهام التالية:

- الاضطلاع بأعمال مفاهيمية عن طريق التحليلات والتنبؤات الموضوعية؛ ومراجعة الأفكار والمفاهيم بغية تحليل آثارها على البلدان النامية واقتراح التدابير التصحيحية؛
- إنعاش وتعزيز دوره في ميدان التجارة والتنمية والمسائل ذات الصلة مثل قواعد الاستثمار، وسياسة المنافسة، والتدفقات المالية، والبيئة، وتعزيز قطاعات الخدمات في البلدان النامية، والعلم والتكنولوجيا، ونقل التكنولوجيا، والتعاون والتكامل الإقليميين؛

- تقييم أثر تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، والتعرف على فرص لإتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق، واقتراح التدابير اللازمة لتخفيف الآثار السلبية الممكنة؛
- تنشيط دوره في مجالي النظام المعمم للأفضليات وتيسير التجارة؛
- دعم البلدان النامية في وضع سياسات واستراتيجيات في مجالات معينة، بما فيها تنمية الهياكل الأساسية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إعلان

رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز بشأن
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)
واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في مؤتمر
القمة الحادي عشر المعقود في قرطاجنة دي إندياس،
كولومبيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥*

نحن رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، وقد اجتمعنا في مؤتمر القمة الحادي عشر لحركتنا في قرطاجنة دي إندياس، كولومبيا، نعرب عن بالغ القلق إزاء الاقتراحات والمقترحات القاطنة بأن اليونيدو واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة لم تعد ذات فائدة ومن ثم ينبغي إنهاؤها.

فالـيونيدو تضطلع بدور حاسم الأهمية في التحول الاقتصادي والاجتماعي وفي عمليتي التصنيع والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية.

ونلاحظ أنه لن يكون بوسع البلدان النامية، دون تصنيع، أن تقضي على الفقر، وأن توفر ما يكفي للوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعوبها، وأن توفر فرص العمل التي ترتفع فيها مستويات الأجور، وأن تحقق التقدم الاقتصادي بطريقة متكاملة ومتوازنة.

كما تضطلع اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة بدور حيوي الأهمية في نزع الطابع المركزي عن الأمم المتحدة، وفي تمكين البلدان النامية من التركيز على مشاكلها في إطار إقليمي وربطها بالعمليات العالمية.

ولهذا فإننا نؤكد من جديد اهتمامنا الحيوي باستمرار وجود منظمة للتنمية الصناعية تتمتع بالقوة والدينامية، كمؤسسة أساسية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتوفير محفل للسياسة، ودعم بناء المؤسسات، وغير ذلك من أشكال التعاون والمساعدة التقنيين في ميدان التصنيع.

ونؤكد كذلك من جديد اهتمامنا الحيوي باستمرار وجود اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة كآليات مؤسسية حاسمة الأهمية تستجيب لآراء مختلف مناطق بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية واحتياجاتها المحددة، وتوفر وسيلة هامة لكفالة الطابع الديمقراطي والتعددي للأمم المتحدة.

* مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز/الوثيقة رقم ٩.

تقرير المقرر العام*

١ - عقد مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في قرطاجنة دي إندياس، كولومبيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

٢ - وسبقه اجتماع تحضيرى على مستوى السفراء/كبار المسؤولين، عقد في الفترة من ١٤ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، واجتماع تحضيرى على مستوى الوزراء، عقد في الفترة من ١٦ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر.

٣ - وحضر مؤتمر القمة البلدان التالية الأعضاء في الحركة:

اثيوبيا، والأردن، وأريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، واندونيسيا، وأنغولا، وأوزبكستان، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبابوا غينيا الجديدة، وباكستان، والبحرين، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبوليفيا، وبيرو، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتونس، وجامايكا، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجيبوتي، والرأس الأخضر، ورواندا، وزائير، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وسنغافورة، والسنتال، وسوازيلند، والسودان، وسورينام، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، والصومال، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، والفلبين، وفلسطين، وفنزويلا، وقبص، وقطر، والكاميرون، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيريا، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، وملاي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس، واليمن.

٤ - وحضر مؤتمر القمة بصفة مراقب البلدان، وحركات التحرير الوطني، والمنظمات الدولية التالية:

أذربيجان، وأرمينيا، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، والبرازيل، ودومينيكا، والسلفادور، والصين (جمهورية الصين الشعبية)، وقيرغيزستان، وكرواتيا، وكوستاريكا، والمكسيك. وحضرت أيضا بصفة مراقب المنظمات وحركات التحرير الوطني التالية: الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة تضامن الشعوب الأفرو - آسيوية، وجبهة التحرير الوطني كاناك، والحزب الاشتراكي في بورتوريكو.

٥ - وحضر مؤتمر القمة كضيوف البلدان والمنظمات التالية:

الاتحاد الروسي، وأسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، والكرسي الرسولي، وكندا، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

* مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز/الوثيقة رقم ١٠/التنقيح ١.

وحضرت أيضا كضيوف المنظمات التالية: مركز الجنوب، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ولجنة الأمم المتحدة المخصصة للمحيط الهندي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، والمعهد الهندي لدراسات عدم الانحياز، وأمانة الكمنولث، ومنظمة الأمم المتحدة للإغذية والزراعة (الفاو)، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ولجنة الأمم المتحدة الخاصة لاستعراض حالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمعهد الدولي لدراسات عدم الانحياز، ومركز الجنوب.

٦ - وحضرت البلدان والمنظمات التالية كضيوف لحكومة كولومبيا: اليابان، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وغرين بيس، والاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية.

٧ - وحضرت أيضا المنظمات التالية:
مجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز، وهيئة العمل البرلماني الدولية.

افتتاح مؤتمر القمة (البند ١ من جدول الأعمال)

٨ - أعلن فخامة السيد سوهارتو، رئيس جمهورية اندونيسيا، افتتاح مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز.

٩ - والتزم مؤتمر القمة لحظلة صمت إحياء لذكرى زعماء بلدان حركة عدم الانحياز الذين توفوا منذ مؤتمر القمة العاشر، وبخاصة الرئيس بريماداسا رئيس سري لانكا، والرئيس جوفينال هابياريمانا رئيس رواندا، والرئيس سبرين انتارنياميرا رئيس بوروندي، والرئيس كيم الثاني سونج رئيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٠ - وقام فخامة السيد سوهارتو رئيس جمهورية اندونيسيا، بصفتة رئيسا لمؤتمر القمة العاشر، بتقديم تقرير عن أنشطة الحركة في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥، وقرر المؤتمر اعتماده وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر (NAC 11/Doc.7).

١١ - وبناء على اقتراح الرئيس سوهارتو، انتخب مؤتمر القمة، بالتزكية، رئيس كولومبيا رئيساً لمؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز.

وأدلى فخامة السيد أرستو سامبر رئيس جمهورية كولومبيا بكلمة الافتتاح، وقرر مؤتمر القمة، بالتزكية، اعتمادها وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر (NAC 11/Doc.8).

١٢ - وتكلم سعادة السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة.

١٣ - وتلى كلمة الافتتاح التي أدلى بها الرئيس سمير بيانات من ممثلي مختلف المجموعات الإقليمية، بالترتيب التالي:

باسم البلدان الأفريقية: فخامة السيد الحاج عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون.

باسم البلدان الآسيوية: سعادة السيد عبد الحليم خدام، نائب رئيس الجمهورية العربية السورية.

باسم بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي: فخامة السيدة فيوليتا باريوس دي شامورو، رئيسة نيكاراغوا.

باسم البلدان الأوروبية: فخامة السيد جلافكوس كليريدس، رئيس قبرص.

إقرار جدول الأعمال (NAC 11/Doc.2) (البند ٢ من جدول الأعمال)

١٤ - أقر مؤتمر القمة جدول الأعمال التالي:

- ١ - افتتاح مؤتمر القمة.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال.
- ٣ - تقرير الاجتماع الوزاري التحضيري.
- ٤ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٥ - تنظيم الأعمال.
- ٦ - قبول الأعضاء الجدد واشتراك المراقبين والضيوف.
- ٧ - تقرير رئيس مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز.
- ٨ - استعراض الحالة السياسية والاقتصادية الدولية.
- ٩ - اعتماد الوثائق الختامية.
- ١٠ - مواعيد وأماكن انعقاد اجتماعات حركة عدم الانحياز.
- ١١ - مسائل أخرى.
- ١٢ - الجلسة الختامية.

تقرير رئيس الاجتماع الوزاري التحضيري (البند ٣) (NAC 11/Doc.3)

١٥ - قدم سعادة السيد رودريغو باردو غارسيا - بنيا، وزير خارجية كولومبيا ورئيس اللجنة التحضيرية، التقرير إلى مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز. وأحاط مؤتمر القمة علما بالتقرير.

انتخاب أعضاء المكتب (البند ٤ من جدول الأعمال)

١٦ - قرر مؤتمر القمة، بناء على توصية الاجتماع الوزاري التحضيري، أن يتكون المكتب من:

الرئيس: كولومبيا

نواب الرئيس:

- عن أفريقيا: أنغولا، والجزائر، وبورندي، وغابون، وغانا، ومالي، ونيجيريا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسودان

- عن آسيا: ماليزيا، وميانمار، وفلسطين، وبابوا غينيا الجديدة، وقطر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

- عن أمريكا اللاتينية والكاريبي: كوبا، وغيانا، وبنما

- عن أوروبا: قبرص ومالطة

المقرر العام: نيكاراغوا

رئيس اللجنة السياسية: سري لانكا

رئيس اللجنة الاقتصادية: زامبيا

١٧ - وقرر مؤتمر القمة أيضا أن تكون اندونيسيا، بصفتها الرئيس السابق مباشرة، من بين أعضاء مكتب المؤتمر بحكم منصبها.

١٨ - ولاحظ مؤتمر القمة أن السيد راميرو أوسوريو فونسيكا، المدير العام لمؤتمر القمة الحادي عشر لبلدان حركة عدم الانحياز، قد عيّن أميناً عاماً للمؤتمر.

تنظيم الأعمال (البند ٥ من جدول الأعمال) (NAC 11/Doc.4)

١٩ - وافق مؤتمر القمة على التوصيات المقدمة من الاجتماع الوزاري التحضيري والتي ترد في نص تقرير الاجتماع (NAC 11/Doc.3).

٢٠ - وأنشأ مؤتمر القمة لجنة سياسية لاستعراض الفصل الأول المعنون "الشؤون العالمية"، والفصل الثاني المعنون "تحليل الحالة الدولية"؛ وأنشأ لجنة اقتصادية لاستعراض الفصل الثالث المعنون "الشؤون الاقتصادية"، والفصل الرابع المعنون "الشؤون الاجتماعية" من الوثيقة الختامية (NAC 11/Doc.1/Rev.3).

قبول الأعضاء الجدد واشترك المراقبين والضيوف (البند ٦ من جدول الأعمال)

٢١ - وافق مؤتمر القمة على التوصيات التالية للاجتماع الوزاري:

(أ) قبول تركمانستان عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز؛

(ب) منح أوكرانيا مركز الضيف.

٢٢ - ورحب فخامة السيد أرنستو سامبر رئيس جمهورية كولومبيا، باسم مؤتمر القمة، بالبلد الذي قُبِلَ مؤخرا في عضوية الحركة، فضلا عن البلد الذي قُبِلَ بصفة ضيف. وأعرب كل من تركمانستان وأوكرانيا عن الامتنان، وأعرب عن الامتنان أيضا الاتحاد الروسي الذي قُبِلَ عضوا في اجتماع باندونغ الوزاري.

تقرير رئيس مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز (NAC 11/Doc.5) (البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٣ - قدم التقرير فخامة السيد الرئيس سوهارتو في كلمته في افتتاح مؤتمر القمة. وأحاط مؤتمر القمة علما بالتقرير.

استعراض الحالة السياسية والاقتصادية الدولية (البند ٨ من جدول الأعمال)

٢٤ - كرس مؤتمر القمة للمناقشة العامة لاستعراض الحالة السياسية والاقتصادية الدولية خمس جلسات عامة ترأسها فخامة الرئيس سامبر. وفي غيابه ترأس الجلسات رؤساء وفود البلدان التالية: الجزائر، وغانا، وفلسطين، وماليزيا، ومالطة، ونيجيريا.

٢٥ - وتكلم في المناقشة العامة البلدان الأعضاء التالية:

اثيوبيا، والأردن*، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنغولا، وأوغندا، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنن، وبوتسوانا، وبوروندي، وبوليفيا، وبيرو، وتونس، وجامايكا، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو

الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسري لانكا، وستغافورة، والسنتغال، والسودان، وسورينام، وشيلي، والعراق، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغيانا الاستوائية، وغيانا - بيساو، والفلبين، وفلسطين، وفتزويلا، وفييت نام، وقبرص، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، والكويت، وكينيا، ولبنان، وليبيريا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومصر، والمغرب*، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس، واليمن.

* لم يتكلم هذان البلدان، ولكنهما قدما بيايهما كتابة.

٢٦ - واستمع مؤتمر القمة أيضا إلى بيانات من المراقبين والضيوف التاليين: أرمينيا، والبرازيل، والصين، وقيرغيزستان، والبوسنة والهرسك، والاتحاد الروسي، وأوكرانيا.

موعد ومكان انعقاد كل من المؤتمر الوزاري الثاني عشر ومؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز (البند ٩ من جدول الأعمال)

قرر مؤتمر القمة، نظرا لعدم وجود توافق في الآراء بشأن موعد ومكان انعقاد مؤتمر القمة الثاني عشر، إرجاء هذه المسألة لكي يبت فيها المؤتمر الوزاري الثاني عشر.

وتقرر، فيما يتعلق بالمؤتمر الوزاري الثاني عشر، أن تناقش هذه المسألة في مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز في نيويورك.

اعتماد الوثائق الختامية (البند ١٠ من جدول الأعمال)
٢٧ - استعرض المؤتمر الوثائق الختامية التالية:

أولا - نداء كولومبيا (NAC 11/Doc.9).

ثانيا - مشروع الوثيقة الختامية (NAC 11/DOC.1/Rev.2)

- الفصل الأول: الشؤون العالمية
- الفصل الثاني: تحليل الحالة الدولية
- الفصل الثالث: الشؤون الاقتصادية
- الفصل الرابع: الشؤون الاجتماعية

ثالثا - بيان رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز بشأن الأونكتاد (NAC 11/DOC.5)

رابعاً - بيان رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز بشأن اليونيدو (NAC 11/DOC.9)

خامساً - تقرير المقرر العام (NAC 11/DOC.10)

وأعربت الوفود التالية عن تحفظاتها بشأن عدد من فقرات الوثائق الختامية: باكستان، وتايلند، وجامايكا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وشيلي، وفنزويلا، ومالطة.

موعد ومكان انعقاد كل من المؤتمر الوزاري الثاني عشر ومؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز (البند ٩ من جدول الأعمال)

٢٨ - ستستمر المناقشات بشأن موعد ومكان انعقاد كل من مؤتمر القمة الثاني عشر والمؤتمر الوزاري الثاني عشر.

مسائل أخرى (البند ١١ من جدول الأعمال)

٢٩ - قرر مؤتمر القمة، فيما يتعلق بطلبي البوسنة والهرسك وكوستاريكا للانضمام إلى عضوية الحركة، وطلبي اليابان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لقبولهما كضيفين، إرجاء النظر في هذه الطلبات إلى حين إجراء مناقشات لاحقة في مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز في نيويورك.

٣٠ - واقترح مؤتمر القمة أن يعتمد مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز قراراً لشكر حكومة وشعب جمهورية كولومبيا، واعتمد هذا الاقتراح بالتزكية.

الاختتام (البند ١٢ من جدول الأعمال)

٣١ - عقدت الجلسة الختامية لمؤتمر القمة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وأدلى فخامة السيد أرنستو سامبر رئيس جمهورية كولومبيا بالبيان الاختتامي.

٣٢ - وتلى البيان الختامي للرئيس سامبر بيانات من ممثلي مختلف المجموعات الإقليمية، بالترتيب التالي: باسم البلدان الأفريقية: فخامة السيد خواو برناردو فييرا، رئيس جمهورية غينيا - بيساو.

باسم البلدان الآسيوية: سعادة السيد ماهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا.

باسم بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي: فخامة السيد خورخي إلويكا، الرئيس السابق لبنما.

باسم البلدان الأوروبية: سعادة السيد البروفيسور جويدو دي ماكو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في مالطة.
